الإبهام والمبهمات

في

النحو العربي

أ.د. إبراهيم إبراهيم بركات

شبكة الألوكة
www.alukah.net

دراســــات لغـوية

الإبهـــام والمبهـمات

في النحو العربي

الدكتور

إبراهيم إبراهيم بركات

الطبعة الثانية

الطبعة الثانية

تحذير

رقم الإيداع :

I.S.B.N:

الطبعة الثانية

تحذير

رقم الإيداع :

I.S.B.N:

شبكة الألوكة

الإبهام والمبهمات في النحو العربي

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمدُ لله الذي هدانا لهذا ، وما كنا لنهتديَ لولا أن هدانا الله ، والصلاة والسلام على سيدِنا محمدٍ وعلى آلِه وصحبِه وتابعيه أجمعين .

فلقد لفت فكري ما وجدته متناثرًا في كتبِ النحاةِ من مصطلحِ الإبهام ، وشدني إليه ما وجدته له من أثرٍ في التعليلات والتحليلاتِ النحوية ، فحاولت جمعَه ، فإذا بي أمام كثير من المصطلحات والتعبيرات والأساليب التي تدورُ في دائرة مدلوله ومفهومه ، ذلك بعد أن قننته لدى اللغويين الأوائل ، فانكببت على كتبِ النحاةِ أستمد منها كلَّ ما يتعلق بالإبهام والمبهمات ، فأصبحت أمام حشد كبير من الأبوابِ النحوية ، والكلمات النحوية ، ولما كنت قد قصدت إلى إيضاحِ العلاقةِ بين الإبهام ـ مصطلحًا ومدلولًا ـ والمبهمات التي يمكن أن تقعَ في دائرتهِ الدلاليةِ فلقد استبعدت ما يدور من أحكام أو قواعد نحوية حول هذه المبهمات التي رأيت أنها يجب أن يتضمنَها هذا البحثُ، ولذلك فقد قصرت موضوعَه وعنوانه على «الإبهام والمبهمات في النحو العربي» ، وقد حرصت على تتبع اللفظ معجميًا ونحويًا ، وقسمت المبهماتِ إلى مبهماتٍ في اللفظ ، وأخرى في الأساليب . لذا فقد جاء هذا البحث متضمنًا ثلاثةَ أقسامٍ وخاتمةً .

القسم الأول : يتضمن دراسةَ الإبهام ـ لغةً ومصطلحًا ـ من خلال

جانبين : أولهما : الإبهام معجميًا ، والآخر ، الإبهام عند النحاة .

القسم الثاني : يتضمن دراسةَ المبهم في الألفاظ ، ويحتوي على دراسة الإبهام في :

أسماء الإشارة ، الأسماء الموصولة ، الضمائر ، المنادى المبهم ، ما يحتاج إلى تمييز ، المصدر، الظروف ، فاعل المدح والذم ، أسماء أخرى مبهمة ، ثم الحروف .

القسم الثالث : يتضمن دراسةَ المبهمِ من الأساليب ، ويحتوى على دراسة الإبهام في:

أسلوب الجزاء ، وأسلوب التعجب ، وأسلوب الاستفهام ، وتمييز النسبة ، والعطف بأو ، وتركيب (إمَّا) .

ثم أودعت البحثَ خاتمةً تتضمن موجزًا لما ورد به ، مع موجز لبعض تقسيمات للمبهمات : باحتساب إبهامها ، وباحتساب مفسرها ، وباحتساب رتبة مفسرها . ثم ثَبْتًا بأهم المراجع التي اعتمدت عليها .

ولقد كان حرصي شديدًا على التعليل لكل ما أوردته في هذا البحث،وضمنته المبهمات، حيث حاولت بكل تحليل أن أوضحَ العلاقةَ الكامنةَ بينه وبين مدلول الإبهام ، وقد كان هذا هو هدفي الرئيسي في هذا البحث .

وإن كنت قد ذكرت بعض القضايا الصرفية أو النحوية فإنما ذكرتها لعلاقتها بموضوع البحث ، وهو الإبهام ، نحو : تحقير الأسماء الموصولة ،

وأسماء الإشارة ، وبناء بعض الكلمات أو المجموعات الاسمية ... وغير ذلك مما ورد في ثنايا البحث .

ولقد كان اعتمادي كبيرًا على كتب النحويين الأوائل ، من أمثال ؛ سيبويه ، والمبرد ، وابن الخشاب ... وغيرهم ، ثم أفدت بما كان للنحويين من شروح نحوية ، نحو : ابن يعيش وابن هشام والأزهري .

والله أسألُ أن يجعلَ هذا العملَ خالصًا لوجهه ، فإن كنت قد وفقت فبمنه وفضله ، وإن كنت قد قصرت فأسأله هديَه وتوفيقَه ، وهو حسبي ونعم الوكيل .

دكتور
إبراهيم إبراهيم بركات
مكة المكرمة
٢٠ من ربيع الآخر ١٤٠٨ هـ
١١ من ديسمبر ١٩٨٧ م

القسم الأول
الإبهام لغة واصطلاحًا

يتضمن:
- الإبهام معجميًا.
- الإبهام عند النحاة.

الإبهام معجميًا (*)

« الباء والهاء والميم أن يَبْقَى الشَّيءُ لاَ يُعْرَفُ المأْتَى إليه» ومنه : الأمر البهيم، الذي لا تَأْتِي له ، ومنه البُهْمة : الصخرة التي لا خَرْقَ فيها . وبها شُبِّه الرجلُ الشجاعُ الذي لا يقدر عليه من أي ناحية طُلِبَ أو : الفارس الذي لا يُدْرَى من أين يُؤْتَى من شدة بأسه، والبُهْمَةُ : جماعة الفرسان ، والجيش يقال له بُهْمة .

والبهيم : اللون الذي لا يخالطه غيره ، سوادا كان أو غيره ، ومنه : هذا فرس بهيم ، وهذه فرس بهيم ، أي مصمت . وأبْهَمْتُ الباب : أغلَقْتُهُ ، واستبهم عليه الكلام ، أي : استغلق ، والبُهْمَى : نبت ، تكون واحدة وجمعا ، وقد أبْهَمَتِ الأرض : كثرت بُهْماها. والبِهَام جمع بَهْم وهو جمع بَهْمَة ، وهي أولاد الضأن ، والبَهْمَةُ اسم للمذكر والمؤنث ، وإذا اجتمعت السِّخَال وهي أولاد المِعْزي مع البِهَام قلت لهم جميعًا : بِهَام وبُهْمٌ .

والإبهام : الإصبع العُظْمى .

إلى جانب الدلالة التي أثبتها اللغويون للجذر ، وهي ألا يُعْرَفَ المأتي إلى الشيء ألحظ ما يأتي :

(*) اعتمدت على : ابن فارس ، مقاييس اللغة : ١ ـ ٣١١ مادة (بهم) / الجوهري ، الصحاح : ٥ ـ ١٨٧٥ ، مادة (بهم) / ابن منظور ، لسان العرب ، مادة (بهم) .

ـ يطلق الجذر على مسميات من جنس واحد تشترك في الاسم ، ويمكن لكل واحد من أفرادها أن يحملَ اللفظَ المشتق من الجذر ، وهذه المسميات هي :

ـ البُهْمي : نبت ، تكون واحدة وجمعا ، وكل فرد من هذا الصنف من النبات إنما هو بهمي .

ـ البَهْم جمع بَهْمَة ، أولاد الضأن ، فكل ما يولد للضأن إنما هو بهمة .

كما ألحظ أن هذه الفكرة تسري على ما جعله اللغويون أساسًا فيما تفرغ من أصل دلالة الجذر ، نحو :

ـ البُهْمَة : الصخرة التي لا خرق فيها ، فكل صخرة صفُتها هذه تكون بُهْمَة .

كما أن كلَّ رجل شجاع يطلق عليه بُهْمَة ، وكل فارس مغوار بُهْمَة وكل جماعة فرسان وكل جيش بهمة .

ـ البهيم ، فكل لون صاف لا يختلط بلون آخر إنما هو بهيم وكل فرس لا يختلط بلونه لون آخر بهيم .

لذا فإنني أرى أن هذا الجانب الدلالي يغلب على الجانب الدلالي الأول ، وهو : الشيء الذي لا يعرف الإتيان إليه ، وندرك هذا إذا لحظنا أن الجانب الدلالي الأول إنما هو صفة ، والصفة عارضة ، أما الجانب الدلالي الغالب الذي ذكرت له مسميات عديدة إنما هي مسميات فتكون أساسًا ، لأنها أطلقت على أشياء موجودة مع وجود العلاقة الدلالية بين الجانبين الدلاليين .

وأرى أن الإبهامَ نحويًا أخذ من الجانب الدلالي الثاني ، وهو إطلاق اللفظ على مسميات عديدة ، كل مسمى يجوز له أن يحملَ اللفظ ، أو يطلقَ عليه .

ففيه صفة التنقل من مسمى إلى آخر ، أو الوقوع على كل شيء ، أو عدم الاختصاص بمسمى دون آخر ، كما لحظ النحاة ، فلفظ (البهيم) ينتقل من الأسود إلى الأبيض إلى غيرهما من الألوان ، وكذلك في سائرِ الألفاظِ التي خصصتها .

الإبهام عند النحاة

وجد لفظ الإبهام عند النحاة منذ أن كان أولُ مدون نحوي ، حيثُ ذكر في كتاب سيبويه في عدة مواضع،يعرض كلٌّ في موضعه من الدراسة .

لكنني أنوه إلى أن سيبويه ربط بين مصطلح الإبهام وبين مفهومه لديه نحويًا ، حيثُ وقوعُ المبهم على كل شيء ، ذكر ذلك عندما ربط بين العدد وأسماء الإشارة[(١)] .

تلا النحاة سيبويه في هذا المفهوم ، فكلما ذكر المبرد لفظ الإبهام مقرونا باسم مبهم ، ذكر وقوع المبهم على كل شيء[(٢)] .

وعلى هذا النهج سار النحاة في كل العصور النحوية بما يكون مفصلًا في مسائل هذا البحث ؛ وإن اختلف التعبير عن معنى الوقوع على كل شيء ، فإن كان ابنُ يعيش يستخدم الألفاظ ذاتها في التعبير عن المبهم ، حيثُ يقولُ : « والمعنى بالإبهام وقوعها على كل شيء من حيوان وجماد وغيرها » ، فإنه يطرد في توضيح هذا الوقوع على كل شيء ، فيذكر «ولا تختص مسمى دون مسمى » [(٣)] .

ومن قبله ابنُ الخشاب كان يستخدم عدم الاختصاص بمسمى دون

---

(١) سيبويه ، الكتاب : ٣ـ ٢٩٨ .

(٢) ارجع إلى : المبرد ، المقتضب ٢ ـ ١٤٣ ـ ٣ ، ٣٢ .

(٣) ابن يعيش ، شرح المفصل : ٥ ـ ٨٦ .

مسمى [١] .

لكننا نجد من النحاة من حاول الربط بين المعنى المعجمي والاستخدام النحوي ، فهذا هو السُّهَيْلي يذكر :

« تسميتهم هذه الأسماء المبهمة مأخوذةٌ من : أبْهَمْتُ البابَ إذا أغلقته ، واستبهم عليَّ الجواب ، أي استغلق ، وكذلك هذه الأسماء إنما وضعت في الأصل لما استبهم على المتكلم اسمه ، أو أراد هو إبهامه على بعض المخاطبين دون بعض ، فاكتفى بالإشارة إليه أو كانت الإشارة إليه أَبْيَنَ من اسمه عند المخاطب » [٢] .

وربُط السُّهَيْلي بين هذا التفسير الدلالي للفظ والاستخدام النحوي المقابل له فيما ذكره دعانا إلى أن نفكرَ في أنه قد تخيل أن الأسماءَ المبهمةَ مقصورةٌ على أسماء الإشارة ، وربما تعدى هذا التخيل إلى الأسماء الموصولة ، لكن المبهمات أكثر شمولًا من ذلك .

ولم يذكر سيبويه المعنى المعجمي للفظ ، ولكن بعضَ النحاةِ من بعده اجتهد في الربط بين المعنى المعجمى والاستخدام النحوي،لهذا كان تفسيرهم الدلالي للإبهام بالاستغلاق.

ولكنني أرى أن مصطلحَ الإبهام ـ نحويًا ـ قد استقاه النحاةُ الأوائلُ من الجانب الدلالي الذي تطلق فيه لفظةٌ ما على كل فرد من أفراد مسميات عديدة ، كما ذكر في : البُهْمى ، والبَهْم ، والبُهْمَة ، والبَهِيم .

---

(١) ابن الخشاب ، المرتجل : ٣٠٦ .

(٢) السهيلي ، نتائج الفكر : ٢٢٧ .

يساير هذا الاستنتاج الدلالي ما ذكره سيبويه مقرونًا بلفظ الإبهام ، وهو الوقوع على كل شيء ، وعلى ما تكرر ذكره لدى المبرد .

ربما نتحسس فيه معنى الاستغلاق ، لكن المعنى أو الدلالةَ الأكثرَ قربًا عدم التخصيص ، وهو الانتقال من مسمى إلى مسمى آخر ، وهذا يساير الجانب الدلالي الثاني الذي ذكرته .

كما أن هذا الاستنتاجَ الدلالي يتلاءم مع ما ذكر من مبهمات لدى النحاة ، كما يتلاءم مع تعليلهم لذكر بعض الأسماء بالمبهمات ، وهو ما يتضح من هذا القسم من البحث .

لكن ما المقصود « بالكلية » المضاف إليها (شيء) في ذكر المبهم لدى النحاة ؟ يذكر سيبويه في توضيح الإبهام في (مثل) :

« فكذلك (مثله) هو مبهمٌ يقع على أنواع،على الشجاعة والفروسة والعبيد ، فإذا قال : عبدا ، فقد بَيَّنَ من أيِّ أنواعٍ المثلُ ، والعبد ضرب من الضروب التي تكون على مقدار المثل ... »[1] .

فالمقصود بـ (كل شيء) المرتبطة بلفظ الإبهام ـ كما هو في نص سيبويه السابق ـ هو الخروج من دائرة الجنس المحدودة بالصفات المعينة ، والهيئات المشتركة ، والماهيات المتفقة، إلى شمول كل الأجناس . فاللفظ المبهم ـ حينئذ ـ ما يصلح أن يطلق على أي عضو أو أي جزء من أجزاء أي جنس من الأجناس ، ففيه صفة التنقل من مسمى إلى آخر.

(١) سيبويه ، الكتاب : ٢ ـ ١٧٢ .

لكننا نجد أن هناك بُعدًا آخر لتحديد مطلق إطلاق المبهم على الأجناس وهو عامل العدد ، فإذا كانت أسماءُ الإشارة والصلات ضربًا من المبهمات ، وإنما كانت مبهمةٌ لوقوعها على كل شيء من حيوان وجماد وغيرهما[(١)] فإننا نجد أن العدد يتدخل في اختيار الاسم المبهم ، حيث يكون هناك ما هو للمفرد ، وما هو للمثنى ، وما هو للجمع .

أضف إلى ذلك عاملَ الجنس (الذكورة والأنوثة) ، حيث تفرق الذكور عن الإناث بصيغ خاصة من هذين المبهمين .

ولكننا نلحظ أن بعضَ هذه الأسماء تساير المقولة الأولى لسيبويه حيث تقع على كل شيء ، نحو : مَنْ ، وما ، وأيّ ، وذو الموصولة عند طيىء ، فكل منها يصلح للواحد والاثنين والجمع ، وللمذكر والمؤنث[(٢)] إلا في تراكيبَ خاصةٍ كأن تكونَ استفهاما في استفسار ما باستخدام (مَنْ) و (أي) ، إذا كان المستفهم عنه نكرة فتثنى وتجمع ، وتؤنث وتذكر[(٣)] . لكن بعضها ، وهو : مَنْ ، وما ، يكونان في نطاق محدود من الأسماء العاقلة

أو غير العاقلة .

كما يجب علينا أن نراعىَ المدلولَ العام الذي وضع فيه اللفظ المبهم ، حيث إن بعض المبهمات لا تنطبق عليها الكلية المطلقة ، وإنما تختص بكلية

---

(١) ارجع إلى ابن يعيش ، شرح المفصل : ٣ـ ١٣٩ ، ٥ ـ ٨٦ .

(٢) انظر : المبرد ، المقتضب : ٢ ـ ٢٩٥ ، الصيمري، التبصرة والتذكرة : ١ ـ ٤٧٧ / ابن يعيش ، شرح المفصل : ٤ ـ ١٠ ، ١٣ .

(٣) المبرد ، المقتضب : ٢ ـ ٣٠١ ، ٣٠٥ / الصميري ، التبصرة والتذكرة : ١ ـ ٤٧٧ ، ٤٨٠ .

تُحَدُّ بما وضعت له من مدلول عام ، كالدلالة على العاقل ، أو غير العاقل ، أو الظروف بقسميها الزماني والمكاني ، أو غير ذلك [١] .

فالمبهم من الزمان أو المكان ما صلح أن يقعَ عل كل زمان أو على كل مكان بمراعاة توقيته الزمني الموضوع للدلالة عليه .

فمعنى الوقوع على كل شيء في الإبهام يعني به ؛ عدم تخصيص اللفظ بمسمى واحد ، ولكنه يجوز تنقله من مسمى إلى مسمى في دائرةٍ أكبر من دائرة المسمى الواحد ، قد تكون هذه الدائرة الدلالية :

ـ أكبر من دائرة الجنس الواحد ، لكنها ترعى العدد ، والنوع .

ـ أو أكبر من دائرة الجنس الواحد ، والعدد والنوع ، لكنها ترعى دلالة العاقل وغير العاقل .

ـ أو تكون في نطاق دلالي واحد ، كالتعبير عن الزمان ، أو التعبير عن المكان .

ـ أو تكون في نطاق الجنس الواحد .

ـ وقد تكون الدائرةُ الدلاليةُ متسعةً باتساع معنى ما ، دون مراعاة صيغه ، أو تراكيبه ، كما هو الحال في التعجب أو الاستفهام أو غيرهما مما يتضح في هذا البحث .

يلحظ أن النحاةَ قد قصروا الإبهام ـ عنوانًا نحويًا ـ على اسم الإشارة ، إما تحت : الأسماء المبهمة ، أو المبهمات ، أو تحت اسم الإشارة ، أو ما يفيد

(١) ابن أبي الربيع ، البسيط ، ١ ـ ٤٩٢ / عباس حسن ، النحو الوافي : ٢ ـ ٢٥٢ .

ذلك ، ثم يذكر أنها مبهمة ، وهذا هو الأغلب .

ربما ما دعا بعضَ النحاة إلى الحرص على ذلك أن سيبويه يذكر لفظ الإبهام مع أسماء الإشارة دائمًا ، ومن ذلك قوله أثناء ذكره معنى ما جاء على حرفين : « فمن الأسماء ذا وذِه، ومعناهما أنك بحضرتهما وهما اسمان مُبْهمان »[(١)] .

مع التنويه إلى أن سيبويه قد ذكر الإبهام مرة أخرى مع أسماء الإشارة ، ثم تلاها تحت العنوان ذاته بالأسماء الموصولة[(٢)] ، كما أنه قرن الإبهامَ بكلمات نحوية عديدة ، يُعْرَضُ كُلٌّ في موضعه .

وكان سيبويه لم يفرد بابا خاصًا بالإبهام ، وما جعله عنوانًا يتضمن الإبهام هو في التحقير ، حيث ذكر عنوانًا يتضمن تحقير الأسماء المبهمة .

ولم يفرد النحاة بابًا خاصًا بالإبهام والمبهمات ، حيث لم يجعلوه علة نحوية إلا في أضيق الحدود النحوية .

فلم يلزمهم ذلك أن يذكروا الإبهام عنوانًا للمبهمات ، أو أن يثبتوه مع كل المبهمات ، وإنما لزمهم ذلك مع بعضها حينما لم يجدوا مفرًا من ذكره لتعليل نحوي ، أو لتقوية علة نحوية.

كما هو في تعليلهم لبناء أسماء الإشارة ، وما ذكرنا مما له علاقةٌ بالإبهام ، نحو: مثل،وتشبيهه بعشرين ... وغير ذلك كثير مما يودع في هذا البحث .

(١) سيبويه ، الكتاب :٤ ـ ٢٢٨ .
(٢) سيبويه، الأسماء الموصولة : ٣ـ٤٤٨ .

وقد كان النحاة يعللون للجهة النحوية بأقرب التعليلات إليهم، فمثلًا: يعللون لبناء ما أضيف إلى مبنى من اسم ناقص الدلالة ويمثلون له بغير وبين ودون لمشابهتها الحروف بعدم قبول التثنية والجمع والنعت والتعريف [١] .

وهم في الوقت ذاته يعللون لـ (مثل) بأنها موافقةٌ لـ (غير) وما معه في أن معناه لا يتم إلا بمضاف إليه [٢] .

وهم لا يذكرون معنى الإضافة فيما ذكر من : غير وبين ودون .

وهذا دليلٌ على ذكرهم ما يخدم ما هم فيه من توجيه نحوي دون استواء في المتشابهات النحوية .

وعلينا أن نعرفَ أن سيبويه كان يذكر مصطلح الإبهام حال التعليل لحال نحوية لإحدى المجموعات الاسمية ، أو حين يعلل لحال نحْوية لإحدى المجموعات الاسمية، فيستشهد بمجموعة أخرى ويذكر أنهما متشابهان في الإبهام ، كما فعل في : حادي عشر، وثالث ثلاثة ، وأولاء ... وقد سار النحاة على هذا النهج .

ولأضرب مثلًا لذلك مما جعله النحاة تعليلًا لكثير من المبنيات في سببِ بنائها أنهم إذا لم يجدوا تعليلاتٍ عديدةً للبناء اضطروا إلى ذكر إبهام الاسم .

---

(١) ابن عقيل ، المساعد شرح التسهيل : ٢ ـ ٣٦١ / السلسيلي ، شفاء العليل : ٢ ـ ٧٢١ .
(٢) ابن عقيل ، المساعد : ٢ ـ ٣٦٢ / السلسيلي ، شفاء العليل : ٢ ـ ٧٢١ .

يذكر السيرافي : « وسيبويه يجري كثيرًا على المبنيات لفظ الإبهام ، كهذا وما أشبهه ، لإشارة بنائه إلى كل شيء ، وكذلك خمسة عشر .... » [(١)] .

واقتصارًا على مجموع ما ذكر لدى النحاة في الإبهام والبناء رأيت أن أثبت ما ذكره عباس حسن مثلًا في هذا الجانب ، حيث لا تمثل قضية مقصودة في هذا البحث ، لكنها توضح مدى لجوءِ النحاةِ إلى ذكرِ الإبهام للضرورة : « من أحكام الإضافة » .

جواز استفادة المضاف المعْرب من المضاف إليه البناء ، وذلك في ثلاثة مواضع .

أولها:أن يكون المضاف اسمًا معربًا متوغلاً في الإبهام غير زمان ككلمة : غير ـ شبه ـ مثل ...، والمضاف إليه مبنيًا ، كالضمير ، واسم الإشارة ، و ...، فيجوز في المضاف إبقاؤُه على إعرابه كما كان، أو بناؤُه على الفتح ...

ثانيها : أن يكون المضاف زمانًا مبهما معربًا في أصله ، والمضاف إليه مفردًا مبنيًا ، مثل إِذْ ...

ثالثها : أن يكون المضافُ زمانًا مبهما معربًا في أصله والمضاف إليه جملة فعلية فعلها مبني بناءً أصليًا (هو بناء الماضي) ، أو عارضًا (هو البناء الطارئ على المضارع بسبب اتصاله بنونِ التوكيد أو نونِ النسوة) [(٢)] .

ولكننا علينا أن نلحظَ أن الإبهامَ في كتبِ النحاة يتصل بكثير من

---

(١) هامش الكتاب : ٣ـ ٢٩٨ .

(٢) عباس حسن ، النحو الوافي : ٣ـ ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ .

الأبواب والكلمات النحوية ، إما بالتصريح وإما بالتلميح ، كما أنه يقرن بتعبيرات ومصطلحات غير لفظ الإبهام ، لكنها تتصل به من طريق المفهوم والمدلول ، وسأذكر هذه في إيجاز ، حيث يفسر في موضعه من الدراسة .

يربط النحاةُ بين المبهمات وحاجاتها إلى مفسر لها ، فيذكر سيبويه في (أي) في المنادى :

« لأنك لا تستطيع أن تقول : يا أيُّ ، ولا يا أيُّها وتسكت ، لأنه مبهم يلزمه التفسير»(١) .

كما يذكر المبردُ في العدد «وخمسةَ عشر عددٌ مبهم لازم له التفسير» (٢) .

كما أن النحاةَ في ذكرِهم لأسماءِ الإشارة في إبهامِها يجعلونها تفسر بما بعدها من اسم جنس (٣) .

وربما ربط النحاةُ في تحليلاتهم النحويةِ بين الإبهام وعدم الاتضاح ، فيذكر أن (ما) الموصولة تكون للمبهم أمرُه من الأشخاص ، كقولك وقد رأيت شبحًا ... لا تدري أبشر هو أم مدر : انظر إلى ما ظهر ، وكذلك لو علمت إنسانيته ، ولم تَدْرِ أذكر هو أم أنثى...»(٤) .

كما ارتبط الإبهامُ ـ لدى النحاة في كثير من المواضع ـ بالإضافة ، فبعد

---

(١) سيبويه ، الكتاب : ٢ ـ ١٨٨ .
(٢) المبرد ، المقتضب : ٢ ـ ١٦٢ .
(٣) ابن يعيش ، شرح المفصل : ٥ ـ ٨٦ .
(٤) الأزهري ، شرح التصريح على التوضيح : ١ ـ ١٣٤ ، ١٣٥ .

أن ذكر المبردُ في العدد (خمسة عشر) أنه عددٌ مبهم ، أتبع ذلك بأنه « لازم له التفسير ، فكانت تكون الإضافة لازمة ، فيكون كأنه أصله ثلاثة أسماء قد جعلت اسمًا واحدًا ، ومثل هذا لا يوجد» (١) .

ويذكر ابنُ يعيشَ أن أحد علل بناء الظروف أن «حقها أن تكون مضافةً،لأنها من الأسماء الإضافية التي لا يتحقق معناها إلا بالإضافة» (٢).

وكان سيبويه قد بين أثرَ الإضافة في دلالة بعض المبهمات في قوله : «ويدلك على أن قبل وبعد غير متمكنين أنه لا يكون فيهما مفردين ما يكون فيهما مضافين» ، ويذكر في(أي) أنك لا تقول : هذا رجلٌ أيٌّ ، فلما أضفتهن ـ هي وأسماء أخرى تذكر في موضعها ـ وأوصلت إليهن شيئًا حَسُنَّ وتَمَكَّنَ به ، فصارت الإضافةُ وهذه اللواحق تُحَسِّنُه » (٣) .

كما أنهم يضطرون إلى ذكر الإضافة وما تفيده من توضيح وتخصيص في علة لزوم (ما) لـ (حيث) و(إذْ) حال الجزاء بهما ، إِذْ « أنهما ظرفان يضافان إلى الجمل بعدهما ، فتكون تلك الجملُ في موضع جرٍّ بهما ... والجزاء بهما يقتضى الانجزام بعدهما، والإضافة تمنع ذاك، لأنها توضحها وتخصصهما ، والجزاء يقتضى الإبهام ، فإذا دَخَلَتْ (ما) عليهما رُكِّبَتْ معهما في الجزاء ، فأبْطَلَتِ الإضافة ، وفَصَلَتْهُمَا عن الجملتين بعدهما » (٤) .

كما يربط عباس حسن بين المبهمات حاجتها إلى الإضافة في أكثر من

(١) المبرد ، المقتضب : ٢ ـ ١٦٢ .
(٢) ابن يعيش ، شرح المفصل : ٤ ـ ٨٦ .
(٣) سيبويه ، الكتاب : ٣ ـ ٢٨٦ ، ٢ ـ ٢٥ .
(٤) ابن الخشاب ، المرتجل : ٢٧٣ .

موضع ، فيذكر أن «أيًّا : أنواعها الملازمة للإضافة خمسة ، كل نوع منها مبهم ، لأنه صالح لكل شيء من الأمور الحسية والمعنوية ، ولا تعيين له إلا بالمضاف إليه ثم يذكر: ... والذي يزيل إبهامها، هو المضاف إليه» (١) .

ويذكر: « اللفظ المتوغل في الإبهام هو الذي لا يتضح معناه إلا بما يضاف إليه » (٢) .

ونلحظ أن هناك علاقةً عند سيبويه بين الإبهام وعدم التمكن والإضافة ، فبعد أن بين العلاقة بين الإضافة وعدم التمكن في (قبل وبعد) ، حيث ما يكون فيهما مضافين لا يكون فيهما مفردين ، مما يدل على أنهما غير متمكنين ... يذكر العلاقةَ بين الإبهامِ وعدمِ التمكن فيهما في قوله ، «فلما كانت لا تَمَكَّنُ ، وكانت تقع على كل حين ، شبهت بالأصوات ، وهلْ، وبلْ ، لأنها ليست متمكنة » (٣) .

وما ذكره من (قبل وبعد) إنما هي أسماءٌ مبهمة ، وعبر عن ذلك في قوله السابق : « وكانت تقع على كل حين » .

يربط النحاةُ بين الإبهام والنقصان في اللفظِ نفسهِ ، حيث يعللون لبناء الاسم الموصول أنه لمضارعةِ الحرف والإبهام والنقصان في نفسه حتى كأنه بعض كلمة(٤). وتتكرر الفكرةُ في كثير من أقسامِ المبهمات ، كماتعرض في هذا البحث .

(١) عباس حسن ، النحو الوافي : ٣ ـ ١٠٤ ، ١٠٥ .
(٢) السابق ٣ ـ ٢٥ (هامش ٤) .
(٣) سيبويه ، الكتاب : ٣ ـ ٢٨٦ .
(٤) السُّهَيْلي ، نتائج الفكر : ١٧٩ .

كما يذكر ابنُ مالك وشارحَا تسهيله بعضَ الأسماء ناقصة الدلالة ، منها : غير وبين ودون ، ولو أن الشارحيْن يعللان لذلك بأنه « لمشابهتها الحروفَ بعدم قبول التثنية ، والجمع ، والنعت ، والتعريف » (١) .

إلا أن مفهومَ المصطلح « ناقص الدلالة » يجب أن يوجه معنويًا إلى غير ما ذكره الشارحان، حيث الحاجةُ الملازمةُ للإضافة ، وعدمُ اتضاح المدلول في كل من هذه الأسماء إلا من خلال ما يضاف إليه .

هذا إلى جانب ما يذكر لدى النحاة مرتبطًا بالإبهام والمبهمات من تعبيرات أخرى ، كالافتقار ، فيجعلون علة بناء الاسم الموصول هو افتقاره إلى الصلة (٢) ، وتتكرر فكرة الافتقار في كثير من المبهمات .

وعدم التخصيص بمسمى دون مسمى ، أو بموضع دون موضع ، أو بزمان دون زمان ، أو عدم التحديد ، حيث يجعلون كثيرًا من الظروف غير محدودة . وكالحاجة إلى الصفة حين يبهم الموصوف (٣) ، وكذلك صفة التنقل من شيء إلى شيء .

وأعرض المبهمات في هذا البحث في مفهومها الدلالي كما هو مستنتج من كتب النحاة، وليس اقتصارًا على المبهم الذي صرح به النحاة في كتبهم حيث قرنوه دائمًا بأسماء الإشارة.

لكنني أربط بين لفظ الإبهام ومدلوله من خلال الأبواب النحوية ،

(١) ابن عقيل ، المساعد : ٢ ـ ٣٦١ / السلسيلي ، شفاء العليل : ٢ ـ ٧٢١ .
(٢) ابن الخشاب ، المرتجل : ٨٦ .
(٣) المبرد ، المقتضب : ٤ ـ ٣١٦ .

وأستحضر تلك التعليلاتِ التي ذكروها في تحليلهم لهذه الأبوابِ النحوية ، ولكثير من الكلمات النحوية .

ويكمنُ مدلولُ الإبهام فيما ذكر سابقًا من مصطلحات وتعبيرات وتفاسيرَ وتحليلات تتعلقُ بالإبهام والمبهمات .

فإلى جانبِ الإبهام بلفظه ومعناه ،نجد ما ذكر من : الحاجة إلى التفسير ، وعدم الاتضاح،والإضافة،وعدم التمكن،والنقصان في اللفظ، والنقصان في الدلالة ، والافتقار ، وعدم التخصيص بمسمى دون مسمى ، وعدم التحديد ، والحاجة إلى الصفة، والتنقل من مسمى إلى مسمى .

وكل هذه المصطلحاتِ والتعبيرات إنما هي لازمةٌ من لوازم مدلول الإبهام ، فما المبهم إلا واحدٌ أو أكثر مما سبق .

وتفسر هذه الفكرة من خلال أقسام هذا البحث .

ويكون المبهمُ في هذا البحث تبعًا لذلك : كل حرف وكل اسم أو تركيب يلزمه ما يوضح مدلوله ويفسره ويبينه ، حيث يمكن أن يتنقلَ لفظه بين أكثر من واحد ، فلا يختص بمسمى واحد ، قد يكون في نطاق الوقوع على الجنس ، وقد يتعدى الجنس الواحد ، وقد يتعدى المفرد ، وقد يتعدى النوع .

وقد يكون الإبهامُ في المعنى ، أي : العلاقة بين جزأي تركيب ما أو أجزائه تحتاج إلى ما يحددها ويخصصها ويبين جهة معناها .

فمدلول اللفظ المبهم ما ليس له حدود خاصة ، ولا هيئة معينة ثابتة ،

وحيث يمكن إطلاقه على أكثر من هيئة ، إلا إذا كان الإبهامُ في المعنى فهو لازم لهذا المعنى ، والتزم بالقاعدة الأساسية في الفرق بين المبهم وغيره التي أستنتجها من قول المبرد : « وليس حدُّ الأسماء إلا لزوم ما وُضِعَتْ علاماتٌ عليه » (١) وما يتغير عما وضعت علامات عليه فهي مبهمة ، حيث تنتقل من شيء إلى شيء ، والشيء يعني : الإنسان والحيوان والنبات والجماد والزمان والمكان . وكل ما يقال من خصائص للمبهمات إنما هو كامن في كل حرف، وسيوضح ذلك في موضعه من البحث .

هناك نقطتان يجب أن أشير إليهما :

ـ أولاهما : الإبهام والتعريف .

ـ والأخرى : الإبهام والتنكير .

فللإبهام علاقة بالمعارف،حيث تكون أسماء الإشارة والأسماء الموصولة والضمائر من المعارف ، وتفسرُ في موضعها من البحث ، إلا أنه ربما نستنكر الجمع بين التعريف والإبهام في اسم واحد ، ولكن ابن الخشاب يكفينا ذلك في قوله :

« ربما نفرت الطباع من جمع هذين الوصفين لهذه الأسماء ، أعني التعريف والإبهام ، وإذا اعْتُبِر أمرُها في إطلاق هذين الوصفين عليها ، عُلِمَ أنه لا تناقض في ذلك ، ولا تدافُع، إذْ كان الإبهامُ غيرَ التنكير » (٢) .

لما كان الإبهام غير التنكير دفع ذلك إلى العجب من الجمع بين الإبهام

---

(١) المبرد ، المقتضب : ٣ـ١٧٣ .

(٢) ابن الخشاب ، المرتجل : ٣٠٣ .

والتعريف ، إذ التعريف والتنكير هما النقيضان اللذان لا يجتمعان .

ونجد من النحاة من يقحم لفظ الإبهام مع المعارف بطريق آخر ، حيث يجعل ذا الألف واللام أبهمَ المعارف وأقربها من النكرات (١) .

وليس هذا من بحثنا في شيء .

ويربط عباس حسن بين الإبهام والتنكير ، حيث يذكر أن النكرةَ : معناه مبهم ، ودلالته شائعة ، ويزول الشيوع والإبهام بالتعريف (٢) .

وأرى أن ربطَ الإبهام بالتنكير غيرُ جائز ، إلا أن المثل الذي ذكره الأستاذ عباس حسن، وهو (طالب) ، يوحى بهذا الإبهام في معناه ، وهو الطلب، حيث إنه صفة مشتقة يجوز أن تنتقل من مسمى إلى آخر ، لكنه إن قصد به الشخص الذي صفته طالب اجتماعيًا، فهو نكرة وليس بمبهم ، إذ حُدِّدَ بشخص أو هيئة لكنه نكرة ، فهو واحد فقط لا يقصد بالحديث غيره ، عندما يقال : تكلم طالب ، كما ذكر .

فالإبهام :

عدم تحديد لمدلول اللفظ مع جواز تنقله وشيوعه في أفراد غير متماثلين ، وحاجته إلى تحديد وتفسير وبيان بإحدى الدلالاتِ التي تزيلُ الإبهام .

أما التنكير فإنه :

تحديد لمدلول اللفظ ، مع شيوع يحتاج إلى تعيين بالتعريف .

---

(١) ابن يعيش ، شرح المفصل : ٥ ـ ٨٧ .

(٢) عباس حسن ، النحو الوافي : ١ ـ ٢٠٨ .

كما أنه يستخدم الإبهامَ في موضع آخر ، حيث يقرنه بالدلالة ، فيقول في النكرة إنه (مبهم الدلالة) .

وأرى أن قرنَ الإبهام بالدلالة غيرُ جائز ، فالإبهامُ غير متضح المدلول ، غير مختص إلا بما يفسره ويبينه ويميزه .

أما الدلالةُ في النكرة فهي متضحة ، فالمثل الذي ذكره ، وهو (رجل) ، مدلوله محدد ، وحدوده وأبعاده محددة ، إلا أنه يحتاج إلى تعيين بالتعريف .

ولهذا فإنه يعرف النكرة ـ كما هو لدى النحاة ـ خالية من لفظ الإبهام [(١)] .

كما أنوه إلى أن هناك فارقًا بَيِّـنًا بين الإبهامِ والإلباس أو التضمين والالتباس ، فالإلباس أو التضمين هو تضمين مدلول لفظ مدلول لفظ آخر يدل عليه التركيب .

والالتباس يعني تداخل جهة من الجهات المعنوية للكلمة التي يحدثها وضعها في التركيب ، فيؤثر هذا في مدلول التركيب جميعه ، كأن يلتبس المبتدأ بالخبر إذا كانا اسمي إشارة أو اسمين موصولين ... أو غيرهما مما يحدث الالتباس ، أو مثل هذا من جوانب الالتباس في التركيب .

وليس في هذا البحث ما يمكن أن يناقشَ من أمور التورية أو غيرها مما يحتمل أكثر من معنى ، فإنها ليست بمبهمات طبقًا لمناقشاتنا السابقة لمدلول الإبهام في هذا البحث ، كما أن هذا البحث يهتم بالمبهمات والإبهام في النحو العربي .

---

(١) انظر عباس حسن ، النحو الوافي : ١ ـ ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ .

وليس مقصودي في هذا البحث إلا الربط بين لفظ الإبهام وبين ما يمكن أن يقع عليه من أبواب نحوية ، دون دراسة هذه الأبواب دراسة تفصيلية ، إلا ما يخدم مدلول لفظ الإبهام ويقع في نطاقه ، نحو : تحقير أسماء الإشارة ، والأسماء الموصولة ، وغير ذلك من القضايا .

القسم الثاني
المبهم من الألفاظ

يتضمن :

- أسماء الإشارة .
- الأسماء الموصولة .
- الضمائر .
- المنادى المبهم .
- ما يحتاج إلى تمييز .
- المصدر .
- الظروف .
- المدح والذم .
- أسماء أخرى مبهمة .
- الحروف .

أسماء الإشارة

يتفق النحاة جميعًا[١] على أن الأسماءَ المبهمةَ يعني بها أسماء الإشارة ، وقد خص بعضهم المبهمات بأسماء الإشارة وحدها .

كما أنهم يتفقون على مفهوم سبب إبهامها ، فهو ـ كما يذكر سيبويه[٢] ـ لوقوعها على كل شيء ، وهو كما يذكر المبرد ـ لأنها « لا تخص شيئًا دون شيء »[٣] ، « ووقوعها على كل ما أومأت إليه » أو أنها سميت مبهمة ـ كما يذكر ابن أبي الربيع ـ « لوقوعها على كل شيء »[٤] أما ابن الخشاب فيعلل لإبهامها بأنه لا يشار بها إلى شيء فيقتصر بها عليه ، حتى لا تصلح لغيره ... ثم يذكر : « ... فيقع اسم الإشارة ـ كما ترى ـ على هذه المختلفات ، ولا يختص بواحد منها دون آخر ، وهذه حقيقة الإبهام »[٥] .

أما ابنُ يعيشَ فيرجع سبب إبهامها إلى أنه يشار بها إلى كل ما بحضرتك ...[٦]

---

(١) انظر : سيبويه ، الكتاب : ٢ ـ ٧٧ ، ٧٨ ، ١٨٩ / المبرد ، المقتضب : ٣ ـ ١٨٦ ، ٤ ـ ٢٦٥ ، ٣٢٢/ الجرجاني ، الجمل : ٣١ / ابن الخشاب ، المرتجل : ٣٠٤ ، ٣٠٥ / ابن الأنباري ، أسرار العربية : ٣٤٤ / ابن أبي الربيع ، البسيط : ١ ـ ٣٠٨ / ابن يعيش ، شرح المفصل : ٥ ـ ٨٦ ، ٣ ـ ١٢٦ / ابن عقيل : المساعد شرح التسهيل : ١ ـ ١٩٤ / عباس حسن ، النحو الوافي : ١ ـ ٣٨٨ ، ٣٣٩ .

(٢) ارجع إلى : سيبويه الكتاب : ١ ـ ١٢٥ .

(٣) المقتضب : ٣ ـ ١٨٦ ، وانظر : ٤ ـ ٣٢٢ ، ٢٦٥ ، ٢ ـ ٢٨٦ .

(٤) البسيط : ١ ـ ٣٠٨ .

(٥) المرتجل : ٣٠٤ .

(٦) شرح المفصل : ٣ ـ ١٢٦ .

ويذكر عباس حسن أن إبهامها سببه وقوعها على كل شيء من حيوان أو نبات أو جماد ، وعدم دلالتها على شيء معين مفصل مستقل إلا بأمر خارج عن لفظها .. [١] .

وإن تمعَّنَّا حقيقة التعبير بأسماء الإشارة للزمنا أن نتيقنَ من أنه يلزمه تلفظ وإشارة محددة إلى المقصود الإخبار عنه أو به ، فالتعبيرُ بأسماءِ الإشارة يكون بالصوت والإشارة الحسية ، بأي درجة من درجات الإشارة ، ولذا كانت معرفة ، لأنك تشير إلى واحد بعينه[٢] .

« فلذلك قال النحويون إن أسماء الإشارة تتعرف بشيئين : بالعين والقلب» [٣] .

مما سبق ؛ يتضح أن إبهامَ أسماء الإشارة يتأتى من ضرورة مصاحبة الإشارة للتلفظ بها، فاللفظ بها بمفردها لا يؤدي المدلول منها أداءً لغويًا واضحًا ، وإنما يلزمه بيان وتفسير، أو توضيح وتحديد ، ويتأتى أيٌّ منهما من طريق الإشارة الحسية ، «فاسم الإشارة لا يزولُ إبهامُه إلا بما يصاحبه لفظه من إشارة حسية » [٤] .

ومن هنا فإنها يمكن أن تقعَ على كل شيء ، فهو اسم عام لا يعطي مدلولاً محددًا لهيئة ذات أو معنى محدد في المخلوقات ، وإنما وضعت هذه الأسماءُ للمساعدة على التعبير عما لا يمكن اتضاحُ دالته اتضاحًا دقيقًا ، فيستعاض عنه باسم الإشارة ، وقد يستخدم اسم الإشارة لتحديد مدلول

(١) النحو الوافي : ١ ـ ٣٣٨ ، ٣٣٩ .
(٢) الصيمري : التبصرة والتذكرة : ١ ـ ٩٥ .
(٣) ابن يعيش : شرح المفصل :٣ ـ ١٢٦ .
(٤)عباس حسن : النحو الوافي : ١ ـ ٣٣٩ .

الدال المشار إليه والموصوف به اسم الإشارة .

ولا يمكن لنا أن نتصورَ مطلقًا أن ننطقَ باسم الإشارة دون بيان ، وقد يكون البيان من عدة طرق :

إما بالإشارة الحسية .

وإما بالإشارة إلى ملفوظ به أو مذكور سابق .

وإما بالمقام والحال .

وإما بالشيء المشار إليه ذاته .

وقد يستغني عن الإشارة الحسية باللحظ ، أو بتحديد المتحدث عنه لمعلوميته ، أو وحدته فيما يخبر به عنه .

فأما الإشارة الحسية فواضحة ، وذلك باستخدام أي عضو جسمي يشار به،كاليد،أو الرأس،أو الإيماء ، أو العينين ، أو الرجلين أو غير ذلك .

فمعنى الإشارة «الإيماء إلى حاضر بجارحة أو ما يقوم مقام الجارحة»[(١)] .

وأما الإشارة إلى ملفوظ به أو مذكور سابق فهو : أن يتحدث اثنان عن واحد معين، فيقال : ذهب هذا إلى ...

وفي أغلب التعبيرات بهذه الطريقة من الإشارة يلزم اسم الإشارة بيانٌ بالصفة أو البدل أو عطف البيان ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَوُضِعَ ٱلْكِتَٰبُ فَتَرَى ٱلْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ وَيَقُولُونَ يَٰوَيْلَتَنَا مَالِ هَٰذَا ٱلْكِتَٰبِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّآ أَحْصَىٰهَا ﴾ [الكهف : ٤٩] .

(١) شرح المفصل : ٣ـ١٢٦ .

وقوله تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِنْ هَٰذَآ إِلَّآ إِفْكٌ ٱفْتَرَىٰهُ ﴾ [الفرقان: ٤] .

بعد قوله تعالى : ﴿ تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ ﴾ [الفرقان : ١] .

وقوله تعالى : ﴿ تَبَارَكَ ٱلَّذِىٓ إِن شَآءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَٰلِكَ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ وَيَجْعَل لَّكَ قُصُورًۢا ﴾ [الفرقان : ١] .

بعد قوله تعالى : ﴿ لَوْلَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونَ مَعَهُۥ نَذِيرًا ۝٧ أَوْ يُلْقَىٰٓ إِلَيْهِ كَنزٌ أَوْ تَكُونُ لَهُۥ جَنَّةٌ يَأْكُلُ مِنْهَا ﴾ [الفرقان : ٧ ، ٨] .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَإِن تَصْبِرُواْ وَتَتَّقُواْ فَإِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ ﴾ [آل عمران : ١٨٦] وهو كثير في القرآن الكريم .

وأما الاستغناءُ عن الإشارة ، أو التعبيرُ عن الإشارة الحسية بالمقام والحال ، فإنه يكون بذكر المشار إليه تابعًا لاسم الإشارة ، وكأنه حاضرٌ مشار إليه ، ومنه قوله تعالى : ﴿ إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ ﴾ [الإسراء : ٩] .

وقوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ﴾ [البقرة : ٢] .

وإما أن تكونَ الإشارة بذكرِ المشار إليه سابقًا لاسم الإشارة ، للتأكيد على مدى أهمية الإخبار بالمشارِ إليه بالنسبة للمتحدث .

ومنه قوله تعالى : ﴿ ٱذْهَب بِّكِتَٰبِى هَٰذَا فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ ﴾ [النمل : ٢٨] .

وقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ ﴾ [البقرة : ٨٥] .

وأما الإشارةُ الحسيةُ باللحظ أو تحديد المتحدث عنه لمعلوميته أو وحدته فيما يخبر عنه، فكأن يقال: هذا هو الخالق سبحانه وتعالى.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ [الأنبياء: ٣].

ولكن لأنها يمكن أن تقعَ على كل شيء وعلى كل ما بحضرتك فإنه: «لذلك لزمها البيان بالصفة عند الإلباس» (١).

ويتضح ذلك في قوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُواْ فِي هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا حَسَنَةٌ وَلَدَارُ ٱلْأَخِرَةِ خَيْرٌ﴾ [النحل: ٣٠].

وقوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلرَّسُولُ يَٰرَبِّ إِنَّ قَوْمِى ٱتَّخَذُواْ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ مَهْجُورًا﴾ [الفرقان: ٣٠].

وقوله تعالى: ﴿يَٰقَوْمِ إِنَّمَا هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا مَتَٰعٌ﴾ [غافر: ٣٩].

حيث وجوبُ وصفِ اسمِ الإشارة في المواضع السابقة بذكر البدل كي يتحدد ويتعين فلا يلتبس.

ومنه قوله تعالى: ﴿فَلْيَعْبُدُواْ رَبَّ هَٰذَا ٱلْبَيْتِ﴾ [قريش: ٣].

﴿وَهَٰذَا ٱلْبَلَدِ ٱلْأَمِينِ﴾ [التين: ٣].

﴿لَآ أُقْسِمُ بِهَٰذَا ٱلْبَلَدِ ۝١ وَأَنتَ حِلٌّۢ بِهَٰذَا ٱلْبَلَدِ﴾ [البلد: ١، ٢].

(١) ابن يعيش: شرح المفصل: ٣ـ١٢٦.

أسماء الإشارة بين المعرفة والإبهام :

يذكر النحاةُ أسماءَ الإشارة من أقسام المعرفة [(١)] إما تحت الأسماء المبهمة ، وإما تحت أسماء الإشارة ، وهي معارفُ لحضور ما تقع عليه ، والإشارةِ إليه[(٢)] ولأنها تلزمها الإشارة الحسية ، أو ما يغنى عنها مما سبق من طرق ، فإن النحاةَ يجعلونها تتعرفُ بالقلب وبإحدى وسائلِ الحواس ، وهي العين .

يذكر ابنُ الخشاب : « فهي بالإشارة مخصوصة مقصورة ... ولو أردت سبرها بعلامة النكرات فأدخلت عليها (رب) لم تستقم، وكذلك لو وصفتها بالنكرة لم يجز » [(٣)] .

« ولتعريفها وتمكنها فيه ذهب كثير من النحويين إلى أنها أعرف المعارف ، وقالوا: هي معرفة بجهتين : بالقلب والعين » [(٤)] .

فأسماء الإشارة تعريفٌ بالتعيين الإشارى الذي يلزمه الحضور للمشار إليه .

ويعلل النحاة لكونها مبهمةً مع كونها معرفةً تارة بشرح معنى الإبهام ، مع استحضار سبب تعريفها ، وأخرى بشرح سبب الإبهام ، مع ذكر معنى الإشارة ، ولكن ابن الخشاب يشير إلى الجمع بين إبهامها ومعرفتها في قوله :

---

(١) انظر : المبرد ، المقتضب ٤ ـ ٢٧٧ / ابن الأنباري ، أسرار العربية ٣٤٤ .
(٢) ابن أبي الربيع ، البسيط : ١ ـ ٣٠٨ .
(٣) المرتجل : ٣٠٣ .
(٤) المرتجل : ٣٠٤ ، وانظر : شرح المفصل : ٣ ـ ١٢٦ .

« ربما نفرت الطباع من جمع هذين الوصفين لهذه الأسماء ، أعنى التعريف والإبهام، وإذا اعْتُبِرَ أمرُها في إطلاق هذين الوصفين عليها ، عَلِمَ أنه لا تناقُضَ في ذلك ، ولا تدافُعَ، إذْ كان الإبهام غير التنكير »[١] فالإبهام عدم تحديد لمدلول اللفظ ، مع جواز تنقله، وحاجته إلى تحديد وتفسير بإحدى الدلالات التي تزيل الإبهام .

أما التنكير فإنه تحديد لمدلول اللفظ ، مع شيوع في أفراد متماثلين وهو يحتاج إلى تعيين بالتعريف .

(١) المرتجل : ٣٠٣ .

ما يشار به إليه

لعل من الضروري أن يذكر في هذا المقام الأسماء التي أشار بها العرب ذكرا موجزًا.

وعندما أشار العرب راعوا فيما يشار به ثلاثة عوامل :

ـ عامل الجنس .

ـ وعامل العدد .

ـ وعامل المسافة : القرب أو البعد . وقد تكون للوسطى .

فكانت كما يلي [١] :

للمفرد (المذكر) : ذا ، وذَاءِ (بهمزة مكسورة بعد الألف) ، وذائِهِ (بهاء مكسورة بعد الهمزة)،وذاؤه (بهمزة مضمومة بعدها هاء مضمومة) ، وآلك (بهمزة ممدودة بعدها لام ثم كاف) .

للمفردة (المؤنثة) : تا، وتِي (بكسرة طويلة)،وتِهْ (بسكون الهاء ، وبكسرها ، وباختلاس، وبإشباع)، وذِهْ (بكسرة فسكون) ، وذِهِ (بكسرة ، واختلاس ، وإشباع) ، وذي ، و(ذاتُ) [٢] .

(١) ارجع إلى : ابن يعيش ، شرح المفصل : ٣ ـ ١٣٣ / ابن عقيل ، المساعد شرح التسهيل : ١ ـ ١٨٣، شرحه للألفية : ١ ـ ١٣١ .

(٢) شرح ابن عقيل : ١ ـ ١٣١ .

« ومن العرب من يقول : (ذِيهِ) في الوصل ، فيجريه مجري (إِيهِ) ، فإذا وقف قال : (ذِهْ) ، كما يقول : (بِهْ) » [١] .

للمثنى المذكر : ذَان (رفعا) ، و(ذَيْنِ) نصبًا وجرًا .

للمثنى المؤنث : تَان (رفعا) ، و(تَيْنِ) نصبًا وجرًا .

فلم يُثَنَّ للمؤنث إلا (تا) وحدها .

للجمع بنوعيه : أولاء (بالمد) ، وأولا (بالقصر) [٢] .

وقد ينون فتقول : أولاءٍ ، وحكى قطرب تنوينه لغة [٣] .

« وقد يقال : (هُلاَء) ، والأصل : (أُولاَءِ) ، فأبدلت الهمزة هاءً ، كقولهم في : إِيَّاك: هِيَّاك ، وفي : أنا : هَنَا » [٤] وكذلك : «(أُلاءِ) ، وقد تشبع الضمة قبل اللام فيقال : (أُولاء، وأولئك) بإشباع الضمتين ، وهما لغتان غريبتان ذكرهما قطرب ، وقد يقال : (هَوْلاءِ) حكاها الشَّلَوْبِين عن بعض العرب» [٥] . قد تلحق بها كاف الخطاب التي تبين أحوال المخاطب من إفراد وتذكير وغيرهما ، وحينئذ يرى النحاة أنها يشار بها للوسط ، في حين ما سبق من الكاف يشار بها إلى القرب [٦] .

فتكون [٧] :

(١) ابن أبي الربيع ، البسيط : ١ ـ ٣٠٨ .
(٢) ابن يعيش ، شرح المفصل : ٣ ـ ١٣٣ .
(٣) ابن عقيل ، المساعد شرح التسهيل : ١ ـ ١٨٣ .
(٤) ابن عقيل ، المساعد : ١ ـ ١٨٤ .
(٥) ابن عقيل ، المساعد : ١ـ ١٨٤ .
(٦) ابن عقيل : المساعد : ١ ـ ١٨٨ .
(٧) ابن أبي الربيع : البسيط : ١ ـ ٣٠٨ .

(ذاك) للمذكر ، و(تاك ، وذِيك، وتِيك) للمؤنثة ، و (ذانك ، وذَيْنك) للمذكرين، و. (تانك ، وتَيْنك) للمؤنثتين ، و (أولئك) للجمع مذكرا كان أو مؤنثا .

ومنهم من يجعل (ألى) المقصورة للجمع القريب ، والممدودة و(ألاك) للوسط ، و(أولئك) للبعيد .

« وألّاك ـ أي بالقصر والتشديد ـ حكاها بعض اللغويين ، ... وهي للرتبة الوسطى»[١] .

وقد تحشى اللام في الوسط مع الكاف الملحقة ، فيجعلون ذلك للإشارة للبعيد[٢] .

فتكون :

(ذلك) للمذكر و (تِلْك ـ بفتح التاء وكسرها ـ وتَيْلِكَ ، وتَالِك) للمؤنثة ، و(ذَانِّك) للمذكرين ، و(تانِّك) للمؤنثتين ، ومنهم من يقول : (تالِّك) للمؤنثتين [٣] ، وقد يقال[٤] : (ذانيك) للمذكرين ، و(تانيك) للمؤنثين ، و(ألالك) للجمع بنوعيه .

« فالفرق بين (ذا) و (ذاك) و (ذلك) أن الأول للقريب ، والثاني للمتوسط ، والثالث للبعيد » [٥] .

---

(١) ابن عقيل : المساعد .. ١ ـ ١٨٥ .
(٢) ابن أبي الربيع : البسيط : ١ ـ ٣٠٨ ، ٣٠٩ .
(٣) ابن يعيش ، شرح المفصل : ٣ ـ ١٣٦ .
(٤) ابن عقيل ، المساعد : ١ ـ ١٨٣ .
(٥) ابن يعيش ، شرح المفصل : ٣ ـ ١٣٥ .

كما أنه يشار إلى المكان بما يلي :

(هُنَا) لداني المكان ، و(هنا) بالكسر ، وهي رديئة [١] .

وتصحبه هاء التنبيه فيقال : ههنا .

كما يقال : (هنَّت) [٢] .

كما تلحقه (كاف) الخطاب ، فيقال : (هناك ، وها هناك) .

وكذلك اللام دون الهاء فيقال : (هنالك) ، ومثلها : (ثَمَّ) ، وهما للمكان البعيد .

و(هَنَّا) بفتح الهاء وكسرها ، وتشديد النون فيهما للبُعْد ، وقد تصحبها الكاف فيقال: هَنَّاك ، وهِنَّاك .

(١) ابن يعيش ، شرح المفصل : ٣ ـ ١٧٣ .

(٢) ابن عقيل ، شرحه للألفية : ١ ـ ١٣٦ .

تحقير أسـماء الإشـارة

عندما ذكر المبرد باب تحقير الأسماء المبهمة أثبت أسماء الإشارة والأسماء الموصولة ، وذكر في أسماء الإشارة قوله : «اعلم أن هذه الأسماءَ مخالفةٌ لغيرها في معناها وكثير من لفظها ... فمن مخالفتها في المعنى وقوعُها على كل ما أَومَأْت إليه ، وأما مخالفتها في اللفظ فأن يكونَ الاسمُ منها على حرفين : أحدهما حرف لين ، نحو : ذا وتا ، فإذا صغرت هذه الأسماء خولف بها جهة التصغير ، فتركت أوائلها على حالها ، وألحقت ياء التصغير ، لأنها علامة فلا يُعَرَّى المصغر منها ، ولو عُرِّيَ منها لم يكن على التصغير دليل ، وأُلحِقَتْ ألف في آخرها تدل على ما كانت عليه الضمة في غير المبهمة .... »[1] .

ثم يذكر تصغير هذه الأسماء على النحو التالى :

(ذا) تصغر إلى : (ذيَّا) ، (هذا) تصغر إلى (هاذيَّا) .

(ذاك) تصغر إلى : (ذيَّاك) ، (هاذاك) إلى (هاذيَّاك) .

وقد لحقت ياء التصغير ثالثة ، ولكنك حذفت ياءً لاجتماع الياءات ، فصارت ياء التصغير ثانية .

أما (ذهِ ، وذِي) فيصغران إلى : (تيَّا) كراهة التباس المذكر بالمؤنث .

---

(١) المقتضب : ٢ ـ ٢٨٦ ، وانظر ما بعدها في تصغير أسماء الإشارة . وارجع إلى : سيبويه ، الكتاب : ٣ـ٤٨٧ وما بعدها .

(ذلك) تصغر إلى (ذيَّالك) ، (أولئك) إلى (أوليَّائك) .

(أولَى) المقصور إلى (أوليَّا) ، (هؤلا) المقصور إلى (هاؤليّا) .

يذكر المبردُ في تصغير (هؤلاء) الممدود أنه هؤلَيَّائِك [١] ، ويفهم من سيبويه أنها تصغر إلى « هاؤلياء » ، حيث يذكر : «وأما من مَدَّ (أولاء) فيقول : أوليَّاء ، وألحقوا هذه الألف لئلا يكونَ بمنزلة غير المبهم من الأسماء كما فعلوا ذلك في آخر (ذا) وأوله»[٢] .

---

(١) المقتضب : ٢ ـ ٢٨٨ .

(٢) الكتاب : ٣ ـ ٤٨٨ .

الاستغناء باسم الإشارة عن (أي) :

قد يقع اسمُ الإشارة منادى مبهما كما تكون (أي) ، ويجعلها ابن يعيش حالة استغناء عن (أي) باسم الإشارة فيذكر :

« قد يستغنون باسم الإشارة عن (أي) فيوقعونها موقعها ، فيقولون : ياذا الرجل ، ويا هذا الرجل ، فيكون (ذا) وصلة ، كما كانت (أي) ، وتلزمها الصفة كما تلزم أيًّا ، ولا يجوز في صفتها إلا الرفع ، كما كانت (أي) كذلك » [1] .

(١) ابن يعيش ، شرح المفصل : ٢ ـ ٧ .

بناء اسم الإشارة :

عندما يعرض النحاة بناءَ اسم الإشارة فإنهم يدخلون إبهامها في ذلك من كل وجه.

فمرة يجعلون ذلك لشبهها بالمضمر ، يذكر ابن يعيش : «وقال قوم إنما بنى اسم الإشارة لشبهه بالمضمر ، وذلك لأنك تشير به إلى ما بحضرتك ما دام حاضرا ، فإذا غاب زال عنه ذلك الإسم ، والأسماء موضوعة للزوم مسمياتها » [1] .

ولكن شارح المساعد يعدد سببَ بنائها في قوله :

« بنيت أسماءُ الإشارة لتضمنها معنى الحرف الذي كان حقه أن يوضع فلم يوضع ، أو لشبه الحرف وضعًا ، نحو : (ذا وذه) مما وضع منها على حرفين ، وحُمِلَت البواقي عليها، وافتقارًا ؛ وذلك لأنه يحتاج في إبانة مسماه إلى مواجهة ، أو ما يقوم مقامها مما يتنزل منه منزلة الصلة » [2] .

فتعليل ابن يعيش لبناء أسماء الإشارة مردُّه إلى إبهامها ، حيث تنقُّلها من مسمى إلى مسمى ، وعدم لزومها مسمياتها ، والأسماء موضوعة للزوم مسمياتها ، فلما كانت هذه ليست كذلك في الثبوت واللزوم بنيت ، كما بنيت الضمائر .

---

(١) ابن يعيش : شرح المفصل: ٣ ـ ١٢٦ .

(٢) ابن عقيل : المساعد شرح التسهيل : ١ ـ ١٩٤ .

أما تعليل صاحب المساعد ففيه علاقة بالإبهام في الشق الأخير من تعليله حيث الافتقار ، حيث يحتاج اسمُ الإشارة إلى إبانة ، فجعله ذلك كالصلة ، وما الافتقار إلى الإبانة والتفسير إلا لازمةٌ من لوازم المبهمات .

الأسماء الموصولة

انقسمت كتب النحو إزاء الأسماء الموصولة ، وعلاقتها بالإبهام إلى قسمين :

قسم لم يصرح بإبهامها ، في حين أنه يذكر الإبهام في بعضها حال مناقشتها في باب نحوى آخر ، كما يحدث في (ما) أو (أي) أو (مَنْ) ، وهو في الوقت ذاته يصرح بإبهام أسماء الإشارة .

وآخر يذكرها مقرونة بلفظ الإبهام .

فكل من سيبويه والمبرد يذكر اسم الإشارة تحت مصطلح الأسماء المبهمة ، لكنه لا يصرح بذلك مع الأسماء الموصولة .

لكن كلا منهما يذكر الأسماء الموصولة مقرونة بأسماء الإشارة حين ذكر تحقير الأسماء المبهمة ، فيذكر اسم الإشارة أولاً ، ثم يتبعها بالأسماء الموصولة [١] .

ويربط سيبويه بين الأسماء الموصولة وأسماء الإشارة حينئذ ، حيث يقول : «والذي بمنزلة ذا ، لأنها ليست في الاستفهام » [٢] .

ويذكر المبرد ما يشير إلى إبهام الأسماء الموصولة ، حيث يقول فيها ما هو مقول في المبهمات، فيقول : «فأما (أي والذي) فعامتان ، تقعان على

---

(١) ارجع إلى : الكتاب : ٣ ـ ٤٤٨ .

(٢) الكتاب : ٣ ـ ٤٤٩ .

كل شيء ، على ما شرحته لك في (أي) خاصة »[١] .

ومن النحاة الذين صرحوا بإبهام بعضها الصيمري ، هذا ولم يذكرها ضمن المعارف ، وإنما ذكر أسماء الإشارة تحت الأسماء المبهمة أثناء ذكره المعرفة ، إلا أنه في التصريح بإبهام بعضها يقول : «وأما (مَنْ وما وأيٌّ) فلا يوصف بهنَّ ، لأنهن موضوعات وضع الأجناس المبهمة في أحوالها ... »[٢] .

كما أن الجرجاني يذكرها مبهمة قسيمًا لأسماء الإشارة ، حيث يجعلهما معا النوع الرابع من المعارف[٣] .

ويسير ابن يعيش على هذا النهج ، وكما ذكر صاحب المفصل حيث يجعل المبهم شاملاً لهذين القسمين من المعارف[٤] .

(١) المقتضب : ٢ ـ ٢٩٥ .
(٢) التبصرة والتذكرة : ١ ـ ٥١٨ .
(٣) جمل الجرجاني : ٣١ .
(٤) شرح المفصل : ٥ـ ٨٦ .

علة إبهامها :

إلى جانب ما ذكر سابقًا من معنى الإبهام المتصل بهذه الأسماء ؛ نجد ابن الخشاب يعرض سبب إبهامها في قوله : القسم الثاني من المبهم .

وهو الاسم الموصول ، كالذى والتى ، ومَنْ ، وما ، وغيرها من الموصولات ، شأنُها هذا الشأن ، ألا ترى أن هذه الأسماء لا تخص مسمى دون مسمى ، فهذا إبهامها » [(١)] .

ولا يبعد ابن يعيش عن هذا التعليل لإبهامها ، حيث يذكر مستخدما التعبيرات المتداولة في تعليل إبهام المبهمات :

« واعلم أن الموصولات ضرب من المبهمات ، وإنما كانت مبهمة لوقوعها على كل شيء من : حيوان وجماد وغيرهما ، كوقوع هذا وهؤلاء ونحوهما من أسماء الإشارة على كل شيء» [(٢)] .

فالاثنان يلتقيان في المفهوم ، لأن المقصود بعدم اختصاص المبهمات بمسمى إنما هو وقوعها على كل شيء .

أما عباس حسن فإنه يربط بينها وبين أسماء الإشار ، كما يجمع بين كونها معرفة وكونها مبهمة ، حيث يذكر أنها «كلها معارف بصلاتها ، فبيانها بما

---

(١) المرتجل : ٣٠٦ .

(٢) شرح المفصل : ٣ـ١٣٩ .

بعدها أيضًا ، إلا أن أسماء الإشارة تبين باسم الجنس ، والموصولات تبين بالجمل بعدها ، أو أشباه الجمل ...

وكلها مبهمة لأنها لا تخص مسمى دون مسمى ، كما كانت أسماء الإشارة كذلك...»[١] .

(١) هامش النحو الوافي : ١ ـ ٣٤١ .

افتقارها إلى ما يزيل إبهامها :

لكننا ـ إلى جانب ما سبق ـ يجب أن نتنبه إلى أن الأسماء الموصولة لا تدل على شيء إلا من خلال ما تتصل به ، ولذلك فإن النحاة ينصون على افتقارها دائمًا إلى صلة بعدها أثناء تعريفهم لها .

فمن حيث كونها دالات في اللغة العربية تحتاج دائمًا إلى ما يزيل إبهامها ، حيث يمكن أن تعود على أي اسم في اللغة .

وربما أطلقوا عليها مصطلح الموصولات أو الأسماء الموصولة طبقًا لأدائها اللغوي في التركيب ، حيث :

ـ إنها توصل ما قبلها بما بعدها .

ـ وتفتقر دائمًا إلى ما يوضحها ويبينها .

يذكر ابن الأنباري :

« إن قال قائل: لم سُمِّيَ الذي والتي ومَنْ وما وأيّ أسماء الصلات قيل : لأنها تفتقر إلى صلاتٍ توضحها وتبينها ، لأنها لم تفهم معانيها بأنفسها ، ألا ترى أنك لو ذكرتها من غير صلة لم تفهم معناها حتى تُضَمُّ إلى شيء بعدها ... »[1] .

(١) أسرار العربية : ٣٧٩ .

ولا يكون الاسم الموصول دالاً على كلمة إلا من خلال صلته ، يذكر سيبويه:«أأخواك اللذين رأيت،لأن رأيتُ صلةٌ اللَّذَيْن،وبه يتمُّ اسما» (١).

ففي الاسم الموصول يذكر حالة الافتقار دائمًا ، ويكون عائدًا أو خلفه وجملة صريحة أو مؤولة غير طلبية ولا إنشائية (٢) .

والأسماء الموصولة مبهمة لحاجتها إلى ما تفتقر إليه، وهو يزيل إبهامها ، «فالموصول لا يزول إبهامه إلا بالصلة» (٣) .

كما أنها معارف بصلاتها، وهي تبين بالجمل بعدها، أو أشباه الجمل (٤).

وخير تعبير عن ذلك ما ذكره ابن هشام في أحد أقسام (ما) : «معرفة ناقصة، وهي الموصولة » (٥) .

(١) انظر : سيبويه ، الكتاب : ١ ـ ١٢٨ .
(٢) ارجع إلى : ابن عقيل ، المساعد شرح التسهيل : ١ ـ ١٣٦ .
(٣) عباس حسن ، النحو الوافي : ١ ـ ٣٣٩ .
(٤) عباس حسن ، هامش النحو الوافي : ١ ـ ٣٤١ .
(٥) انظر : الإعراب عن قواعد الإعراب : ٩٧ .

الأسماء الموصولة معارف :

تذكر الأسماء الموصولة ضمن المعارف ، حيث لا تدخل عليها (رب) ، كما أنه يوصف بها المعارف ، ويجمع فيها بين المعرفة والإبهام ، حيث الإبهام غير التنكير ، وقد وضحنا ذلك من خلال أسماءالإشارة .

علة بنائها :

كما هو في أسماء الإشارة فإنه مما يتصل بإبهام أسماء الصلة تفسير النحاة لعلل بنائها ، وهم يعزون بناءها إلى ما عزوا إليه تسميتها ، فيعلل لذلك ابن الخشاب «لافتقارها إلى الصلة كما يفتقر الحرف إلى ما يتصل به ، كما يذكر تعليلاً آخر من جنس هذا التعليل في قوله : « وإن شئت عللت بناء الاسم الموصول بأنه لما كانت الصلة تتمة له ، وهو لا يُغْني في الدلالة على ما تحته دونها كان كبعض الاسم ، فتنزَّل منزلة (جَعْ) من (جَعْفَ) ، أو (عَمْ) من (عَمْرو) ، وبعض الاسم لا يستحق الإعراب ، وإذا لم يستحق الإعراب كان مبنيًا » [١] .

ونلحظ أن العلاقة بين افتقار الأسماء الموصولة إلى صلاتها وبين بنائها هو المحور الرئيسي لعلة بنائها عند ابن الخشاب ، وهذا ـ في حد ذاته ـ يتلاقى مع حاجة أسماء الإشارة إلى إشارة حسية أو ما يغني ، فكل منهما لا يدل على شيء إلا بما يتصل به من مشار إليه ، أو صلة .

(١) المرتجل : ٢٨٦ .

يؤكد السُّهَيْلى ذلك في قول جامع حينما يذكر :

« وأما استحقاقه للبناء ـ أعنى الذي ـ فلِمَا ذكره النحويون من مضارعة الحرف ، والإبهام ، والنقصان في نفسه ، حتى كأنه بعض كلمة »[1] .

فقد قرن السُّهَيْلي بين الإبهام والبناء تصريحًا ، أما مضارعة الحرف فهى علة يديرها النحاة كلما وجدوا إليها سبيلاً مع مبنى ما ، ولكن علة «النقصان في نفسه» إنما هي الافتقار إلى الصلة التي رددناها كثيرًا فيما سبق من أفكار .

ولذلك ؛ فإن العلاقة بين البناء والإبهام علاقة قائمة في الأسماء الموصولة ، قيامها في أسماء الإشارة .

(١) نتائج الفكر : ١٧٩ .

ألفاظ الأسماء الموصولة :

الموصولات قسمان : موصولات اسمية ، وأخرى حرفية

الموصولات الاسمة [١] :

للمذكر : (الذِي) ، و (اللَّذِ) بكسر الذال بلا ياء ، و(اللَّذْ) بسكون الذال ، و(اللذِيّ) بتشديد الياء [٢] .

للمؤنثة : (التي) ، و(اللَّتِ) بكسر التاء بلا ياء ، و(اللَّتْ) بسكون التاء ، و (اللَّتِيّ) بالتشديد .

للمذكرَيْن : (المثنى) : (اللذان) رفعا ، و(اللذين) نصبا وجرا .

للمؤنثتَيْن : (اللتان) رفعا ، و(اللتين) نصبًا وجرًا .

وذكر تشديد النون في التثنية ، وفيه خلاف .

وقد تحذف النون ، وهي لغة بني الحارث بن كعب ، وبعض بني ربيعة [٣] .

لجمع الذكور : (الذين) بالياء في الرفع والنصب والخفض .

ومنهم من يقول:(اللذون) في الرفع،و(الذين) في النصب والخفض [٤] ،

(١) ارجع إلى ابن يعيش ، شرح المفصل : ٣ ـ ١٣٩ وما بعدها / ابن عقيل ، المساعد : ١ ـ ١٣٨ وما بعدها، وشرحه للألفية : ١ ـ ١٤١ وما بعدها .
(٢) ابن عقيل ، المساعد :١ ـ ١٣٨ .
(٣) ابن عقيل : شرحه للأفية : ١ ـ ١٤١ ، والمساعد : ١ ـ ١٤٠ .
(٤) ابن يعيش ، شرح المفصل : ٣ ـ ١٤٢ .

و(الألي)[١] ، و(الأُلاء)[٢] .

و (اللاءِ) مكسورة الهمزة ، أو مجموعة جمع السلامة[٣] .

لجمع الإناث : (اللاتِي) بالياء ، و (اللاتِ) بغير ياء و (اللائي) بالياءِ ، و(اللاءِ) بلا ياء[٤] .

و (اللوائي واللاءِ) بياء وبغير ياء ، و(اللواتي واللواتِ) بياء وبغير ياء[٥] ، وتبدل الهمزة فيقال : (اللايِ)[٦] و (اللَّا واللَّوا ، واللَّاءات)[٧] .

وقد يحدث تبادل في الاستخدام اللغوي بين : (اللاءِ والأولى) .

ثم أسماء موصولة مطلقة في الجنس والعدد وهي :

مَنْ ، وما ، وأي ، وذو (في لغة طيئ) ، و(ذا) في الاستفهام ، و(ال) مع الخلاف بين النحاة في اسميتها وحرفيتها[٨] .

أما الموصولات الحرفية[٩] فقد رأيت أن أدرسها في خلال المصادر ، الذي الذي دفعني إلى ذلك معناها ولفظها ، وسيوضح في موضعه .

---

(١) ابن عقيل ، المساعد : ١ ـ ١٤٣ ، وانظر : الدرر : ١ ـ ٥٧ .
(٢) ابن يعيش ، شرح المفصل : ٣ ـ ١٤٢ .
(٣، ٦ ، ٧) السابق نفسه .
(٦) ابن أبي الربيع ، البسيط : ١ ـ ٢٩١ .
(٧) ابن عقيل ، المساعد : ١ ـ ١٤٥ .
(٨) انظر في ذلك : ابن يعيش ، شرح المفصل : ٣ ـ ١٤٤ ، ابن عقيل ، المساعد : ١ ـ ١٤٩ ، وشرحه للألفية : ١ ـ ١٤٩ .
(٩) ارجع إلى : الصيمري ، التبصرة والتذكرة : ١ ـ ٥١٧ ابن أبي الربيع ، البسيط : ١ ـ ٢٨٩ . ابن عقيل، شرحه للألفية : ١ ـ ١٣٨ .

تحقير الأسماء الموصولة :

حينما ذكر كل من سيبويه والمبرد تحقير الأسماء المبهمة مَثَّل بأسماء الإشارة ، ثم بالأسماء الموصولة [١] ، وكان تصغير الأسماء الموصولة لديهما لديهما كما يلي :

(الذي) تصغر إلى (اللَّذَيّا) ، (التي) إلى (اللتَّيَّا) (اللذان) إلى (اللذيَّان) ، و(اللتان) إلى (اللتَّيَّان) .

(الذين) إلى (اللذِيِّين) ، و(اللذون) إلى (اللذُيُّون) .

فإنك إذا ثنيت أو جمعت شيئًا من هذه الأسماء لم تُلْحِقْهُ ألفا في آخره ، من أجل الزيادة التي لحقتْه ، وكان الأخفش يقول في التثنية : اللَّذَيَّين [٢] .

.

(اللاتي) تصغر إلى (اللَّتَيَّات) في قول سيبويه ، وقد ذكر «واللائي لا تحقر استغنوا بجمع الواحد إذا حقر عنه ، وهو قولهم : اللتيات فلما استغنوا عنه صار مسقطًا » [٣] .

«وكان الأخفش يقول : اللَّوَيَّا ، لأنه ليس جَمْعَ التي على لفظها ، فإنما هو اسم للجمع كقولك : قوم ونفر ، وهذا هو القياس» [٤] .

وأما (مَنْ ، وما ، وأي) فإنهن لا يحقرن ، لأنهن بمنزلة الحروف ، أما

---

(١) ارجع إلى : الكتاب : ٣ ـ ٤٤٨ وما بعدها / المقتصب : ٢ ـ ٢٨٦ وما بعدها .
(٢) المبرد ، المقتضب : ٢ ـ ٢٨٩ .
(٣) الكتاب ، ٣ ـ ٤٤٩ .
(٤) المبرد ، المقتصب : ٢ ـ ٢٨٩ .

(الذي) فإنها بمنزلة (ذا) .

أقسام الأسماء الموصولة :

من استقصائي لأقوال النحاة أتحسس أن الأسماء الموصولة تنقسم من جهتين :

- من حيث التركيب اللغوي .
- ومن حيث الدلالة على الإبهام .

أما من حيث التركيب اللغوي :

فإن الأسماء الموصولة تنقسم إلى قسمين :

أولهما : ما احتاج إلى إضافة ، وهو : «أيّ» .

فأيّ اسم في دلالته عام مبهم ، حيث إنه صالح لأن يراد منه كل أمر من الأمور الحسية والمعنوية، ولكن هذا التعميم والإبهام يزول بالمضاف إليه، فإنه يحدد المراد ويعينه [١] ، أي : يعين جهة الدلالة المقصودة بها (أي) .

« ولا تكون (أي) غير مذكور معها مضاف إليه البتة إلا في النداء والحكاية [٢] ، ومن قبل كل هؤلاء ذكر شيخ النحاة سيبويه ضرورة الإضافة إلى (أي) ، حيث إن الإضافة تتممها [٣] .

(١) انظر : عباس حسن ، النحو الوافي : ٣ ـ ١٠٩ ، ١٠٤ ، ١٠٥ .
(٢) ابن هشام ، مغني اللبيب : ١ ـ ٧٩ .
(٣) انظر : الكتاب : ٢ ـ ٢٥ .

ثانيهما : ما احتاج إلى صلة ، وهو :

سائر أسماء الصلات : الذي ، والتي ، واللذان ، واللتان ، والذين ، واللاتي ، وما جاء من أيٍّ منها من لغات ـ كما ذكرنا سابقًا ـ ومَنْ ، ومَا ، وذو ، و(ذا) في الاستفهام و (ال) إذا عُدَّت اسما .

صلة هذه الأسماء تكون جملة اسمية أو فعلية أو تركيبًا شرطيًا ، أو شبه جملة مؤولة بالجملة حيث تتعلق بمحذوف ـ عند النحاة (١) ، كما يجعلون من الجملة المؤولة ما وصل بالصفة المشتقة ، وهو (ال) ، مع مراعاة الخلاف بين اسميتها وحرفيتها . ويشترط في جملة الصلة ألا تكون طلبية ولا إنشائية ، و«أجاز الكسائي الصلة بالأمر والنهي ، وأجاز ابن هشام الصلة بالتمني » (٢) ، وذكر ابن أبي الربيع القسم وجوابه من أنواع الجمل التي يوصل بها (٣) .

كما جازت الصلة بجملة الدعاء إذا كان بلفظ الخبر عند المازني (٤) .

ويجب أن تكون جملة الصلة خالية من التعجب خلافًا لابن خروف ، كما لا تكون مفتقرة إلى كلام قبلها (٥) .

كما يجب أن تشتمل الصلة على ضمير عائد يعود إلى الاسم الموصول

---

(١) انظر : ابن عقيل : المساعد : ١ ـ ١٣٦ ، ١٣٧ .

(٢) ارجع إلى : السلسيلي ، شفاء العليل : ١ ـ ٢١٩ / السيوطي : الهمع : ١ ـ ٢٩٤ .

(٣) البسيط : ١ ـ ٢٨٤ .

(٤) السلسيلي ، شفاء العليل : ١ ـ ٢١٩ .

(٥) ابن عقيل ، شرحه للألفية: ١ ـ ١٥٤ ـ ١٥٥ .

ويطابقه في النوع والعدد،وقد يخلفه اسم ظاهر هو الموصول في المعنى[(١)]، ولا يجوز حذفه إلا بمراعاة القواعد الخاصة بذلك في التركيب [(٢)] .

وكل من القسمين يحتاج إلى ما يكمله تركيبيًا لاكتمال الجانب الدلالي ، حيث لا يفهم دالات أي منهما إلا من خلال الصلة أو الإضافة ، ولذا فإن السُّهَيْلي يذكر في (ما) : «فلفرط إبهامها لم يجز الإخبار عنها حتى توصل بما يوضحها » [(٣)] .

والذي دعا النحاة إلى جعلها صلة لأنها تكون :

ـ جملة أو شبه جملة .

ـ فلا يظهر فيها الأثر الإعرابي .

ـ معناها مكمل أو موضح أو مبين للاسم الموصول ، فرأوا أن المعنى الكامن فيها هو الأصل ، أما المعنى الكامن في الاسم الموصول فلا جانب له في الأداء الدلالي ، إنما هو وصلة لما بعده .

والاسم الموصول يحول ما بعده من جملة إلى اسم ، فالاسم الموصول مع ما بعده يمثل اسمًا مشتقًا ، أو ـ بمعنى أدق ـ وصفًا مشتقًا . والفروق بين الاسم الموصول وصلته وبين الجملة بقسميها الفعلية والاسمية تتضح

---

(١) ابن عقيل ، المساعد : ١ ـ ١٣٦ / السلسيلي ، شفاء العليل : ١ ـ ٢١٩ .
(٢) يمكنك أن ترجع إلى : سيبويه ، الكتاب : ٢ ـ ١٠٨ / ابن أبي الربيع ، البسيط : ١ ـ ٢٨٣ / ابن يعيش ، شرح المفصل : ٣ ـ ١٥٢ / ابن عقيل ، المساعد : ١ ـ ١٥٤ ، شرحه للألفية : ١ ـ ١٦٥ / السلسيلي ، شفاء العليل ، ١ ـ ٢٣٠ .
(٣) انظر : نتائج الفكر : ١٨٠ .

من خلال ما يلي :

ـ لا يستقل الاسم الموصول مع صلته لفظيًا لأنه بمثابة اسم ، والاسم لا يكون إخبارًا أو استخبارًا إلا إذا ضم إلى غيره من فعل أو اسم ، أما الجملة فإنها تستقل لفظيًا .

ـ ومن حيث الجانب الدلالي :

فإن الجملة تعطى معنى مفهومًا يمكن أن يتجاوب معه الطرف الثاني للحديث .

أما الاسم الموصول مع صلته فلا يمكن لهما هذا الأداء الدلالي ، إذ هما بمثابة كلمة واحدة .

ـ ثم أنوع إلى جانب آخر يتعلق بهذه القضية ألا وهو الوضع اللغوي .

فمن حيث الوضع اللغوي فإن الجملة كلام تام يمكن الحكم على أيٍّ من أفرادها حكمًا نحويًا ، من حيث الجوانب النحوية المختلفة .

أما الموصول بصلته فلا يمكن ذلك معه ، لأنه لا يكون علاقة معنوية مع غيره من الكلمات تمثل علاقة معنوية لغوية .

وعَلَيَّ أن أذَكِّر بأن المبرد ذكر الصلة والصفة مما يزيل الإبهام (١) .

ـ من حيث الدلالة على الإبهام :

أتحسس من النحاة أنهم يجعلون إبهام الأسماء الموصولة ليس بدرجة واحدة في جميعها، ولهذا فإنه يمكن أن نقسم الأسماء الموصولة من حيث

---

(١) ارجع إلى : المبرد ، المقتضب : ٤ ـ ٢١٦ .

درجة إبهامها إلى قسمين :

أحدهما : اسم مبهم .

والآخر : شديد الإبهام ، أو غاية في الإبهام .

ونفهم من مناقشة النحاة لبعض الأسماء الموصولة وعلاقتها بالمصطلح الثاني «غاية في الإبهام» أنهم قد توجهوا إلى جعل الفارق بين القسمين ينشأ من الخلاف بين الأسماء الموصولة حول التخصيص العددي لكل لفظ .

وبنظرة سريعة على هذه الأسماء نلمس أنها تنقسم إلى قسمين من حيث التخصيص العددي ، أو تضمن الجانب العددي في المحاور الدلالية المختلفة للكلمة :

أولهما : ما تضمن الدلالة على عدد ما استخدم له اللفظ ، وهو : الذي ، وأقسامها ، من: التى ، واللذين ، واللتين ، والذين ، واللاتي ، وما في أيٍّ منها من لغات ويمكن إطلاق «الإبهام» مجردًا على هذه الأسماء .

والآخر : ما لم يتضمن هذه الدلالة على الجانب العددي ، وهو : مَنْ ومَا ، وأيُّ ، وذو (الطائية) ، و(ذا) مع اسم الاستفهام ، و(ال) لمن جعلها اسمية .

وهذه ما يمكن أن يطلق عليها «غاية في الإبهام ، أو شديدة الإبهام » .

يلحظ أن الصيمري كان لا يذكر لفظ (الإبهام) إلا إذا دعت الحاجة إلى الربط بينه وبين علة ما ، فيقول في (مَنْ) :

«لأن لفظ (مَنْ) مُبْهم يصلح للواحد والاثنين والجميع »[1] .

ويجمع ابن يعيش في توضيح (مَنْ) بين وضعها اللفظي وأدائها الدلالي

(١) المتبصرة والتذكرة : ١ ـ ٤٧٧ .

العام في قوله:

«اعلم أن (مَنْ) لفظها واحد مذكر ، ومعناها معنى الجنس لإبهامها ، تقع على الواحد والاثنين والجماعة والمذكر والمؤنث » [(١)] .

ولكن (السُّهَيْلى) يصرح بلفظ «غاية الإبهام» أثناء ذكره (ما) في قوله : «فإن (ما) اسم مبهم في غاية الإبهام ، حتى إنها تقع على كل شيء ، وتقع على ما ليس بشيء ، ألا ترى أنك تقول : إن الله عالم بما كان ومالم يكن ، و(مالم يكن) معدوم ، والمعدوم ليس بشيء ، فلفرط إبهامها لم يجز الإخبار عنها ، حتى توصل بما يوضحها » [(٢)] .

ويذكر شارح التصريح مثل مفهوم الشق الثاني من تعليل السُّهَيْلى السابق في قوله «وتكون (ما) للمبهم أمره من الأشخاص ، كقولك وقد رأيت شبحًا، (بفتح الموحدة وبالحاء المهملة) ، لا تدري أبشر هو أم مدر : انظر إلى ما ظهر ، وكذا لو عَلِمْتَ إنسانيته ولم تَدْرِ أذكر هو أم أنثى»[(٣)]، ويجعل منه قوله تعالى: ﴿رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا ﴾ [آل عمران : ٣٥] .

ولأن (أيّ) تصلح للواحد والاثنين والجماعة فقد جرت مجراها .

ومثل هذا يسرى على ما ذكر من هذا القسم المفرط في الإبهام من أسماء صلات .

---

(١) شرح المفصل : ٤ ـ ١٣ .

(٢) نتائج الفكر : ١٨٠ .

(٣) الأزهري ، شرح التصري : ١ ـ ١٣٤ ، ١٣٥ .

الضمائر

قرن سيبويه في : «باب ما ينتصب لأنه خبر للمعروف المبني على ما هو قبله من الأسماء المبهمة » بين أسماء الإشارة والضمائر ، فذكر : «والأسماء المبهمة : هذا وهذان وهذه وهاتان وهؤلاء وذلك ، وذانك ، وتلك ، وتانك ، وتيك ، وأولئك ، وهو وهي وهما وهم وهُنّ وما أشبه هذه الأسماء » (١) .

كما يربط بينهما في أدائهما اللغوي لما هو معروف حين يقول :

«وذلك أنك ذكرت للمخاطب إنسانًا كان يجهله، أو ظننت أنه يجهله ، فكأنك قلت: أثْبِتْه ، أو الزَمْه معروفًا ، فصار المعروفُ حالاً ، كما كان المنطلق حالاً حين قلت : هذا زيد منطلقًا .... » (٢) .

كما يفهم المبرد أن هناك إبهامًا في الضمير لا يستطيع أن يتجاهله إذ يذكر مفسر ضمير فعل المدح (٣) .

ولكن ابن الخشاب يذكر إبهام الضمائر تصريحًا في قوله :

«واعلم أن الأسماءَ المضمرةَ من قبيل المعارف التي لا يصح تنكيرها ، هذا على الإبهام الذي فيها ، وذاك أن الاسمَ لا يضمر إلا بعد أن يُعْرَفَ

(١) الكتاب : ٢ ـ ٧٩ .

(٢) الموضع السابق .

(٣) ارجع إلى : المقتضب : ٢ ـ ١٤٢ ، وانظر : ابن يعيش ، شرح المفصل : ٣ ـ ١١٨ .

كل العرفان ... »[١] .

ويتفق النحاة في تفسيرهم لتمييز النسبة فيما إذا كانت الجملة متضمنة ضميرًا يذكر بعدها المنصوب المفسر له أن الضمير مبهم يحتاج إلى ما يميزه ويفسره[٢] .

كما أن صاحب النحو الوافي يصرح بإبهام الضمير في إبهام الاختصاص، عندما يعرض أجزاء أسلوبه في قوله :

«نلحظ في كل أسلوب منها بعد إزالة ما في الضمير من عيب العموم والإبهام أربعة أمور مجتمعة تتصل بموضوعنا اتصالاً أصيلاً قويًا :

أولها : ضمير لغير الغائب يشوبه عموم وإبهام .

ثانيها :اسم ظاهر معرفة مدلوله الضمير،ولكنه يحدد المراد من ذلك الضمير ، ويخصصه،ويوضحه ، فيزيل ما فيه من عموم وإبهام ... »[٣] .

كما يذكر عباس حسن في موضع آخر مشيرًا إلى إبهام كل الضمائر :

« الضمائر كلها لا تخلو من إبهام وغموض ... سواء أكانت للمتكلم أم للمخاطب أم للغائب، فلابد لها من شيء يزيل إبهامها، ويفسر غموضها .

فأما المتكلمُ والمخاطبُ فيفسرهما وجودُ صاحبهما وقتَ الكلام ، فهو حاضر يتكلم بنفسه ، أو حاضر يكلمه غيره مباشرة .

---

(١) المرتجل : ٢٧٤ .

(٢) ارجع في ذلك إلى : الأزهري ، شرح التصريح : ١ ـ ٣٩٨ .

(٣) النحو الوافي : ٤ ـ ١١٩ .

وأما ضمير الغائب فصاحبه غير معروف،لأنه غير حاضر ولا مشاهد ، فلابد لهذا الضمير من شيء يفسره ويوضح المراد منه »[(١)] .

وإن كان يذكر في الهامش أن المراد بالإبهام هنا : معناه اللغوي ، وهو الخفاء والغموض.. أما النحاةُ فيطلقون الإبهام على نوعين من الأسماء دون غيرهما ، هما أسماء الإشارة ، وأسماء الموصول ، وله معنى خاص فيهما .

(١) النحو الوافي : ١ ـ ٢٥٥ .

الفرق بين الضمير والمبهم :

يحاول بعض النحاة أن يفرقوا بين إبهام الضمير وإبهام أسماء الإشارة ، فيذكر ابنُ يعيش في الفرق بين الضمير وأسماء الإشارة :

« ومن الفرق بين المضمر والمبهم أن ضميرَ الغائب يُبيِّنُ بما قبله في الغالب ، وهو الاسم الظاهر الذي يعود عليه المضمرُ نحو قولك : محمد مررت به ، والمبهم الذي هو اسم الإشارة يفسر بما بعده، وهو الجنس، كقولك: هذا الرجل، والثوب، ونحوه ...»(١) .

ولكن هذا ليس بفرق يقدح في جانب الإبهام في الضمائر ، وكما نلمس يصرح بإبهام الضمائر في تراكيب :

- المدح والذم .
- الاختصاص .
- القول « ربه رجلاً » .
- تمييز النسبة .
- ضمير الشأن .

- فمن الصور التي يأتي عليها فاعل المدح والذم الضمير المميز بنكرة (٢)

---

(١) شرح المفصل : ٥ ـ ٨٦ .
(٢) السابق : ٣ ـ ١١٨ .

وكون ما بعده مميزًا له ، والتمييز تفسير وتبيين ، فهذا يدخله في زمرة المبهمات ، وسنذكر في أحد أقسام هذا البحث أن فاعل المدح والذم مبهم ، ومنه ما يأتي في صورة الضمير .

ـ أما الاختصاصُ فإنه يكون بذكر اسم معرفة بعد ضمير التكلم أو الخطاب المنصُوب، وإن ذكر هذا الاسم المعرفة يوحي بأن الضمير يحتاج إلى ما يفسره ويبينه ، ثم إطلاق النحاة عليه مصطلحَ «الاختصاص» يوحي بعموميته التي تدل على إبهامه .

ـ والقول : (ربه رجلًا) « إنما دخلت (رب) على هذا المضمر ، و(رب) مختصة بالنكرات من حيث كان ضميرًا لم يتقدمه ذكر ، فكان مبهمًا مجهولًا يحتاج إلى ما يفسره ويبينه ، فأشبه النكرات ، فساغ دخولها عليه لذلك ، وصار كالعدد إذا قلت : عشرون أو ثلاثون مثلاً ، فإنه يفيد مقدارًا معلومًا من غير أن يدلَّ على نوع المعدود ، فهو مبهم ، ولذلك فسر بالواحد ، ليدل على نوع المعدود »[(١)] .

ـ الضمير في مثل القول : «لله دره فارسًا » مبهم ، يذكر صاحبُ شرح التصريح في هذا: «وكون فارسًا من مميز النسبة إنما يتمشى إذا كان الضمير المضاف إليه (الدر) معلوم المرجع ، أما إذا كان مجهوله كان من مميز الاسم لا من مميز النسبة ، لأن الضمير مبهم ، فيحتاج إلى ما يميزه»[(٢)] ، يذكر الخضري : « قال اللقاني : هذه الكلية منقوصة بقولك: يالها قصةً ،

(١) انظر ، ابن يعيش ، شرح المفصل : ٣ ـ ١١٨ .
(٢) شرح التصريح : ١ ـ ٣٩٧ ، ٣٩٨ .

ونحوها، مما يقع بعد التعجب مميزًا لضمير مبهم ، فإنه عن مفرد لا نسبة »[(١)].

ـ ويذكر ابنُ الخشاب إبهامَ ضمير الشأن في قوله : «وأما مذهبهم في الإبهام إذا أرادوا تفخيم الشيء ، واختصاصه بعد الإبهام بالذكر فمعلوم أيضًا ، من ذلك قوله تعالى : ﴿إِنَّهُۥٓ أَنَا ٱللَّهُ﴾ [النمل : ٩] ولم يقل : إنني أنا الله ، ولو قاله لكان المعنى في التفخيم على صحته دون المعنى في قوله : ﴿إِنَّهُۥٓ أَنَا ٱللَّهُ﴾ ، وذلك أن هذه الهاء ضمير الأمر والشأن ، وضمير الأمر والشأن غير راجع إلى مذكور في اللفظ ، فهو ضمير مبهم ، وقد دخل الكلام بذكره وتفسيره بالجملة بعده »[(٢)] .

(١) الخضري : حاشيته على شرح التصريح : ١ ـ ٣٩٧ .
(٢) المرتجل : ١٤٠ ، ١٤١ .

العلاقة بين المبهم لدى النحاة والضمائر

إذا أمعنا النظر في حقيقة الأمور نجد أن هناك وشائجَ قويةً بين الضمائر والإبهام والمبهمات لدى النحاة، نذكرها فيما يلي:

أولاً: الافتقار إلى موضح أو مفسر:

كل من الضمائر والمبهمات يحتاج إلى ما يوضحه ويفسره ويبينه، فكل منهما لا يؤدي دلالة بذاته. وقد ذكرنا أن اسم الإشارة يفسر بالإشارة الحسية، أو يبين بغيرها من الطرق الأخرى التي ذكرناها آنفًا. وتبين الأسماء الموصولة بصلاتها.

أما الضميرُ فإنه يبين ويفسر بما يعود عليه من اسم مظهر، حيث يصبح بعد الذكر بين المتحدث والمستمع معرفة بكونه مدارَ الحديث، ولو أنه كان نكرةً في مبدإ الحديث، ولذا فإن الضمير يعود عليه، لأنه قد اتضحت ماهيته ومحدوديته بين طرفي الحديث.

يدخل في هذه الفكرة قضيةُ تعريف الضمير، «وإنما صار الضمير معرفةً لأنك لا تضمره إلا بعد ما يعرفه السامع، وذلك أنك لا تقول: مررت به، ولا ضربته، ولا ذهب، ولا شيئًا من ذلك حتى تعرفه، وتدري إلى من يرجع هذا الضمير»[(١)].

---

(١) انظر: المبرد، المقتضب: ٤ ـ ٢٨٠، وارجع إلى: ٣ ـ ١٨٦.

« فأنت لا تضمر الاسم إلا وقد علم السامع على من يعود »[(١)] ، فالمضمرُ مفتقرٌ إلى ما يفسِّره ويعين من عاد إليه بمشاهدة أو غيرها »[(٢)] .

وإن لم يعد الضمير على مذكور اسم ظاهر سابق ، فإنه لابد من ذكر بعده ، كما نعلم في تحول تمييز النسبة إلى تمييز المفرد في أسلوب التعجب .

فحاجة الضمير إلى ما يفسره ويبينه ، سواء أكان سابقًا عليه أم لاحقًا به عدم أدائه دلالة متضحة محددة إلا من خلال هذا المظهر يجعله مبهما ، وهذه صفة من صفات المبهمات.

ثانيًا : البناء :

كل من أسماء الإشارة والأسماء الموصولة والضمائر مبنى ، ويرجع النحاة بناءَ المضمرات لوجهين :

أحدهما : شبهها بالحروف ، ووجهُ الشبه أنها لا تستبد بأنفسها ، وتفتقر إلى تقدم ظاهر ترجع إليه ، فصارت كالحروف التي لا تستبد بنفسها ، ولا تفيد معنى إلا في غيرها ، فبنيت كبنائها .

والوجه الثاني : أن المضمرَ كالجزءِ من الاسم المظهر ... وجزء الاسم لا يستحق الإعراب[(٣)] .

وما أسماءُ الإشارةِ والموصولة إلا كالضمائر في هذين الجانبين .

وأنوه إلى أن تعليلَ النحاةِ لبناء المضمرات بأن المضمر كالجزء من

---

(١) ارجع إلى : ابن يعيش ، شرح المفصل : ٥ ـ ٨٦ .
(٢) انظر ابن عقيل ، المساعد : ١ ـ ١١٨ .
(٣) ارجع إلى ، ابن يعيش ، شرح المفصل :٣ ـ ٨٥ ، وانظر : ابن عقيل ، المساعد : ١ ـ ١١٨ .

الاسم المظهر ... وجزء الاسم لا يستحق الإعرابَ ، إنما هو دلالة أكيدة على إبهامها ، فهي لا تستطيع أن تستقل ذاتيًا بلفظها ، أو تؤدي دلالة محددة بأصواتها ، دون الرجوع إلى مظهرِها ، وهو الذي يحددُها ويحدد مدلول الواحد منها ، وهذا يشير إلى عدم تخصصها الذي يدل على تنقلها على الأسماء المتباينة الدلالة والجنس والنوع ، وهذه هي صفةُ المبهمات ، ومعنى إبهامها .

وإذا كان بعضُ النحاة يتعللون لإثبات القضية تعليلًا جزئيًا ، كما يذكر في علة بناء المضمرات من القول : « وبنى المضمر لشبهه بالحرف وضعًا ، وذلك كالتاء في ضربت ، و(نا) في ضربنا ، فبناءُ هذا النوع واجبٌ لكونه مشبهًا بالحرف في وضعه على حرف واحد أو على حرفين ، وحمل باقي المضمرات عليه ليجريَ البابُ على سنن واحد » (١) ، فإنه يمكن لنا أن نتلمسَ هذا التعلل الجزئي فيما بين يدينا من مشابهي الضمير ، فأسماءُ الإشارة منها ما وضع وضع الحروف ، نحو : (ذا) ، و (ذي) ، و(تا) ، و(تي) ... وغيرها.

وكذلك الأسماء الموصولة ، فإنه يذكر أن أصلَها : لذِ ، ولتِ ... إلى غير ذلك هذا بالرغم من أنني أحترز من مثل هذه التعليلات اللفظية .

ومع هذا فإن نحاةً يربطون بين علة بناء اسم الإشارة وبناء المضمر ، فيذكر ابن يعيش:

« وقال قوم : إنما بنى اسمُ الإشارة لشبهه بالمضمر ، وذلك لأنك تشيرُ

(١) ابن عقيل ، المساعد : ١ ـ ١١٨ .

به إلى ما بحضرتك ما دام حاضرًا، فإذا غاب زال عنه ذلك الاسم ، والأسماءُ موضوعةٌ للزوم مسمياتها ، ولما كان هذا غيرَ لازم لما وضع له صار بمنزلة المضمر الذي يسمى به ، إذا تقدم ظاهر ، ولم يكن اسمًا له قبل ذلك ... » (١) .

فالعلةُ لبناء كل من الأقسام الثلاثة قاسمٌ مشترك بينها .

ـ ثالثًا : مدلولها لفظيا :

لكل قسم من الأقسام الثلاثة : الإشارة ، والصلات ، والضمائر دالات ، وتشترك هذه الدالات في صفة وقوعها على كل شيء ، وقد اتضحت هذه الفكرةُ في أسماء الإشارة وفي الأسماء الموصولة سابقًا .

أما الضمائر فمن الواضح أن يمكن إطلاق أيٍّ منها على كل إنسان وحيوان وجماد ونبات ، وعلى الشيء الموجود وغير الموجود ، وهي في ذلك لا تفصل شيئًا من شيء، فكل منها: هو، وهي ، وهما ، وهم ، وهن .

يذكر السيرافي تعليقًا على ذكر سيبويه الضمائر بعد أسماء الإشارة مصدرة بالأسماء المبهمة قوله :

« ترجم الباب بما ضمنه من الأسماء المبهمة ، وفصّلَها ومثّلَها ووصل بها ما ليس بمبهم من الأسماء المضمرة : هو ، وهي ، وهما ، وهم ، وهن ، وإنما خلطها بالمبهمة لقرب الشبه بينهما ، ولأنه بنى عليها مسائل في هذا الباب ، ... ثم يذكر : ... وإنما صارت كلها مبهمة من قِبَلِ أن هو

(١) شرح المفصل : ٣ ـ ١٢٦ .

وأخواتها ، وهذا وأخواتها تقع على كل شيء ، ولا تفصل شيئًا من شيء من الموات والحيوان وغيره »(١) .

وفي هذا المقام يربط ابن الخشاب بين الأسماء الثلاثة المعرفة والإبهام في مجال ذكره أسماء الإشارة ، حيث يقول :

« فيقع اسم الإشارة ـ كما ترى ـ على هذه المختلفات ، ولا يختص بواحد منها دون آخر ، وهذه حقيقة الإبهام ، فلذلك قيل لها : مبهمة .

وكذا قيل في المضمرات لِتَنَقُّلِهَا ، وإنها لا تكون لُمِسَمَّى دون مُسَمًّى ، وكذا الأسماء الموصولة معارف مبهمات »(٢) .

فالتنقل وعدم التخصيص بمسمى دون آخر صفتان ملازمتان للمبهمات ، وهما عنصرات يميزان ما هو مبهم .

ـ رابعًا التعريف :

كل من الثلاثة معرفة ، وقد اتضحت هذه الفكرة في كُلٍّ ، في الصفحات السابقة .

لكنني أذكر بأن كلَّ واحد من الثلاثة يعرف من خلال مبينه ومفسره ، الإشارة أو ما يقوم مقامها ، والصلة أو الإضافة ، والاسم المظهر السابق أو اللاحق .

ولا تناقض بين إبهام الضمائر ومعرفتها ، إذا كان الإبهام غير التنكير كما ذكر في أسماء الإشارة والأسماء الموصولة .

---

(١) هامش الكتاب : ٢ ـ ٧٧ .
(٢) المرتجل : ٣٠٤ ، ٣٠٥ .

مراتب إبهامها

يبدو أن النحاةَ الذين نظروا في الضمائر نظرة متعمقة يجعلون الضمائر في إبهامها على درجتين :

أولهما : ضمائرُ مبهمة،وهي ضمائر التكلم والمخاطبة ، فإن مفسرهما يتضح بالحضو،فالمتكلمُ هو المتحدث عن نفسه بضمير التكلم، والمخاطب حضور بتوجيه الحديث إليه.

والأخرى : ضمائرُ أشد إبهامًا : وهي ضمائر الغيبة ، حيث يكون مفسرها غائبًا موجودًا أو حاضرًا .

يذكر ابن الخشاب :

« ولا يجوز أن يقاس عليه ـ أي : ضمير الغائب ـ ضميرُ مخاطبٍ ولا مخاطبٍ ، لأنه لا إبهام فيهما كما في الغائب ... » (١) .

ويتصل بهذه الفكرة فكرةُ مراتبها من جهة التعريف ، «فأعرف المضمرات المتكلم ، لأنه لا يوهمك غيره ، ثم المخاطب ، والمخاطب تلو المتكلم في الحضور والمشاهدة ، وأضعفها تعريفا كنايةُ الغائب ، لأنه يكون كنايةً عن معرفة ونكرة » (٢) .

---

(١) المرتجل : ٢٨٥ .

(٢) ارجع إلى : ابن يعيش ، شرح المفصل : ٣ـ ٨٤ ، ٨٥ .

مراتبها من حيث رتبة المفسر.

كما أنوه إلى أن الضمير نوعان من حيث رتبة ذكر المفسر :

أولهما : ما يذكر مفسره سابقًا ، وهذا القسم غالب .

والآخر : ما ذكر مفسره بعده ، ويكون هذا في أبواب أسلوب المدح والذم ، والتعجب، والضمير المسبوق بـ(رب) ، والاختصاص ، وتمييز النسبة .

وقد وضحنا ذلك سابقًا .

المنادى المبهم

يرتبط النداءُ في بعضِ جوانبه لدى النحاة بالإبهام ، حيث يذكر لديهم ما يسمى بالمنادى المبهم ، وهو «المنادى الذي لا يكفي في إزالة إبهامه النداءُ ، ومجرد القصد والإقبال، وإنما يحتاج معه إلى شيء آخر يكمل تعريفه ، ويقصدون (أي) و (أية) و (اسم الإشارة) لشدة احتياج كل منهما إلى الصفة بعده » (١) .

فالمبهمُ في النداء شيئان (٢) :

أحدهما : أي .

والثاني : اسم الإشارة .

يصرح سيبويه بإبهام النوعين من المنادى في قوله :

«فأيُّ ههنا ـ أي في النداء ـ فيما زعم الخليل ـ رحمه الله ـ كقولك يا هذا ، والرجل وصف له ، كما يكون وصفًا لهذا ، وإنما صار وصفُه لا يكون فيه إلا الرفع ؛ لأنك لا تستطيع أن تقولَ : يا أيُّ ، ولا يا أيُّها ، وتسكتَ ، لأنه مبهم ، يلزمه التفسير، فصار هو والرجل بمنزلة اسم واحد ، كأنك قلت : يا رجل » (٣) .

---

(١) ينظر : عباس حسن ، النحو الوافي :٤ ـ ٥١ .

(٢) لين يعيش ، شرح المفصل : ٢ ـ ٧ .

(٣) الكتاب : ٢ ـ ١٨٨ .

والمبهمان في باب النداء ليسا بمقصودين لذاتيهما في الدعاء ، وإنما يؤتى بهما للتوصل إلى المنادى الحقيقي .

ألا ترى أنك لو قلت : يا أيها الرجل ، أو : يا هذا الرجل ، فإن المنادى هو الرجل ؟ ، وإنما يؤتى بأحد المبهمين للتوصل إلى النطق به .

يذكر ابن يعيش :

«والأصل فيه أنهم أرادوا نداء الرجل ، وهو قريب من المنادى ، وفيه الألف واللام ، فلما لم يمكن نداؤه ، والحالة هذه كرهوا نزعها ، وتغيير اللفظ عند النداء إذ الغرض إنما هو نداء ذلك الاسم ، فجاءوا بأي وصلة إلى نداء الرجل ، وهو على لفظه وجعلوه الاسم المنادى، وجعلوا الرجلَ نعته ، ولزم النعت حيث كان هو المقصود ، وأدخلوا عليه هاء التنبيه لازمة ، لتكونَ دلالةً على خروجها عما كانت عليه ، وعوضًا مما حذف منها،والذي حذف منها الإضافة في قولك: أي الرجلين ، وأي الغلامين ، والصلة في نظيرتها وهي : مَنْ ... » (١) .

يبدو أن الإبهامَ ينتقل إلى هذين النوعين من المنادى من أصلهما اللفظي والدلالي في اللغة ، فقد أثبتنا أن كلا منهما يتأصل في المبهمات ، ولما انتقلا إلى باب النداء كانا كما كانا عليه قبل النداء ، حيث ينتقلان من مسمى إلى مسمى ، ولا يختص أي منهما باسم، ويطلقان على كل شيء لذا كانا مبهمين .

---

(١) شرح المفصل :٢ ـ ٧ .

لذا فإنهما يلزمان الصفة بعدهما في النداء ، ليبينا ، وليتضحا ، وهذا أساسٌ في اسم الإشارة قبل النداء وبعده ، أما في (أي) فإن الصفةَ تخرجها من ملازمتها للإضافة إلى نعتها بالمنادى الحقيقي المفصول عنها بهاء .

ولزم أن يكونَ نعتهما معرفًا ، وهما ـ حينئذ ـ يقبلان أي مسمى ينادى به ، وأي جنس ، دون تخصيص أو تحديد . لذا كان الإبهام فيهما حال استخدامهما في النداء .

الفوارق بين مبهمي النداء :

وبين المبهمين في باب النداء فوارق نوجزها فيما يأتي [١] :

أ ـ يجوز أن يوصفَ (أي) بما فيه الألف واللام ، أو باسم الإشارة المتبوع بذي الألف واللام ، وجاز وصفُه باسم الإشارة لأنه مبهم مثله .

أما وصفُ اسم الإشارة فيكون بما فيه الألف واللام فقط .

ب ـ لا يلزم اسم الإشارة هاء التنبيه .

أما (أي) فيلزمه هاء التنبيه .

لأنه لم يحذف من الإشارة شيء ، ولكن الإضافة حذفت من (أي) ، كما ذكرنا .

ج ـ يجوز الاكتفاء بنداء اسم الإشارة،فتقول:يا هذا ، لكن ذلك لا يجوز مع (أي) ، لأنه لابد لها من ذكر الصفة المنادى الحقيقي مفترقين بالهاء .

د ـ (أي) أشد إبهامًا من أسماء الإشارة ، حيث لا تثنى ولا تجمع .

---

(١) يرجع إلى : ابن يعيش ، شرح المفصل : ٢ ـ ٧ .

لا يحذف حرف النداء مع المبهمين :

« كل شيء من المعرفة يجوز أن يكون نعتًا لشيء ، فدعوته ، أن حذف (يا) منه غير جائز ، لأنه لا يجمع عليه أن يحذف منه الموصوف وعلامة النداء ، وذلك أنه لا يجوز أن تقول: رجلُ أقبل ، ولا غلامُ تعال ، ولا هذا هلُمَّ ، وأنت تريد النداء ... لأن هذه نعوت (أي) ... لأن أيًّا مبهم »(١) .

ويعلل ابنُ الأنباري لامتناع حذف النداء مع النكرة والمبهم بأن الأصلَ فيهما النداءُ بـ(أي) ، نحو : يا أيها الرجل ، ويا أيهذا الرجل ، فلما اطَّرحوا أيًّا والألف واللام ، لم يطَّرحوا حرف النداء لئلا يؤديَ ذلك إلى الإجحاف بالاسم »(٢) .

« وقد أجاز قوم من الكوفيين : هذا أقْبِل ، على إرادة النداء وتعللوا له بقوله تعالى : ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة : ٨٥] ، قالوا : والمراد (يا هؤلاء) ...

ثم يذكر ابن يعيش : « ولا حجةَ في الآية لاحتمال أن يكونَ (هؤلاء) منصوبًا بإضمار (أعني) بمعنى الاختصاص ، ويكون (أنتم) مبتدءًا ، و(تقتلون) الخبر ، وقيل : (أنتم) مبتدأ ، والخبر (هؤلاء) ، و(تقتلون أنفسكم) من صلة (هؤلاء) ، وقد يكون اسمُ الإشارة موصولًا »(٣) .

---

(١) يرجع إلى : سيبويه ، الكتاب : ٢ ـ ٢٣٠ / والمقتضب : ٤ ـ ٢٥٨ ، ٢٥٩ .
(٢) أسرار العربية : ٢٢٨ ، وانظر : ابن يعيش ، شرح المفصل : ٢ ـ ١٥ ، ١٦ .
(٣) ابن يعيش ، شرح المفصل : ٢ ـ ١٦ .

ما يحتاج إلى تمييز

يبدو أن النحاة كانوا يتفقون بالبداهة على أن كل ما يحتاج إلى تمييز فإنه مبهم ، حيث يقال للتمييز : إنه المميز والتبيين والمبين والتفسير والمفسر [١] ، فهو مبين لإبهام اسم ، أو إبهام نسبة ، والناصب لمبين الاسم هو ذلك الاسم المبهم [٢] .

إبهام العدد

يذكر سيبويه إبهام العدد مقرونًا باسم الإشارة في قوله :

« وأصل حادي عشر أن يكون مضافًا كثالث ثلاثة ، فلما خولف به عن حال أخواته مما يكون للعدد ، خولف به ، وجُعِلَ كأولاء ، إِذْ كان موافقًا له في أنه مُبْهَمٌ يقع على كل شيء ، فلَمَّا اجتمع فيه هذان أَجْرِي مجراه وجعل كغير المتمكن ... » [٣] .

يعلق السيرافي على ذلك في قوله :

« جُعِل كأولاء في البناء إذْ كان موافقًا في أنه مبهم » [٤] .

ويذكر سيبويه في موضع آخرَ إبهامَ العددِ في قوله :

---

(١) ينظر : السيوطي ، همع الهوامع : ١ ـ ٢٥٠ .
(٢) يرجع إلى ، الأزهري ، شرح التصريح : ١ ـ ٣٩٤ ، ٣٩٥ .
(٣) الكتاب : ٣ ـ ٢٩٨ .
(٤) هامش الكتاب : ٣ ـ ٢٩٨ .

« كما أنك إذا قلت : لي عشرون ، فقد أبهمْتَ الأنواع ، فإذا قلت : درهما ، فقد اختصصت نوعًا ، وبه يُعْرَفُ من أي نوع ذلك العدد »[١] .

ويجعل المبرد الاستواء بين الجنسين: المذكر والمؤنث دليلًا آخر على إبهام العدد ، حيث يذكر :

« وذلك قولك : عندي عشرون رجلًا ، وعشرون جارية ، فيستوي فيه المذكر والمؤنْث لأنه مشتق مبهم ، وليست من العدد الذي هو أصل ، والأصل ما بين الواحد إلى العشرة»[٢] .

كما أنه في موضع آخر يوضح الإبهامَ في العدد بما فسر به أنواع المبهمات الأصيلة التي يتفق عليها كل النحاة ، فإنك «لما قلت : عندي عشرون ، وثلاثون ذكرت عددًا مبهما يقع على كل معدود ، فلمَّا قلت : درهما ، عرَّفْت الشيء الذي إليه قصدت بأن ذكرْت واحدًا منه يَدُلُّ على سائره .... »[٣] .

فالعددُ مبهم ، يحتمل لإبهامه مالم تُبَيِّنْه أن يكون من أجناس : كالدراهم والدنانير والثياب والغلمان ، فإذا ذكرت مميزًا أزلت ذلك الاحتمال ، ورفعت الاشتراك ، وأخلصت العدد لما هو منه[٤] .

وأثناء البحث عن علة لأصل تأنيث العدد ينبهنا ابن يعيش إلى فكرة

---

(١) الكتاب :٢ ـ ١٧٢ .
(٢) المقتضب : ٢ ـ ١٦٣ .
(٣) المقتضب : ٣ ـ ٣٢ .
(٤) ينظر : ابن الخشاب ، المرتجل : ١٥٧ .

أخرى تحيط بالعدد، لها علاقةٌ بإبهامه ، إذ يذكر :

«وقيل : إنما كان أصل العدد التأنيث من قبل أن كل اسم لا يخلو مسماه من أن يكون عاقلًا أو غير عاقل،ومسمى قولنا:ثلاثة وأربعة ونحوهما من الأعداد إنما هو شيء في الذهن مجهول،فصار بمنزلة ما لا يعقل ، والإخبار عن جماعة مالا يعقل كالإخبار عن المؤنث المفرد ، فلذلك أنث » [١] .

وفكرة أن العددَ شيء مجهول في الذهن تلتقى مع كونه مبهما يحتاج إلى مفسر أو مبين أو مميز ، وهو الذي يخصصه فيزيل إبهامه .

(١) شرح المفصل : ٦ ـ ١٩ .

كل ما يحتاج إلى مميز مبهم

ما ذكرناه في إبهام العدد يجب أن يسرى على كل ما يحتاج إلى مميز ، فإبهام العدد يأتي من وقوعه على كل شيء ، فتحدد جهته بمميزه ، وكذلك سائر ما يأتي في باب التمييز، حيث لا تختص بمسمى محدد فلزمها التمييز .

ويمكن أن نحصر ـ في إيجاز ـ أهم المجموعات الاسمية التي تحتاج إلى تمييز ، فتدخل في دائرة الإبهام ، ذلك على النحو الآتي (١) :

* * *

العدد :

ذكرناه فيما سبق .

المقادير :

وهي ما يعرف بها مقدار الشيء ، وينقسم إلى ثلاثة أقسام لأنه :

إما مساحة ، نحو : فدان ، وشبر ، وميل ... وغير ذلك .

وإما كيل ، نحو : كيلة ، وقدح ، وصاع ... وغير ذلك .

وإما وزن ، نحو : جرام ، وكيلو جرام ، وأوقية ... وغيرها .

فيدخل تحت هذه المقادير كلُّ ما يقاس به مساحة ، أو يكال به ، أو يوزن به .

(١) اعتمدت في ذلك على : الأزهري ، شرح التصريح : ١ ـ ٣٩٦ .

« وقد اختلف النحاةُ في المقادير ؛ أهي من المبهم أم شبيهة بالمبهم ، أم قسم قائم بذاته؟...

وهي معلومة المقدار ، لكنها مختلفة الابتداء والانتهاء والبقعة بحسب الاعتبار ، فليس لها جهة ثابتة مستقرة فيها ، فالميل قد يكون في بلد ، وقد يكون في غيرها ... يكون في صحراء ... وقد يكون في حضر ... وقد يكون في الشرق بالنسبة لشئ آخر ، أو في الغرب ... وهكذا »[1] .

وليس التفسير يقف عند هذا الحد ، فهذه المقادير وإن كانت محددة القدر والمقدار فإنها غيرُ محددة الجهة والنسبة ، وإنما حدد قدرها لتسري على كل الأجناس التي يمكن لها أن تستخدمها، فهي عامة تقع لكل شيء، وتنتقل من مسمى إلى مسمى ، ويلزمها التفسيرُ والتبيين ، ولا يفهم مدلولُـها من لفظها بمفرده ، دون اعتماده على آخر منصوب أو مجرور، لهذا كانت صريحةً في الإبهام ، حيث تتصف بكل معاني الإبهام .

ـ ما يشبه المقادير :

في الوزن والكيل والمساحة .

فالأول نحو : مثْقَال ذرة .

والثاني نحو: نحي سمنا ، وصندوق فاكهة ، وعندي ملءُ قدح عسلاً .

والثالث نحو : ﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا﴾ [الكهف : ١٠٩] .

وما ذكر في حاجة ما يدل على المقادير إلى مفسر ومبين يذكر في ما يدل على شبه المقادير.

(١) يرجع إلى : عباس حسن ، النحو الوافي : ٢ ـ ٢٥٤ .

إذ أن أشباه المقادير أدخلُ في الإبهام من سابقتها ، لأنها غيرُ محددة المقدار المتعارف عليه، إلى جانب تنقلها ، وعدم اختصاصها بمسمى دون مسمى ، فهي عامة تقع على كل شيء ، لذا كانت مبهمةً إبهامًا صريحًا .

ويدخل تحت هذا النوع من أشباه المقادير ما يدل على مماثلة ، نحو [١] : على التمرة مثلها زبدًا ، ما رأيت كاليوم رجلًا ، «فالمعنى : ما رأيت مثل رجل أراه اليوم رجلًا» [٢] ، لا كالعشية زائرًا ، لا كزيد رجلًا .

وحمل على هذا في الدلالة على المماثلة ما يفيد المغايرة ، نحو : إن لنا غيرها إبلا ...

والمماثلة والمغايرة في مثل هذه التراكيب تعطي مدلول الشبيه بالمقدار .

ـ **ما يأتي على مثال القول** : يا لها قصةً ، وقد ذكرنا ذلك في المضمرات .

ـ **كنايات العدد** :

يدخل في المبهماتِ من الأعداد ما يكني به عن العدد ، نحو : كَمْ ، وكأَيِّنْ ، وكذا ، وكذا وكذا .

كل من الكلمات السابقة كنايةٌ عن عدد ، فـ (كم) إما أن تكون في سؤال ، فيسأل بها عن عدد ، وإما أن تكون خبرية فتكون كناية عن الكثرة .

يذكر المبرد : « لما اجتمع في (كم) الاستفهام ، وأنها تقع سؤالًا عن

(١) يرجع إلى : المبرد ، المقتضب : ٢ ـ ١٤٨ : ١٥٠ ، ٣ ـ ٦٧ .
(٢) المبرد ، المقتضب : ٢ ـ ١٤٩ .

واحد ، كما تقع سؤالًا عن جمع ، ولا تخص عددًا دون عدد لإبهامها ... ثم يذكر ... لأنها في العدد والإبهام كهذه ... » [١] .

و (كم) في استفهاميتها وخبريتها مبهمةٌ إبهامَ العدد ؛ حيث لا تخص مسمى دون مسمى ، أو معدودًا دون معدود ، فهي تقع على جميع المعدودات .

أما (كذا) « فهي كناية عن عدد مبهم بمنزلة (كم) ، يقال : لي عليه كذا وكذا درهمًا أراد إبهام العدد كني عنه بـ (كذا) » [٢] .

أما (كأين) فهو « اسم معناه معنى (كم) في الخبر يكثر به عدة ما يضاف إليه » [٣] .

ويجمع سيبويه القول في إبهام الكنايات عن العدد في قوله : «هذا باب ما جرى مجرى (كَمْ) في الاستفهام .

وذلك قولك :له كذا وكذا درهمًا ، وهو مُبْهَمٌ في الأشياء بمنزلة (كم) ، وهو كناية للعدد بمنزلة (فلان) إذا كنيت به في الأسماء ... وكذلك : كأيِّن رجلاً قد رأيت ...» [٤] .

ـ **الضمير الفاعل** : المستتر في أسلوب المدح والذم :

حيث يحتاج إلى ما يميزه من اسم منصوب يذكر بعده مباشرة ، فيكون

---

(١) المقتضب : ٣ ـ ٦٦ .
(٢) ينظر : ابن يعيش ، شرح المفصل : ٤ ـ ١٢٦ ، وانظر ابن عقيل . المساعد ٢ ـ ١٠٦ .
(٣) شرح المفصل : ٤ ـ ١٣٤ ، وانظر ابن عقيل ، المساعد : ٢ ـ ١٠٦ .
(٤) الكتاب : ٢ ـ ١٧٠ .

مفسرًا ومبينًا له، وقد سبق أن ذكرناه في الضمائر .

وجملة الأمر أن كل ما احتاج إلى تمييز فهو مبهم ، ولولا إبهامه هذا ما لزم التفسير والتبيين لاختصاصه بجهة محددة من خلال التمييز .

وهذا ما دعا نحويًا كابن الخشاب يذكر إبهام ما احتاج إلى تمييز ، ويوضحه على نهج ما فسَّر به أنواع المبهمات الأخرى المتفق عليها، فيذكر :

« وجملة التمييز أنه كلام مفتقر إلى مميِّز ومميَّز ، فالمميَّزُ لفظ مبهم يحتمل أجناسًا كثيرة، فتبينه بأحدها ، والمُبيَّنُ به هو المميِّز ... » (١) .

كما أن السيوطي يعرض فكرة جواز حذف التمييز إذا قصد إبقاء الإبهام ، أو كان في الكلام ما يدل عليه (٢) ويدل هذا على ما في كل التراكيب والألفاظ التي تحتاج إلى تمييز من إبهام مقترن بها ، يزيله ويفسره التمييز .

العلاقة بين الإبهام والإضافة في ما يحتاج إلى تمييز :

لا يفوتني أن أنوه إلى العلاقة بين الإبهام والإضافة في هذه المبهمات التي تحتاج إلى تمييز، وهي تتضح في كل هذه الأفرع التي ذكرناها سابقًا ، سوى الأعداد التي تقع بين أحد عشر وتسعة وتسعين ، فأكثرها يجوز فيه أن يأتي المنصوب مجرورًا بالإضافة أو بحرف الجر.

والإضافة أصلُ هذه المبهمات فيذكر المبرد :

---

(١) المرتجل : ١٥٧ .

(٢) ارجع إلى : السيوطي ، همع الهوامع : ١ ـ ٢٥٣ .

«وخمسة عشر عدد مبهم لازم له التفسير ، فكانت تكون الإضافة لازمة ، فيكون كأن أصله ثلاثة أسماء قد جُعِلَت اسما واحدًا ،ومثلُ هذا لا يوجد » (١) .

ويكرر ابن يعيش ذلك ، ثم يقول :

« فإن أضفته إلى مالكه، وقلت: هذا أحد عشرك ، وخمسة عشرك جاز ، لأن الإضافة إلى المالك ليست لازمةً كلزوم المميز » (٢) .

كما أن ما يلزم الإضافةَ من هذه المبهمات يجوز أن ينصبَ ما بعدها من مميز ، فإنك إن فصلت بين (كم) الخبرية وما عملت فيه نصبْت ، فتقول : كم لك عندي يدًا (٣) .

وكذلك إن نونت العدد المضاف فإنك تنصب مميزه المضاف إليه فتقول : عندي ثلاثةٌ رجالًا ، وخمسةٌ أثوابًا (٤) .

وجدير بالملاحظة أن العاملَ في التمييز المجرور بالإضافة هو العدد المبهم ، أي : المضاف الذي جاء التمييز لإيضاحه ، وإزالة إبهامه (٥) .

وقد وضحنا في المقدمة ، وفي كثير من المبهمات السابقة العلاقةَ بين مدلول الإبهام والتركيب الإضافي .

---

(١) المقتضب : ٢ ـ ١٦٢ .

(٢) شرح المفصل : ٦ ـ ٢٠ .

(٣) ارجع إلى : الصيمري ، التبصرة والتذكرة : ١ ـ ٣٢٣ .

(٤) الصيمري ، التبصرة والتذكرة : ١ ـ ٣١٧ .

(٥) ارجع إلى : عباس حسن ، النحو الوافي : ٤ ـ ٥٢٩ .

المصـدر

المصـدر والإبهام :

المصدر في اللغة اسم جنس ، وأسماء الأجناس تقع على القليل والكثير بلفظ واحد(١)، وهو ينقسم إلى قسمين (٢) :

مبهم ، وموقت .

« والمبهم من المصادر وهو ما يساوي معنى عامله من غير زيادة ، كقمت قيامًا ، وجلست جلوسًا ، وهو لمجرد التأكيد » (٣) .

يذكر ابن يعيش : «فالمعنى به أن المصدر يذكر لتأكيد الفعل ، نحو : قمت قيامًا ، وجلست جلوسًا ، فليس في ذكر هذه المصادر زيادةٌ على ما دل عليه الفعل أكثر من أنك أكدت ، ثم يقول : فعلك ألا ترى أنك إذا قلت : ضربت ، دل على جنس الضرب مبهما من غير دلالة على كميته ، أو كيفيته ، فإذا قلت : ضربت ضربًا كان كذلك » (٤) .

فإذا كان المعنى الذي في الفعل من حيث الحدث مبهم ، فإن المصدر يكرر مدلول الحدث، وبهذا فإنه يظل على إبهامه ، لذا كان المصدر مبهمًا .

---

(١) ينظر ، ابن أبي الربيع ، البسيط : ١ ـ ٤٧٢ .
(٢) يرجع إلى : ابن يعيش ، شرح المفصل : ١ ـ ١١ .
(٣) السيوطي : همع الهوامع : ١ ـ ١٨٦ .
(٤) شرح المفصل : ١ ـ ١١١ .

ومن ثم فإنه لا يثنى ولا يجمع بمنزلة تكرير الفعل ، فعومل معاملته في عدم التثنية والجمع [(١)] .

لكن هناك من المصادر ما هو مختص ، أو موقت ، وهو ما دل على نوع الفعل ، أو عدده، فقد اختص بالصفة أو الإضافة أو أداة التعريف ، أو لتضمنه عدد مرات الفعل.

يذكر ابن أبي الربيع في قياسية تعدي الفعل إلى المصدر قوله :

« اعلم أن الفعل إنما يتعدى إلى المصدر لدلالته عليه بحروفه ، فالقياس ألا يتعدى إلا إلى المبهم ، وذلك نحو : قام قيامًا ، وقعد قعودًا ، لأنه الذي يقتضيه ، ويدل عليه بحروفه، لكن العرب اتَّسعت فعدَّته إلى ما كان مختصًا منه ، لاندراج المختص تحت المبهم، فتقول: ضربت ضربًا شديدًا ، وضربت ضربتين » [(٢)] .

ومنه يتبين أن جميعَ أنواع المصادر مبهمة ، لكنها قد تظل على إبهامها إذا كانت مؤكدة للفعل، وقد تختص إذا كانت مبينة لنوعه أو عدده .

والإبهام الذي يتضمنه المصدرُ يتأتى من عموميته التي دل عليها أنه اسم جنس ، فيجوز تنقله من مسمى إلى مسمى ، فالضربُ قد يكون من أي شيء متحرك ، وكذلك سائر المصادر ، لذا كانت مبهمة .

أما الموصولات الحرفية فهي خمسة، تقع صلتها جملًا تتباين بين الاسمية والفعلية [(٣)] .

---

(١) ينظر : السيوطي : همع الهوامع : ١ ـ ١٨٦ .
(٢) ابن أبي الربيع ، البسيط : ١ ـ ٤٦٩ .
(٣) يرجع في ذلك إلى : الصيمري ، التبصرة والتذكرة : ١ ـ ٥١٧ ، ابن أبي الربيع ، البسيط : ١ ـ ٢٨٩ ، ابن عقيل، شرحه للألفية : ١ ـ ١٣٨ .

منها واحد يخلص للاسمية ، وهو (أَنّ) مفتوحة الهمزة مشددة النون أو مخففتها.

وثلاثة تخلص للفعلية وهي :

ـ (أنْ) بفتح الهمزة وسكون النون ،وتوصل بالماضي والمضارع والأمر .

ـ (كي) توصل بالفعل المضارع . ـ (لو) توصل بالفعل الماضي .

وواحد يشترك بين الاسمية والفعلية ، وهو :

(ما) حيث يوصل بالماضي ، والمضارع ، وبالجملة الاسمية .

وأرى أن الموصولاتِ الحرفيةَ مبهمةٌ بمعناها ، ولفظها ، لأن معناها مصدري ، حيث تكون مع ما بعدها مصدرًا يحتاج إلى تفسير وإيضاح من خلال الإضافة إلى اسم فيما بعدها.

ومبهمة بلفظها من طريقين : إما من طريق الحرفية التي تتصدرها .

وإما من طريق المصدرية المؤولة ، حيث ذكرنا أن جميع المصادر مبهمة لعموميتها ، وجواز تنقلها من مسمى إلى مسمى .

الإبهام والظروف

لم يضع النحاةُ منهجًا محددًا لذكر علاقة الظروف بالإبهام ، ولا يكاد يتفق كتاب نحوي مع الآخر في هذا الجانب إلا ما اتفقوا عليه من إبهام الجهات الست ، ولكنهم مع ذلك يذكرون الإبهامَ متعلقًا بظرف أو أكثر ، مع اختلاف بينهم في هذه الظروف، ذلك كلما دعت الحاجة إلى ذكر الإبهام لتفسيرٍ ما ، أو تعليل للبناء أو عدم التمكن أو غير ذلك مما جرى وراءه النحاة .

وقد يذكر ما يفيد الإبهام من معنى أو تفسير للوضع اللغوي لبعض الظروف .

لهذا فإنني أجد نفسي أمام واحد من خيارين :

أولهما : ذكر كل ظرف على حدة ، مع ذكر ما يدلل على علاقته بالإبهام .

والآخر : ذكر ما جاء لدى النحاة من ذكر للإبهام ، والتصريح به مع بعض الظروف ، أو المصطلحات والكلمات الأخرى التي ذكرت مقرونة بظروف أخرى .

وأرى أن أنهج الاتجاه الثاني ، فهو يبين نظرة النحاة إلى جهة الدلالة الظرفية . لكل ظرف، ومدى علاقته بالإبهام ، وكيفية تعبير النحاة عن هذه العلاقة ، هذا بمراعاة الاتجاه الأول .

المصطلحات المقرونة بالظرف

أولاً : الإبهام :

يربط سيبويه بين الإبهام والتمكن وعدم الإضافة في بعض الظروف ، فيذكر :

« هذا باب الظروف المبهمة غير المتمكنة ، وذلك لأنها تضاف ولا تُصَرَّف تَصرُّف غيرها ، ولا تكون نكرة ، وذاك : أيْن ، ومتى ، وكيف ، وحيث ، وإذْ ، وإذَا ، وقبل وبعد.

فهذه الحروفُ وأشباهها لـمَّا كانت مبهمةً غيرَ متمكنة شبهت بالأصوات وبما ليس باسم ولا ظرف .... » [(١)] .

ثم ذكر كذلك من هذه الظروف المبهمة غير المتمكنة :

لَدُنْ ، وقطُ ، وحَسبُ ، ولَدُ ، ومع ، ومُنذُ ، وعَلُ [(٢)] .

كما يقرن النحاة مصطلح الإبهام بالجهات الست ، فيذكر الصيمري : «واعلم أن ظروف المكان تنقسم إلى قسمين :

أحدهما : مبهم ، والآخر : مختص .

فالمبهم نحو ما ذكرنا، أي : ما كان في أحد أقطار الشيء ،وهو ستة:

(١) سيبويه ، الكتاب : ٣ ـ ٢٨٥ .

(٢) سيبويه ، الكتاب : ٣ ـ ٢٨٦ ، ٢٨٧ .

يمين وشمال ووراء وتحت وفوق ، وما كان بمعناها : كخلف وأمام ، وأسفل ، وأعلى ، وما أشبه ذلك» (١) .

ويجعل الجرجاني منها : حذاءك ، وإزاءك ، وقبالتك ، ومنها ؛ عندك ووسْط الدار، وكل ما كان جهة (٢) .

نلحظ أن الجرجاني بإدخاله (وسط) في الجهات الست ، وقوله : وما بمعناها يجعل كل ظروف المكان مبهمة .

وبعد أن يذكرَ ابنُ أبي الربيع إبهام هذه الظروف ؛ يفسر هذا الإبهام بما يفسر به كل مبهم، ذلك في قوله :

« لأنه صالح أن يقعَ على كل مكان ، ألا ترى أن كل مكان يصلح أن يقال فيه: (خلف) بنسبة ، وكذلك كل مكان يصلح أن يقع عليه (أمام) بنسبة ، وإنما يقع الاختصاص فيها بالإضافة أو بالألف واللام ، وهذا عارض لا يُعْتَدُّ به ، وإنما يُعْتَدُ بما يفهم من اللفظ من أصل وضعه قبل طُروء الطوارئ عليه » (٣) .

يلحظ أنه فسر إبهام هذه الظروف بأنها تقع على كل شيء من الأماكن ، كما وصفها بحال التنقل من مسمى مكاني إلى آخر ؛ ثم يذكر اختصاصها بالإضافة أو بالألف واللام، وهذه حقيقة الإبهام في كل المبهمات .

يذكر المبردُ إبهامَ (حيثُ) ، فهو اسم من أسماء المكان مبهم ، يفسره ما

(١) الصيمري ، التبصرة والتذكرة : ١ ـ ٣٠٤ .
(٢) عبد القاهر الجرجاني ، الجمل : ١٦ .
(٣) ابن أبي الربيع ، البسيط : ١ ـ ٤٩٢ .

يضاف إليه ، ثم يشبهه بـ (حين) في الزمان [١] ، فيكونان مبهمين لديه .

أما الصيمري فإنه يذكر إبهام (حيثُ) في المكان مشبهًا ذلك بإبهام (إذْ) في الزمان ، ولم يذكر لفظ الإبهام مقرونًا بـ (إذا) في الموضعِ نفسِه [٢] ، لكنه يفهم من ذكر الثلاثة في موضع واحد .

ويذكر عباس حسن إبهام (إذْ) ، فهي ظرف للزمان الماضي المبهم في أكثر أحوالها ، ومعناها : زمن ، أو وقت ، أو حين ...

كما يجعل في الموضع ذاته ما يدل على وجه من الزمان دون وجه من المبهمات ، مثل : عشية، صبح ، غداة [٣] .....

يذكر الصيمري إبهام (متى) [٤]،ولم يقرنه بالظروف : إذْ ، وإذا ، وأين ، وحيث... وهي مذكورة في موضع واحد،وقد ذكر إبهام بعضها من قبلُ ، ويعلل ابنُ يعيش لذلك بأنه يتضمن جميع الأزمنة ، فإذا قيل : متى الخروج ؟ فتقول : اليوم ، أو الساعة ، أو غدا... [٥] .

أما شارحا التسهيل فإنهما يذكران في المبهم من الظروف :

حينئذ ، ويومئذ [٦] .

وأسما الزمان المبهمة غير المحدودة التي تضاف إلى الجمل ، ويفسر ابن

(١) المبرد ، المقتضب : ٢ ـ ٥٣ ، وانظر : ٣ ـ ١٧٥ ، ٤ ـ ٣٤٦ .
(٢) الصيمري : التبصرة والتذكرة : ١ ـ ٢٩٥ .
(٣) عباس حسن ، النحو الوافي : ٣ ـ ٨٠ .
(٤) الصيمري ، التبصرة والتذكرة : ١ ـ ٣١١ ، ٢٩٥ .
(٥) ابن يعيش ، شرح المفصل : ٣ ـ ١٠٤ ، ١٠٦ .
(٦) السلسيلي ، شفاء العليل : ٢ ـ ٧٠٥ .

عقيل المبهمة بأنها مالا يختص بوجه : كحين ومدة ووقت ، وما يختص بوجه دون وجه : كنهار وصباح ومساء [١] ، ويذكر : لَدُن ، ورَيْث ، ويذكر السلسيلي : غداة ، وعشية [٢] .

يعلل لبناء (قبل وبعد وأول وحسب) على الضم حال قطعها عن الإضافة لفظًا لا معنى أنها مبهمة تقع على كل شيء [٣] .

ويذكر عباس حسن الإبهام مقرونًا بالظرفين : لدُن وعند [٤] .

ثانيًا : فرط الإبهام :

يستخدم ابن يعيش صفة فرط الإبهام عند ما يذكر الظروف :

عند ، ولدن ،ولدى، وبين ، ووسط ، وسوى ، ومع ، ودون ، وسوى ، وسواء ، (مقصورًا وممدودًا) ، كما يذكر أثناء عرضه لتسكين عين (مع) قوله : « والقياس فيها أن تكون مبينة لفرط إبهامها ، كلدن وحيث » [٥] .

.

ثالثًا : شدة الإبهام :

يتماثل مصطلح شدة الإبهام مع المصطلح السابق (فرط الإبهام) ، ويستخدمه ابنُ الخشاب مقرونًا بالظرفين : (عند ووسط) ، ويفسر شديد الإبهام بأنه أكثر شمولاً مما هو مبهم، فيذكر :

(١) ابن عقيل، المساعد شرح التسهيل : ٢ ـ ٣٥٤ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ .
(٢) السلسيلي ، شفاء العليل : ٢ ـ ٧١٦ ، وانظر : ٢ ـ ٧٠٥ : ٧١٩ .
(٣) ارجع إلى : ابن عقيل ، المساعد شرح التسهيل : ٢ ـ ٣٥٣ .
(٤) عباس حسن ، النحو الوافي : ٣ ـ ١١٩ .
(٥) ابن يعيش ، شرح المفصل : ٢ ـ ١٢٧ ، ١٢٨ .

«عِنْدَ ، وهي أشد إبهامًا منها ، يعني من الجهات الست ، ألا ترى أنه يصح أن تطلق على كل واحدة من هذه الجهات ، فتقول : الشيء عندى ، وهو إما فوقك ، أو تحتك ، أو عن يمينك ، أو عن شمالك ، أو أمامك أو وراءك »(١) .

يلحظ أن هذين الظرفين «عند ووسط» قد وصفا من قبل بصفة «فرط الإبهام » .

رابعًا : عدم الاختصاص بزمان أو مكان :

من التعبيرات التي استخدمها النحاة لتفسير إبهام الظروف ، والتدليل على هذا الإبهام عدم الاختصاص ، سواء أكان عدم اختصاص بزمان أو بمكان .

من الظروف التي استخدم معها هذا التعبير : «عند وحيث» ، فيذكر المبرد : «ومن المكان نحو : عند وحيث ، وكل ما كان في معناهما مما لا يخص موضعًا »(٢) .

يلحظ أن (حيث) ذكر فيما هو مبهم ، و(عند) ذكر فيما هو مفرط في الإبهام ، وكرر في شديده .

يمكن أن نلحق بهذا المصطلح ما يذكره بعض النحاة من التعبير : «ما يدل على وجه دون وجه» ، فهو يعطي معنى التنقل ، أو عدم الاختصاص بزمان أو مكان ، من مثل (عشية) صبح ، غداة ...(٣) ، مع ملاحظة أن

---

(١) ابن الخشاب ، المرتجل : ١٥٧ .
(٢) المبرد ، المقتضب : ٤ ـ ٣٣٤ ، ٣٣٩ .
(٣) ينظر : عباس حسن ، النحو الوافي : ٣ ـ ٨٠ (الهامش) .

هذا التعبير يقترن بلفظ الإبهام .

خامسًا : غير المحدودة :

من التعبيرات التي استخدمها النحاةُ للتعبير عن إبهام الظروف ما يعبر به بأسماء الزمان أو المكان غير المحدودة .

يذكر ذلك مع أسماء الزمان غير المحدودة التي تضاف إلى الجمل [١] .

كما يستخدمه صاحبُ النحو الوافي في تفسير اسم الزمان المبهم حيث ينقسم إلى قسمين [٢] :

ـ نكرة تدل على زمن غير محدود ، أي غير مقدر بابتداء معين ونهاية معروفة ، مثل حين، وقت ، مدة ـ زمن ...

ـ ما يدل على وجه من الزمان دون وجه ، مثل : صباح ، عشية ، غداة ... ومثل ذلك يذكر مع اسم المكان المبهم ، وهو ما ليس له هيئة ، ولا شكل محسوس ، ولا حدود تحصره بين نهايات مضبوطة تحدد جوانبه ، ومنه الجهاتُ الست وما يشبهها في الشيوع .

يلحظ العلاقة بين الظروف المذكورة وما ذكر منها تحت لفظ الإبهام ...

سادسًا : التنقل :

من التعبيرات الأساسية التي ترتبط بالإبهام ما يدل على معنى التنقل ، وقد استخدم هذا اللفظ ، إما بحروفه أو بمعناه مع الظروف ، ومن

---

(١) ابن عقيل ، المساعد شرح التسهيل : ٢ ـ ٣٥٤ .

(٢) عباس حسن ، النحو الوافي : ٢ ـ ٢٥٢ ، ٢٥٣ .

المواضع التي استخدم فيها بالمعنى ما ذكره المبرد لعلة بناء (أمس) ، حيث يقول : «ومن المبينات (أمس) ، تقول : مضى أمس بما فيه ، ولقيتك أمس يا فتى ،وإنما بنى لأنه اسم لا يخص يومًا بعينه ، وقد ضارع الحروف» (١) .

ثم يفسر ذلك بالتصريح بذكر لفظ التنقل ، فإذا قلت : أمس ، فإنما تعني اليوم الذي يلي يومك ، فإذا انتقلت عن يومك انتقل اسم (أمسِ) عن ذلك اليوم،فإنما هي بمنزلة (مِنْ) التي لابتداء الغاية فيما وقعت عليه، وتنتقل من شيء إلى شيء ، وليس حدُّ الأسماء إلا لزوم ما وضعت عليه من علامات عليه .

كما أنه ـ في هذا المقام ـ يذكر النحاة أن (الآن) بنى لتضمنه معنى الإشارة لأن معناه: هذا الوقت(٢) ، واسم الإشارة فيه معنى التنقل ، ولو تمعنا حقيقة مدلول (الآن) لوجدناه يدل على وقت الحديث ، وهو يتنقل من حديث إلى آخر، فكل وقت لأي حديث يستخدم الظرف الزماني (الآن) ، وقد ذكرنا أن ابنَ يعيش يبين إبهامه في وقوعه على كل حاضر من الأزمنة ، فإذا انقضى لم يصلح له ... ، كما يذكر حال التنقل في (أمس) حيث يصلح لكل يوم من أيام الجمعة (٣)...

المصطلحات والتعبيرات السابقة كلها تدور في الدائرة الدلالية للإبهام ، ذلك على درجتين : شدة الإبهام أو فرطه ، والإبهام ، وما عدا ما يدل على الشدة أو الفرط من تعبيرات ومصطلحات فهو ينتمى إلى الإبهام ، نحو :

---

(١) المبرد ، المقتضب : ٣ـ ١٧٣ .

(٢) ابن عقيل ، المساعد شرح التسهيل : ١ ـ ٥١٦ .

(٣) ابن يعيش ، شرح المفصل : ٤ ـ ١٠٤ ، ١٠٦ .

عدم الاختصاص بزمن أو مكان، أو الدلالة على وجه من الزمان أو المكان دون وجه ، أو أسماء الزمان أو المكان غير المحدودة.

فكلها تدل على معنى عدم الاختصاص ، أو عدم التخصيص بمسمى من الزمان أو المكان دون مسمى آخر ، وفيها معنى التنقل ، وهذا هو الإبهام .

سابعًا : الافتقار :

كشأن ما سبق في كثير من المبهمات يستخدم النحاة تعبير الافتقار إلى الغير لبيان المعنى مع الظروف .

فهذا ابن يعيش يعلل لبناء (حيث) مستخدمًا لفظ الافتقار في قوله «وحين افتقرت إلى الجملة بعدها أشبهت (الذي) ونحوها من الموصولات في إبهامها في نفسها ، وافتقارها إلى جملة بعدها توضحها ، فبنيت كبناء الموصولات » [1] .

كما تذكر حالة الافتقار مع (حيث) للتعليل لبنائها ، إذْ لا تستعمل إلا مضافة إن لم تكن للشرط [2] .

يلحظ أن معنى الافتقار من المعاني المستخدمة للتعبير عن الإبهام والمبهمات ، حيث حاجتها إلى ما يوضح ويبين ويفسر مدلولها .

ثامنًا : الإضافة :

---

(١) ابن يعيش ، شرح المفصل : ٤ ـ ٩٠ .

(٢) ابن عقيل ، المساعد : ١ ـ ٥٢٩ / السيوطي ، همع الهوامع : ١ ـ ٢٠٩ .

من التراكيب الرئيسية التي تتعلق بالإبهام تركيب الإضافة ، حيث إن المبهمَ يحتاج إلى ما يزيل إبهامه ، حتى يكون له مدلول واضح ، ومما يزيل الإبهام التركيب الإضافي ، فهو تخصيص وتعريف .

يذكر المبرد التركيب الإضافي مع (خلف وأمام وقدام ونحو ذلك ...)، ويقول : «وليس الوجه مع ذلك رفعَها حتى تضيفها، فتقول : خلف كذا ، وأمام كذا ، حتى تُعَرِّفَ الشيء بالإضافة » (١) .

ويذكر النحاةُ الإضافةَ إلى الظروف : مُذْ ، ومُنْذْ ، وإذْ ، وإذا ، ولَدُنْ حيث يخفض ما بعدها بالإضافة كسائر الظروف ، نحو . أمام ، وقدام ووراء ، وفوق ، وتحت ، وتذكر كذلك مع : بينا (٢) .

كما أن الإضافة قد تكون معنى لا لفظًا مع الظروف ، وتكثر مع قبل ، وبعد ، وتكون كذلك مع : آل (٣) .

ويجمع ابنُ يعيش هذه الفكرة في قوله : « أصل الظروف أن تكون مضافة » (٤) .

فكل ما كان ظرفًا يجب أن يكون مضافًا ، لأنه بيان لزمان أو مكان ، والزمان والمكان متعلقان بأحد الأشياء أو المسميات أو الأحداث ، لذا لزم أن ينسب كل زمان أو مكان إلى ما هو له من هذه الأشياء ، ذلك عن طريق الإضافة .

---

(١) المبرد ، المقتضب : ٤ ـ ٣٤١ .

(٢) يرجع إلى : ابن يعيش ، شرح المفصل: ٤ ـ ١٠١ ، وابن عقيل ، المساعد : ١ ـ ٤٩٩ : ٥١٢ .

(٣) يرجع إلى : ابن عقيل ، المساعد : ٢ ـ ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، والسلسيلي ، شفاء العليل : ٢ ـ ٧١١ .

(٤) ابن يعيش ، شرح المفصل : ٤ ـ ١٠٨ .

تاسعًا : الإضافة والإبهام :

يضطر النحاة إلى الجمع بين لزوم الإضافة والإبهام لظرف ما أو أكثر ، للتعليل لأحدهما بالآخر .

يُعلَّلُ للزوم الجهات الست الإضافة بأنها «أمور نسبية ، فإن فوقًا يكون بالنسبة إلى شيء فوقًا وتحتًا بالنسبة إلى شيء آخر ، وكذلك أمام وسائرها ، فلزمتها الإضافة للتعريف وتحقيق الجهة » [١] .

والإضافة والإبهام متلازمان ، فكما ذكرنا في الفكرة السابقة فإن الإضافة من التراكيب التي تستخدم لإزالة الإبهام ، فما هو لازم للإضافة إنما لزمها لشدة إبهامه .

ومما يتصل بهذه أنك إذا أفردت تلك الظروفَ الملازمةَ للإضافة فهو عند البصريين نصب على الظرف ، كما يكون مضافًا ... إلا أنه مبهم منكور ، فكأنك قلت في : قام زيد خلفًا ، وذهب عمرو قدامًا ، قام خلف غيره ، وقام قدام شيء [٢] .

عاشرًا : عدم التمكن والإبهام :

يربط الصيمري بين عدم التمكن والإبهام في الظروف ، حيث يستنتج منه أنه يجعل الظروف غير المتمكنة مبهمة بالضرورة ، فعند مناقشته للاسم (ذا) في قول امرئ القيس:

---

(١) ينظر : ابن يعيش ، شرح المفصل : ٢ ـ ١٢٧ .

(٢) يرجع إلى : ابن يعيش ، شرح المفصل : ٢ ـ ١٢٧ .

صَـــبَّحْتُهَا الحَـــيَّ ذَا صَـــبَاحٍ فكـــان أَشْـــقَاهُمُ الرِّجَـــالُ [١]

يذكر أنه :«لا يُرْفع لأنه لا يتمكن في جميع لغة العرب إلا في لغة خثعم ، فإنهم يجرونه مُجْرَى المتمكن ، فيقولون : سير عليه ذاتُ مرة ، وذاتُ يوم ، وذاتُ ليلة ، بالرفع ، ولا يعتدُّونَ بالإبهام الذي فيه » [٢] .

فنلحظ أنه قد جعل غير المتمكن مبهما بالضرورة ، حيث لا يرفع ، أما المتمكن فإنه يجوز أن يرفع نيابة عن الفاعل ، ومقابلته نقل (ذا) من عدم التمكن إلى التمكن دون اعتداد بالإبهام هو الذي يلفت نظرنا إلى العلاقة بين عدم التمكن والإبهام ، وقد لفتنا النظر إلى هذه الفكرة في القسم الأول من هذا البحث .

حادى عشر : البناء :

يربط النحاة بين الإبهام والبناء ، حيث يجعلون الإبهامَ علةً لبناء كثير من الظروف، وما جرى على الواحد يسرى على مثيله في هذا الجانب .

وهم يعللون لوجوب بناء (حيث) «أنها تقع على الجهات الست،وهي : خلف وقدام ويمين وشمال وفوق وتحت وعلى كل مكان ، فأبهمت ، حيث وقعت عليها جميعًا ، فضاهت بإمكانها في الأمكنة (إذ) المبهمة في الأزمنة الماضية » [٣] .

كما أن هناك علاقةً بين البناء والإبهام في الظروف ، حيث يبني على الفتح أسماء الزمان المبهمة كلها ، ظروفًا وغير ظروف ، جوازًا لا وجوبًا ،

---

(١) ديوان امرئ القيس : ١٩٣ .
(٢) الصيمري ، التبصرة والتذكرة : ١ ـ ٣٠٧ .
(٣) ينظر : ابن يعيش ، شرح المفصل : ٤ ـ ١١ .

في حالتين [١] :

الأول :إذا أضيفت إلى الجمل جوازًا لا وجوبًا، لأن الإضافةَ إلى الجمل تحتم البناء.

منها : حين ، وزمان ، ووقت ، ونهار ، وصباح ، وعشية ، وغداة .

والآخر : إذا أضيفت لمبنى مفرد ، (أي : غير جملة) ، نحو : يومئذٍ ، وحينئذٍ ....

ثم يذكر النحاةُ الظروف المبنية في كتبهم ، وهي مما ذكر سابقًا من نحو : إذْ ، إذا ، الآن، أمسِ ، بعد ، أول ، قبل ، أمام ، قدام ، وراء ، خلف ، أسفل ، يمين ، شمال، فوق، تحت، على ، دون ، بين . حيث، حول، ريث ، عند ، عوض ، قطُ . كلما ، لدن ، لدى ، لَـمَّا ، مُذْ ، مُنْذُ ، مع .

ويلحظ أن بعضَها يلزم البناء ، والآخر يختلف بين البناء وعدمه ، تبعًا للتركيب الذي يكون فيه ، وليس هذا من مجال البحث .

(١) يرجع إلى : عباس حسن ، النحو الوافي : ٢ ـ ٣٠٠ : ٣٠٢ .

ما صيغ على مفعل أو مفعل

ما صيغ على وزن (مَفْعَل أو مَفعِل) للدلالة على المكان قد يكون مختصًا ، وقد يكون مبهمًا ، نحو : وقفت موقفًا ، وجلست مجلسًا [1] ، حيث إنها لم تختص بإضافة أو أداة تعريف أو صفة ، وهي في بادئ وضعها اللغوي مبهمة ، لأن الاختصاص طارئ ، ومثل ذلك أسماء الزمان المصاغة على الوزنين ، فهى شبيهة بالمصدر ، إلا أن هذه الأسماء تقصر للدلالة على الزمان أو المكان ، وكذلك ما صيغ على وزن اسم المفعول من الفعل غير الثلاثي من نوعي الظروف .

كان لابد لنا من العرض السابق للظروف على ذاك النحو من التنظيم والربط بين الإبهام وما استخدمه لها النحاة من تعبيرات أو مصطلحات أو تعليلات أو تفسيرات أو تحليلات ، ذلك محاولة لإيضاح العلاقة بين الظروف والإبهام من خلال هذه التعبيرات التي استخدمت في المواضع

(١) شرح ابن عقيل : ٢ ـ ١٩٦ / عباس حسن ، النحو الوافي : ٢ ـ ٢٥٥ .

التي لم يصرح فيها بالإبهام .

ونظرة سريعة إلى ما سبق نلحظ ما يأتي :

إلى جانب لفظ الإبهام الذي اقترن ـ لدى النحاة على اختلافهم وتباين بينهم ـ بكثير من الظروف ـ كما ذكرنا سابقًا ـ نجد أنهم استخدموا مصطلحى فرط الإبهام وشدته، وكل من هذه المصطلحات إنما هو إبهام صريح على اختلاف في درجة الإبهام .

مع التنبيه إلى أن الظروف التي ذكرت تحت فرط الإبهام أو شدته قد كررت تحت الإبهام ، فهناك لبس بين النحاة في هذا الجانب ، ويرجع هذا إلى اختلاف في نظرتهم إلى مدلول الظرف .

لكن الظرف مبهم بين هذا وذاك .

ثم نجد بعد ذلك مصطلحات ومفسرات أخرى ، وهي :

أ ـ عدم الاختصاص بموضع أو زمن :

وهذه صفة عامة من صفات المبهمات مما يدل على زمان أو مكان ، فما سمى المبهم من الأشياء مبهمًا إلا لعدم اختصاصه بمسمى دون مسمى ، لذا فإن صفة عدم الاختصاص بزمن دون زمن أو مكان دون مكان تجعل ما اتصف بها من ظروف من المبهمات .

والمقصود بالزمن والمكان زمن ومكان مسمى ما .

فالظرف (وسط) صالح لكل مكان ، لأن كل مكان يمكن أن يكون وسطًا أو له وسط.

ب ـ يتصل بالصفة السابقة صفة التنقل :

حيث يعنى به عدم الاختصاص بزمان أو مكان، فهو ينتقل من مسمى زمانى أو مكانى إلى آخر ، فالغد مثلًا لا يحد ؛ لأنه يتنقل من يوم إلى آخر ، وكذلك الفوقية ... وقس على ذلك .

جـ ـ غير المحدودة :

تدل هذه الصفة على عدم التحديد ، حيث لا حدود ولا هيئة ، وهذا بدوره يدل على الإبهام ، فالحين مثلاً لا يحد ولا يحصر إلا من خلال ما يضاف إليه .

د ـ الافتقار :

لقد ذكرنا أن من أهم خصائص المبهمات السابقة افتقارها إلى ما يوضح معناها أو مدلولها ويحدده .

والظروف تفتقر إلى هذه عن طريق الإضافة .

هـ ـ عدم التمكن :

لحظنا أن النحاة يربطون بين عدم التمكن والإبهام ، فيجعلون غير المتمكن مبهمًا بالضرورة ، كما ذكرنا في (ذا) إذا وقعت ظرفًا .

و ـ البناء :

ربط النحاة بينه وبين الإبهام حيث اتخذوا من الإبهام علة لبناء كثير من الظروف .

ز ـ الإضافة :

التركيب الإضافي من التراكيب التي تزيل إبهام المبهمات ، والظروف

إنما هي بيان لمكان أو زمان في غير لفظها ، لذا حقها أن تكون مضافة ، وقد فهم ذلك من ابن يعيش عندما يذكر أن الإضافة علة من علل بنائها ، ويؤكد ذلك في قوله : «أصل الظروف أن تكون مضافة » (١) .

لهذا فإننا نجد أنفسنا مدفوعين إلى القول بأن ظروفَ الزمان وظروف المكان التي تبين زمان حدث ما أو مكانه ، دون بيان هيئة أو معنى أو دلالة على ذات ، أي : دون تحديد شكل شيء في الوجود ـ تكون مبهمة ، لأنه لا تختص بهيئة واحدة ـ زمانية أو مكانية ـ ، فليس عصر يوم ما هو عصر يوم آخر ... وهكذا . ولأنها متنقلة من شيء إلى شيء ، أو لأنها غير محدودة في أغلب ظروفها ، أو لافتقارها إلى ما يحدد مدلولها .

ولا غرو أن نستنتج مثل هذا من المبرد بتتبعه لظرف واحد ، وهو (حيث)،فيذكر أنه:«اسم من أسماء المكان مبهم يفسره ما يضاف إليه» (٢)، ثم يقرنها في موضع آخر بظروف الزمان ويذكر : « لمضارعتها ومشاركتها إياها بالإبهام » (٣) .

ونجد أن ابن أبي الربيع في تقسيمه لظروف المكان إلى ثلاثة أقسام (٤) :

مبهمات ومقدرات ، فمشتقات ، ثم ما عدا ذلك من أسماء الأمكنة . يجعل القسم الأول صريحًا في الإبهام ، واللفظ مسمى به شقه الأول ، أما المقدر فيذكر فيه أنه لا يخلو عن إبهام ، ويفسر ذلك بما يفسر به المبهم من المكان .

(١) ابن يعيش ، شرح المفصل : ٤ ـ ١٠٨ ، وانظر : ٤ ـ ٨٦ .
(٢) المبرد ، المقتضب : ٢ ـ ٥٣ .
(٣) المبرد ، المقتضب : ٣ ـ ١٧٥ .
(٤) ابن أبي الربيع ، البسيط : ١ ـ ٤٩٢ .

والثاني وهو المشتقات فإنما هي مبهمةٌ إبهامَ المصدر حيث تكون من ألفاظ أفعالها ، ولهذا فإنه يذكر أمثلتها موصوفةً حتى تكون مختصةً غيرَ مبهمة .

أما القسم الثالث فإنه يذكر أمثلتها معرفةً بالأداة ، ويذكر منها : الدار والحانوت والمسجد، وهي إن لم تدل على ذات أو مسمى فهي ظرف يجب سبقه بحرف الجر.

تبعًا للدراسة السابقة للظروف وعلاقتها بالإبهام وما يتصل به من تعبيرات ، يمكن لنا أن نقسم الظروف بنوعيها إلى خمسة أقسام :

أولها : ظروف ليس لها هيئة ولا حدود ، ولا تبين إلا بما تضاف إليه مثل : حين، وقت، زمن ، قبل ، بعد ، وأسماء الجهات الست وما في معناها ...

وهذه تكون مبهمة .

ومنها (الآن) فإنها لما أريد بها المعرفة ألبتة لزمت أداة التعريف ، أما علةُ بنائه فلإبهامه، ووقوعه على كل حاضر من الأزمنة ، فإذا انقضى لم يصلح له .... [(١)] .

ثانيها : ظروف تدل على مقدر ، لكن هيئته وحدوده يمكن أن تتغيرَ بالتزحزح، أو التنقل غير المكافئ لمقداره .

نحو:ميل،ومتر،وكيلو متر ... إلخ،وهذه تكون مبهمةً . يذكر السيرافي

(١) يرجع إلى ابن يعيش ، شرح المفصل : ٤ ـ ١٠٤ .

في شرحه قولَ سيبويه : « لأنه وقت يقع في المكان » : « يريد أن الفعل يتعدى إلى ما كان مقدرًا مسافته من الأمكنة ، نحو الفرسخ ، والميل ، وذلك أن الفرسخ والميل وما أشبهه يصلح وقوعه على كل مكان بتلك

المسافة المعلومة المقدرة » [١] .

ووقوعها على كل مكان بقدرها يدل على إبهامها .

ويذكر ابن عقيل ، مختارًا إبهام المقادير :

« أما المقادير فمذهب الجمهور أنها من الظروف المبهمة ، لأنها ـ وإن كانت معلومة المقدار ـ فهي مجهولة الصفة ، وذهب أبو علي الشلوبين إلى أنها ليست من الظروف المبهمة لأنها معلومة المقدار ... » [٢] .

ثالثها : ظروف تدل على مقدر بحدود ، لكنه يمكن أن ينتقل من مسمى وقت إلى مسمى وقت آخر مماثل له في القيمة والموقع الزمني ، ويلحظ أن وقته ليس ثابتًا في هيئته وقَدْره .

نحو : عصرًا ، وظهرًا ، وصباحًا ، وغداة ، وعشية ، واليوم ، وأمس، وغدًا... إلخ .

وهذه الظروف يبدو فيها صفة التنقل من يوم إلى آخر ، لذا فإنني أرى أنها مبهمة ، ونستنتج إبهامها من قول سيبويه :

« ومن العرب من يقول : اليومَ يومُك ، فيجعل اليوم الأول بمنزلة (الآن)،لأن الرجل قد يقول:أنا اليومَ أفعل ذاك ،ولا يريد يومًا بعينه [٣] .

فالتشبيه بالآن ، والتنصيص على عدم إرادة يوم بعينه يؤكدان إبهام هذه الظروف.

---

(١) سيبويه ، الكتاب ، ١ ـ ٣٦ / السيرافي ، شرحه للكتاب ، هامش (٢) : ١ ـ ٣٦ .
(٢) شرح ابن عقيل : ٢ ـ ١٩٦ .
(٣) سيبويه ، الكتاب : ١ ـ ٤١٩ .

رابعها : ظروف مشتقة مما يدل على زمن على صيغتي: مَفْعَل أو مَفْعِل ، بفتح العين وكسرها .

أو صيغة اسم المفعول لغير الثلاثي .

نحو : مكان ، ومنزل ، وممشى ، وموعد ، ومُسْتَقْبَل .... إلخ .

وهذه تكون مبهمةً إبهامَ المصادر .

خامسها : ظروف محدودة متمكنة ، تدل على وقت معين ، أو مكان محدود ، لكل هيئته وحدوده ، وقد تتكرر في مسميات إلا أن التكرر ليس بمثابة الانتقال ، لأنه تكرار وليس انتقالًا .

ذلك نحو : البيت ـ الدار ـ المنزل (المكان الذي يعطي مدلول الدار أو البيت، وليس مشتقًا من المنزل) ...

والخميس ، والجمعة ...

وهذه ليست مبهمةً ، وتسبق بحرف الجر ، أو تكون معرفة بالأداة .

لكن سيبويه يذكر في مثل هذه الظروف :

« وقد قال بعضهم : ذهبت الشام يشبهه بالمبهم ، إذ كان مكانًا يقع عليه المكان والمذهب، وهذا شاذ ، لأنه ليس في ذهب دليل على الشام ، وفيه دليل على المذهب والمكان.

ومثل ذهبت الشام : دخلت البيت ... » (١) .

---

(١) سيبويه ، الكتاب : ١ ـ ٣٥ ، ٣٦ .

وبعد أن ذكر أن الفعلَ يتعدى إلى ما كان وقتًا في الأمكنة ، كما يتعدى إلى ما كان وقتًا في الأزمنة ، لأنه وقتٌ يقع في المكان ، ولا يختص به مكانٌ واحد ، كما أن ذاك وقتٌ في الأزمان ، لا يختص به زمنٌ بعينه ، قال: « وكذلك ينبغي أن يكون إذْ صار فيما هو أبعدُ، نحو: ذهبت الشام » [1] .

(١) سيبويه ، الكتاب : ١ ـ ٣٦ .

المدح والذم

يجعل النحاةُ الفاعل في المدح والذم دالاً على الجنس ، فهو لفظ عام ، فيه معنى العموم، حيث تكون جملة المدح وجملة الذم ، ثم يخصص أحد أفراد هذا الاسم العام ، أو الدال على الجنس ، فيكون المخصوص بالمدح أو الذم .

وبين معنى العموم أو لفظ الجنس وبين الإبهام علاقة رابطة .

فها هو ذا المبرد يجعله دالًا على الجنس في قوله :

« فالرجل ـ وهو فاعل نعم وبئس ـ وما ذكرت لك مما فيه الألف واللام دال على الجنس» (١) .

ولكنه يصرح بإبهامه رابطًا بينه وبين ما ذكرنا من مبهم العدد واسم التفضيل، ذلك في قوله :

« وأما وقوعها ـ أي : نعم وبئس ـ على المضمر الذي يفسره ما بعده ، فهو قوله: نعم رجلاً أنت ، وبئس في الدار رجلاً أنت ، ونعم دابةً دابتك ، فالمعنى في ذلك : أن في (نِعْمَ) مضمرًا يفسره ما بعده ، وهو هذا المذكورُ المنصوب ، لأن المبهمةَ من الأعداد وغيرِها إنما يفسرها التبيين ، كقولك : عندي عشرون رجلًا ، وهو خير منك عبدًا ، لأنك لما قلت : عشرون ،

(١) المبرد ، المقتضب : ٢ ـ ١٤٠ .

أَبْهَمْت ، فلم يَدْر على أي شيءٍ هذا العدد وقع ؟ فقلت : رجلًا ونحوه ، لتبين نوع هذا العدد ،وهو خير منك عبدًا، لأنك إذا قلت: هو خير منك ، ولم يَدْرِ فيم فَضَّلْتَه عليه ؟ ، فإذا قلت : أبًا ، أو عبدًا ، أو نحوه ، فإنما تفضله في ذلك النحو ، فكذلك (نعم)»[(١)] .

لا جدال في أننا نجري معنى الإبهام ولفظه الذي ذكره المبرد في فاعل (نعم وبئس) المضمر المفسر بمنصوب بعده على ما جاء من صور لفاعلهما . إلا أنه مرةً يستخدم لفظ الجنس ، وأخرى يستخدم لفظ الإبهام .

ويجعله ابنُ الأنباري لفظًا عامًا . حيثُ يذكر في علة كون فاعل (نعم وبئس) اسمَ جنس في وجهٍ من وجهين : « أن (نعم) لَمَّا وضعت للمدح العام ، و(بئس) للذم العام ، خُصَّ فاعلُهما باللفظ العام»[(٢)] .

وأرى أنه يقصد باللفظ العام اللفظ الذي فيه معنى الإبهام ، حيث يقصد بالعمومية هنا التنقل من مسمى إلى مسمى،وإطلاقُه على كل شيء ، ألا ترى أنه يذكر أن الفعلين وضعًا للمدح والذم العامَّيْن ، والمدح والذم صالحان لكل مسمى ، ويقعان لكل شيء، فكذلك مقصوده باللفظ العام للفاعل ، حيث يصلح لكل فرد يحويه لفظه أو دالته .

ونجد من النحاة من يفسر في وضوح معنى الجنس في فاعل فعلى المدح والذم بما يفسر به الإبهامَ في المبهمات ، فهذا هو ابنُ الخشاب يذكر : « فهذه الأسماء المرتفعة بنعْم وبئْس أسماءُ أجناس لا تخصُّ شخصًا دون شخص ،

(١)المقتضب : ٢ ـ ١٤٢ / وانظر ، ابن يعيش ، شرح المفصل : ٣ ـ ١١٨ .
(٢) ابن الأنباري ، أسرار العربية : ١٠٤ .

وتعريفُها تعريفُ الاستغراق ، أعني استغراق الجنس ، لا تعريفُ العهد الذي يكون للشخص المعيَّن المعهود ، لأن موضوعها في هذا الباب يقتضي ذلك دون غيره ، وذلك أنك لَمَّا قصدت مدح زيد في قولك : نعم الرجل زيدٌ ، وأردت المبالغة في مدحه ، مَدَحْتَ الجنس كله ، وأبْهَمْتَ ذكرَه ، وطويْتَهُ فيه، ثم اختَصَصْتَه من بعد ذلك بالذكر وعيَّنْتَه »[١] .

ومعنى الإبهام في فاعل (نعم وبئس) يكمن في أنه اسم عام لا يختص بفرد معين من جنسه ، وإنما يسرى معناه على كل الأفراد ، وهو بهذا يتنقل من مسى إلى مسمى ، ولزم هذا الإبهام حتى يفيد معنى المدح أو معنى الذم ، ثم يخصص من اللفظ العام أحد أفراده مذمومًا أو ممدوحًا ، فمعنى الإبهام في المدح والذم كمعناه في التعجب ، كما ذكر المبرد سابقًا . حيث يتطلب المعنيان إبهامًا ليكون ذلك مدعاة للتهويل المناسب للمعنيين .

والإبهام واضح وثابت فيما إذا كان المدح والذم باستخدام (حبذا ولا حبذا) ، فإنهما كانا في الأصل حبذا الشيء ، ولا حبذا الشيء ، لأن (ذا) اسمٌ مبهم يقع على كل شيء، فإنما هو : حب هذا ... [٢] ، ففيه إبهام اسم الإشارة ، إلى جانب الإبهام الموجود في معنى المدح والذم .

---

(١) ابن الخشاب ، المرتجل : ١٣٩ ـ ١٤٩ .

(٢) ارجع إلى المبرد ، المقتضب : ٢ ـ ١٤٣ .

أسماء أخرى مبهمة

في هذا الجزء من البحث أحاول أن أنبه إلى علاقة بعض الأسماء الملتقطة من كتب النحاة بالإبهام ، سواء أكان ذلك من طريق التصريح به أو التلميح إليه ، أو ذكر ما يتضمنه، أو ما يؤدي إليه .

مثل ، وغير ، وشبه ، وسوى ، وبيد

يصرح بإبهام (مِثْل) في قوله سيبويه : «أنك إذا قلت لي مِثْلُهُ ، فقد أبْهَمْتَ ، كما أنك إذا قلت : لي عشرون فقد أبهمت الأنواع ... ثم يذكر: فكذلك (مثله) هو مبهم يقع على أنواع: على الشجاعة ، والفروسة ، والعبيد ، فإذا قال : (عبدا) فقد بَيَّن من أي أنواع المثْلُ، والعبد ضرب من الضروبِ التي تكون على مقدار المثل .... »[(١)] .

ويقرن النحاة (غير) بـ (مثل) في جانب «أن معناه لا يتم إلا بمضاف إليه»[(٢)] .

وما نقْصُ الدلالة إلا إبهام ، ويصرح ابنُ هشام بإبهام (غير) ، ويجعلها كـ (قبل وبعد) في الإبهام والقطع عن الإضافة ونية المضاف إليه[(٣)] ، ويصرح ابن يعيش بإبهام الثلاثة ـ غير وشبه ومثل ـ ، حيث يذكر أنها

(١) سيبويه : الكتاب : ٢ ـ ١٧٢ .
(٢) ابن عقيل ، المساعد شرح التسهيل : ٢ ـ ٣٦٢ ، السلسيلى ، شفاء العليل : ٢ ـ ٧٢١ .
(٣) شرح التصريح : ٢ ـ ٦٠ .

تضاف إلى المعارف ، ولم تتعرف بذلك للإبهام الذي فيها، وأنها لا تختص واحدًا بعينه ... فإذا قلت : مثلك ، جاز أن يكون مثلك في طولك وفي لونك وفي علمك ، ولن يُحاط بالأشياء التي يكون بها الشيء مثل الشيء، فلذلك من الإبهام كانت نكرات [(١)] .

كما يذكر السيوطي شدة إبهام : مثل ، وغير [(٢)] .

وإبهام (غير) يستوجب إبهام (سوى) ، وكذلك : بيد .

---

(١) ابن يعيش ، شرح المفصل : ٢ـ ١٢٥ .

(٢) السيوطي ، همع الهوامع : ١ـ ٢٥٠ .

(ما) في غير الجزاء والاستفهام

يعلل لمجيء (ما) نكرة ، و(بعوضة) وصفا لها ، على أن تكون (ما) في موضع البدل من (مثلًا) في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ۚ ﴾ [البقرة : ٢٦] ، بأن ذلك لا يبعد ههنا لأن (ما) اسم عام قربت في الإبهام والعموم من (ذا) ، وحكم هذه الأسماء أن تبين بأسماء الأنواع [(١)] .

كما يصرح المبرد بإبهام (ما) في غير الجزاء والاستفهام ، لمشاركتها إياهما في الإبهام ، ذلك في نحو القول : إني ممَّا أفعلُ ، فالمعنى : إني من الأمر أن أفعلَ ، وتقول : إني مما أفعل، على معنى : ربما أفعل [(٢)] .

وأنوه إلى أن مثل هذه الأسماء التي تستخدم في الشرط والاستفهام إنما هي مبهمة في كل وجوهها من الاستخدام اللغوي، ذلك نحو؛ مَنْ ، وما ، ومهما ، ومتى ، وأين ، وحيث، وكيف ، وأي ... إلخ .

---

(١) ابن يعيش ، شرح المفصل : ٤ ـ ٣ .
(٢) المبرد ، المقتضب : ٣ ـ ١٧٤ .

ما يلزم الإضافة

أرى أن كل ما يلزم الإضافة أو تغلب عليه إنما هو مبهم ، ذلك لما يأتي :

أ ـ كثير من الأسماء التي ذكرناها فيما سبق من أقسام إنما كان إبهامها من لزومها الإضافةَ ، أو كانت الإضافةُ مما يزيل إبهامها .

ب ـ ما ذكر من أسماء في الصفحات السابقة من هذا القسم مما هو متوغل في الإبهام يذكر في ملازمة الإضافة .

جـ ـ لم يستطع النحاةُ أن يتخلصوا من الربط بين الإضافة والمبهمات في إزالة إبهامها وتفسيرها وتوضيح مدلولها .

د ـ الإضافة تعيين أو تحديد وتخصيص ، وهذه المعاني مما يزيل الإبهام .

وفي هذا الجزء أحاول ذكرًا للأسماء الملازمة للإضافة ، أو تغلب عليها الإضافة .

منها [(١)] : أي ، وبعض ، وكل وكلا .

أما (أي) فإنها اسم مبهم يقع على كل شيء ممن يعقل وما لا يعقل من حيوان وغيره ، فافتقر إلى الإضافة للإيضاح .

وفي هذا المقام والتعليل يذكر : بعض ، وكل ، وكلا .

وكذلك يذكر : ذو ، وقد ، وقط ، وحسب ، والثلاثة بمعنى واحد .

(١) ابن يعيش ، شرح المفصل : ٢ ـ ١٢٩ ، ١٣٠ .

وكذلك : بيد، وقيد ، وقدا ، وقاب ، وقيس [١] .

ومما لازم الإضافة[٢] :

ما مر في الظروف ، والمصادر ، كسبحان وبَلْه (المعرب) ، والقسم : كعمرك الله، وقعيدك الله ....

ومنها : حُمَادي ومعناها الغاية ، وقصارى ، ووَحْد ، ذو وفروعه ، وأولو وأولات.

ومما يضاف لفظًا لا معنى [٣] آل ، وكل ، وبعض ، وأي .

وأضيف للفعل (آية) بمعنى علامة مع ما المصدرية أو النافية ، ودونهما تشبيهًا لها بالظرف.

و (ذو) إلى الفعل كذلك في قولهم : اذهب بذي تَسْلم .

كما أنه مما يلزمه الإضافة ألفاظُ التوكيد في مواضع التوكيد ، لأنها لا تؤدي مدلولها من الإعادة والتكرير أو التوكيد إلا من خلال الإضافة إلى المؤكد ، إما إلى الضمير العائد عليها، وهو لغالب ، وإما إلى لفظه .

وكذلك من البدل ما يلزم إضافته ، وهو ما دل على جزء في المبدل ، منه سواء أكان جزءًا معنويًا أم ماديًا ، وهو بدل الاشتمال وبدل البعض من الكل ، والبدل المباين إذا تضمن الجزئية .

---

(١) يرجع إلى: ابن عقيل ، المساعد شرح التسهيل: ٢ ـ ٣٤٠ : ٣٤٦ / السلسيلي ، شفاء العليل : ٢ ـ ٧٠٨ : ٧١٠ .

(٢) يرجع في ذلك إلى : كتاب النحو العربي ٤ ـ ٣٢٤ وما بعدها .

(٣) السيوطي : الهمع : ٢ ـ ٥٠ ، ٥١ .

كما أن صاحبَ النحو الوافي يذكر [(١)] أن «اللفظَ المتوغلَ في الإبهام هو الذي لا يتضح معناه إلا بما يضاف إليه ، وإنه في أكثر الأحوال لا يستفيد من المضاف إليه تعريفًا إلا بأمر خارج عن الإضافة كوقوع (غير) بين ضدين معرفتين ... » .

ويذكر إضافة إلى ما سبق من بعض الأسماء :

شَبَهك ، ضرْبك ، تَرْبك ، نَحْوك ، نِدّك ، وكلها بمعنى : نظيرك في علم أو سن أو نحوهما ، خِدْنُك ، بمعنى : صاحبك ، شَرْعك ، قَدْك ، قَطْك ، والثلاثة بمعنى : حسْبك...

وأنوه إلى أن (كَمْ) الخبرية تضاف إلى مميزها ، وتعمل فيه عمل كل مضاف [(٢)] .

ومما تغلب عليه الإضافة ما ذكره الصيمري [(٣)] من : شبيه ، وخدين، ومعاذ ، وذو،وذات.

---

(١) عباس حسن ، النحو الوافي : ٣ـ ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ .
(٢) ابن يعيش ، شرح المفصل :٤ ـ ١٣٤ .
(٣) الصيمري ، التبصرة والتذكرة : ١ ـ ٢٨٣ .

الأسماء الستة

ربما أفردت لها دراسة خاصة لأنها بابٌ نحوي ، وربما كان حول بعض الأسماء بها جدال في مدلول الإبهام .

لم يذكر النحاةُ علاقة بين الأسماء الستة والإبهام ، ولكننى أورد هنا نصين :

أحدهما : يبين علة إعراب الأسماء الستة بالحروف دون الحركات ، والآخر يبين أنها من الأظهر أن تكون على حرفين .

أما أولهما : فهو قول الصيمري :

« وإنما جعلوا تغييرها بالحروف دون الحركات ليكون ذلك توطئة لما يأتي من التثنية والجمع، وكانت هذه الأسماء أولى بالتوطئة من غيرها ، لأن الإضافة تلزمها في اللفظ والمعنى ... »[١] .

وأما الآخر فهو قول السُّهَيْلى :

«وأما (ذو مال) فكان الأظهر فيه أن يكون حرفُ العلة حرف إعراب ، وأن يكون الاسم على حرفين،كما هو في بعض الأسماء المبهمة كذلك ... »[٢].

أنوه من النصين السابقين إلى فكرتين :

(١) التبصرة والتذكرة : ١ ـ ٨٤ .

(٢) نتائج الفكر : ١٠٤ .

أولاهما : أن الأسماء الستة ملازمة للإضافة في اللفظ والمعنى ، وهي في حالتها هذه من التركيب اللغوي ، فهي لا تستغني عن الإضافة . وإن كان بعضها يستغني عن الإضافة بأداة التعريف أو التنوين .

إلا أن مثل (ذي) ملازم للإضافة لفظًا ومعنى ، كما ذكر سابقًا .

ثانيتهما : حرص السُّهَيْلي على ذكر الأسماء المبهمة ، وقرن الأسماء الستة بها في البناء على حرفين .

ثم أنوه إلى نتيجتين من الفكرتين :

أولاهما : لا يتضح معنى الأسماء الستة أو مدلولُها المحدد المفسر إلا من خلال ما تضاف إليه ، فهي أسماء عامة مبهمة ، وضعت لأداء الدلالة على ما فيها من مدلول من خلال الإضافة .

فالاسم (ذو) بمعنى (صاحب) موضوع للدلالة في صحبته على كل شيء من إنسان وحيوان ونبات وجماد ، حيث يقال، ذو أهل، وذو مروءة ، وذو عقار ، وذو مال ، وذو أرض ... إلخ .

ولا يتضح مدلولُ الأب والأخ والحم ، وفي ، والهن ، إلا من خلال الإضافة ، وهي بهذا الملفوظ الذي ذكرته الآن تدل على مدلول عام ، فهو مبهم يلزمه التخصيص بالإضافة.

ثانيتهما : هل لنا أن نفكرَ في شق من الإبهام نسميه: الشبيه بالمبهم ؟ ، حيث نجد أن هناك ألفاظًا تستخدم في تراكيبَ لغويةٍ دالة على معنى عام مقصود به الحديثُ والإخبار.

ولكنه إذا قصد بها التحديد الذاتي أو تخصيصها أو بيان حدودها فإنه يجب أن تعرفَ أو تضاف.

من ذلك ما ذكره صاحب النحو الوافي من أن النحاةَ قد اختلفوا في بعض الأسماء،مثل:داخل ـ خارج ـ ظاهر ـ باطن ـ جوف الدار ـ جانب ، وما بمعناه: مثل: جهة ، وجه ، كنف ، مكان ، ناحية ، أمام ، وراء ، جهة ، وهو كل ما لا يدل على حقيقته بنفسه، وإنما تعرف حقيقته بما تضاف إليه ، فكثير من النحاة يمنع نصب هذه الكلمات على الظرفية المكانية لعدم إبهامها ، ويوجب جرها بالحرف : في ، وفريق يجيز ، ويرى أن هذا هو الأوجه لما فيه من تيسير ... لأن تلك الكلماتِ الدالةَ على المكان لا تخلو من إبهام ، فهي شبيهة بالمبهم ، وملحقة به [(١)] .

وهل لنا أن نلحق بشبه المبهم :

ـ أسماء الأجناس ، فهي أسماء تنتقل من فرد إلى فرد في نطاق الجنس ، حيث لا تخص مسمى واحدًا من بنى الجنس الدالة عليه ، وأخص اسم الجنس الإفرادي بقسميه : السوائل وما يشبهها ، والمصادر ، واسم المفرد الجنسي [(٢)] ، نحو قوله تعالى : ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾ [العصر:٢] .

ـ الصفات ، سواء أكانت مشتقة أم منسوبة .

فهي صالحة للتنقل من شخص إلى آخر ، كما أنها مبهمة لا تبين إلا من خلال موصوفها.

(١) عباس حسن ، النحو الوافي : ٢ ـ ٢٥٧ .
(٢) إبراهيم بركات ، اسم الجمع واسم الجنس في اللغة العربية ص ٤٣ : ٤٨ ، بحث منشور بمجلة آداب المنصورة ١٩٨٦ .

هذا إلى جانب أن المنسوب يطلق على كل ما يقع تحت المنسوب إليه، نحو : المصرى أو السعودي أو العربي ... أو غير ذلك ، وكذلك : المائي ، والهوائي ...

ـ الأسماء الستة ، عدا (ذو) ، فهي ملازمة للإضافة والإبهام وقد فسرنا ذلك سابقًا.

ـ بعض الكلمات العامة التي يمكن أن تنتقل من مسمى إلى مسمى ، كألفاظ القرابة: أم، خال ، عم ، أخت ، خالة ... إلخ .

وهي تدل على معنى ، وذات .

فما تدل عليه من معنى هو الدلالة الكامنة فيها من الدلالة المعنوية لألفاظها كالأمومة والخئولة والعمومة ... إلخ . وما تدل عليه من لفظ ؛ إما أن يكون عامًا فهو مبهم . كأن يقال ؛ الأم ذات قلب رحيم .

وإما أن تخصص ، ويكون من طريق الإضافة ، وتكون مبهمة تتحدد بالإضافة .

ـ كل ما لا يتحدد إلا من خلال الإضافة .

ومما يؤيد هذه الفكرة ، أو هذا الاتجاه ، ما يمكن أن نتلمسَه من قول سيبويه في لزوم الإضافة بعضَ الأسماء : من (اسم التفضيل ، وأب ، والصفة المشبه ، وأي ...) حيث يذكر :

« ولا تستطيع أن تفرد شيئًا من هذه الأسماء الآخر ، لو قلت ؛ هذا رجل خيرٌ ،وهذا رجل أفضلُ، وهذا رجلٌ أبٌ ، لم يستقم ولم يكن حسنًا .

وكذلك أيٌّ ، لا تقول : هذا رجلٌ أيٌّ .

فلما أضفتهن ، وأوصلت إليهن شيئًا حَسُنَّ وتَمَكْنَ به ، فصارت الإضافة ، وهذه اللواحق تُحسِّنُه ... » (١) .

ـ لما سبق فإنني أرى أن كل ما لا يتضح مدلوله ولا يبين مفهومه إلا من خلال النسبة إلى غيره ، والإضافة إلى لفظ آخر فإنه يدخل في نطاق الشبيه بالمبهم .

وأجعله شبيها حيث يمكن أن يتصرف ويتعرف ، وينقطع عن الإضافة لفظًا ما دام محدد الجهة معرَّفها ، بخلاف ما سبق ذكره من مبهمات ملازمة للإضافة .

---

(١) سيبويه ، الكتاب : ٢ ـ ٢٥ .

الحـــــــــروف

أستطيع أن أذكر في إيجاز أن الحروفَ مبهمة في دلالتها ومعانيها ، ولأنها كلمات في اللغة فقد ذكرتها في قسم خاص ، ونظرت إليها من حيثُ دلالةُ الإبهام فيها .

وإذا كان الحرفُ « كلمة دلت على معنى في غيرها » (١) ، فإن هذا التعريفَ من النحاة يدل على مدى إبهامها ، فمعناها منسوب إلى غيرها ، لكنها تدل على معنى بذاتها ، يذكر ابنُ يعيش :

« قولهم ما دل على معنى في غيره أمثل من قول من يقول : ما جاء لمعنى في غيره، لأن في قولهم ما جاء لمعنى في غيره إشارة إلى العلة ، والمراد من الحد الدلالةُ على الذات لا على العلة » (٢) .

والإبهامُ الكامنُ في الحروف يبدو من أن مدلولَـها يكون فيما لحق بها ، سواءٌ أكان اسمًا أم فعلا .

كما أنه يمكن تنقلُها من مسمى إلى مسمى ، فهي لا تختص بمسمى دون مسمى ، بل تتنقل بين الأشياء ، ويبدو ذلك في الحروف : في ، وإنَّ ، ولا ، وهمزة الاستفهام ... إلى غيرها.

فالحروفُ مفتقرةٌ في بيانها إلى ما بعدها .

---

(١) يرجع إلى : ابن يعيش ، شرح المفصل : ٨ ـ ٢ .
(٢) ابن يعيش ، شرح المفصل : ٨ ـ ٢ .

وتتوزع الحروف أبواب : الجر ، والنفي ، والنهي ، والاستفهام ، والشرط ، والجواب، والعطف ، والتحضيض ، والاستقبال ، والتوكيد ، والنداء ، والاستثناء ، والتفسير، والمصدرية ، والتقريب ، والتعليل ، والردع ، والتمني ، والقسم ، والإنكار ، والوقف .

والحروف ـ في إيجاز ـ عن طريقِ الذكرِ فقط معتمدًا في ذلك على شرحِ ابن يعيش[١] ، هي:

ـ حروف الجر :

مِنْ ، وإلى ، وحتى ، وفي ، والباء ، واللام ، ورُبَّ ، وواو القسم ، وتاء القسم ، وهذه حروف ملازمة للحرفية .

على ، وعَنْ ، والكاف ، ومُذْ ، ومُنْذُ ، وهذه قد تقع أسماء حيث تسبق بحروف جر.

حاشا ، وعدا ، وخلا ، وهذه قد تكون أفعالاً .

وكذلك (كي) في قولهم : كَيْمَهْ ؟ من حروف الجر ، بمعنى : لِمَهْ ؟

ـ الحروف الناسخة ، أو : الحروف المشبهة بالفعل ، أو : حروف التأكيد ، حيث لمست فيها جميعًا معنى التوكيد ، إلى جانب ما قد تتضمنه من مدلول آخر[٢] ، وهي[٣] .

(١) من يرد تفصيلا فليرجع إلى المرجع السابق : الجزء الثامن والجزء التاسع .
(٢) ينظر : إبراهيم بركات ، الجملة العربية ، القسم الأول : ١٠٠ : ١٠٦ .
(٣) يرجع إلى : الكتاب : ١ ـ ٢٣ ، ٢ ـ ١٢٣ / المفصل للزمخشري : ٢٧ ، ٧٣ / ابن مالك ، التسهيل: ٦١ / ابن عصفور ، المقرب : ١ ـ ١٠٦ / الأزهري ، شرح التصريح : ١ ـ ٢١٠ / المرادي : الجني الداني : ٤٠٣ / السيوطي ، الهمع : ١ ـ ١٣٢ .

إنَّ ، وأنَّ ، ولكنَّ ، وكأنَّ ، وليْتَ ، ولَعلَّ .

وقد ألحق بها بعضُ النحاة : عَسَى ، حيث جعلوها تماثل (عَلَّ) معنى وعملاً [١] ، فهي ـ حينئذ حرف .

أما (عسى) المتصرفة ـ فهي بمعنى (اشتد) ، وهي فعل .

ويلحق بها عملا ومفيدة توكيد النفي (لا) النافية للجنس [٢] .

ـ حروف العطف ، وهي :

الواو ، والفاء ، وثم ، وحتى ، وأو ، وإمَّا ، وأم ، ولا ، وبل ، ولَكِنْ .

ـ حروف النفي ، وهي :

ما ، ولا ، ولم ، ولَـمَّا ، ولَنْ ، وإنْ (النافية) .

ـ حروف التنبيه ، وهي :

ها ، وأما ، وألا .

ـ حروف النداء ، وهي :

يا ، وأيا ، وهيا ، وأيْ ، والهمزة ، ووا .

حروف التصديق والإيجاب ، وهي :

نَعَمْ ، وبلى ، وأجَلْ ، وجيرِ ، وإي ، وإنْ ، بمعنى (نعم ، أو حقا) .

حروف الخطاب ، وهي :

الكاف في نحو : (ذاك ، وهاك ، ورويدك ، وأرأيتك ، وإياك) .

---

(١) ينظر : ابن هشام ، أوضح المسالك : ١ ـ ٣١٠ / الأزهري ، شرح التصريح : ١ ـ ٢١٣ .

(٢) يرجع إلى : سيبويه ، الكتاب : ٢ ـ ٢٧٦ ، ٢٨٠ ، ٢٩٩ / المبرد ، المقتضب : ٤ ـ ٣٥٩ ، ٣٦١/ ابن مالك : التسهيل ، ٦٧ / ابن هشام ، الجامع الصغير : ٦٩ / الأزهري ، شرح التصريح : ١ ـ ٢٢٩/ إبراهيم بركات ، الجملة العربية ، القسم الأول : ١٤٥ .

والتاء في نحو : (أنت ، وأنتِ ، وأنتما ، وأنتم ، وأنتن) .

والهاء في نحو : (إياه ، وإياهَا ....) .

والياء في نحو : (إياي ...) .

والنون في نحو : (إيانا ....) .

هذا على مذهب أبي الحسن ، ولكن الخليل يجعلها مع (إيَّا) أسماء في محل خفض بالإضافة إلى (إيا) (١) .

حروف الزيادة ، وهي :

إنْ ، وأنَّ ، وما ، ولا ، ومِنْ ، والباء .

وقد جعلها الزمخشري حروفَ صلة ، وفسرها ابنُ يعيش بأنها حروف زائدة ، ويعني بالزائد : أن يكون دخوله كخروجه من غير إحداث معنى ، والصلة والحشو من عبارات الكوفيين ، والزيادة والإلغاء من عبارات البصريين .

ولم يذكر الكافُ في مثل قوله تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ (٢) [الشورى : ١١] .

وقد أنكر بعضهم وقوع هذه الأحرف زوائد لغير معنى ، إذ ذلك يكون كالعبث ، والتنزيل منزه عن مثل ذلك ... ولكن ابن يعيش يرد على ذلك في قوله : « ليس المراد أنه قد دخل لغير معنى ألبتة ، بل يزيد لضرب

(١) ينظر : ابن يعيش ، شرح المفصل : ٨ـ ١٢٧ .
(٢) يرجع إلى : الأخفش ، معاني القرآن : ٢ ـ ٣٠٣ / ابن قتيبة ، تأويل مشكل القرآن : ٢٠٥ .

من التأكيد ، والتأكيد معنى صحيح »[(١)] .

ومن قبل ذلك ذكر سيبويه في قوله ـ عز وجل ـ : ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ﴾ [النساء: ١٥ ، المائدة : ١٣] قوله : « وهي لَغْوٌ في أنها لم تُحدِثْ إذْ جَاءَتْ شيئًا لم يكن قبل أن تجيءَ من العمل ، وهي توكيد للكلام »[(٢)] .

حرفا التفسير ، وهما :

أَيْ ، وأَنْ .

الحروف المصدرية ، وهي :

أَنْ ، وما ، ولو ، وكي ، وأَنَّ . وقد ذكرناها فيما سبق .

حروف التحضيض ، وهي :

لولا ، ولوما ، وهلا ، وألا .

وللولا ولوما معنى آخر يدخل في الشرط ، وهو امتناع الشيء لوجود غيره .

حرف التقريب ، وهو :

قد ، وقد يكون للتقليل ، وللتوقع .

حروف الاستقبال ، وهي :

سوف ، والسين ، وأنْ ، ولا ، ولَنْ .

وسائر حروف نصب الفعل المضارع ، حيث تفيد الاستقبال لزمن ما

---

(١) ابن يعيش ، شرح المفصل : ٨ ـ ١٢٨ ، ١٢٩ .

(٢) سيبويه ، الكتاب : ٤ ـ ٢٢١ / وانظر : ٣ ـ ٧٦ .

بعدها بالنسبة إلى ما قبلها ، وهي إلى جانب ما سبق من : أَنْ ولَنْ : كي ، وإذنْ ، واللامِ ، وحتى، وفاء السببية ، وواو المعية ، وأَو ، والواو ، والفاء ، وثم [١] .

حرفا الاستفهام ، وهما :

الهمزة ، وهل .

حروف الشرط ، وهي :

إن ، وإذ ما ، ولو ، ولولا ، ولوما .

قد تأتي (لو) لمعنى التمني ، و (لولا ولوما) للتحضيض ، وتلحق بها (أمَّا) ، ففيها معنى الشرط ، وهي حرف .

حروف الجواب والجزاء ، وهي :

إذن ، والفاء ، واللام .

حروف التعليل :

اللام ، وكي ، وفاء السببية ، وحتى .

حرف الرَّدْع والزجر :

كلاَّ .

اللامات ، وهي تأتي لمعاني :

التعريف ، وجواب القسم ، والتوطئة للقسم ، وفي جواب (لو ، ولوما) ، والأمر ، والابتداء ، والتفرقة بين (إن) المخففة و (إن) النافية ، والجر .

(١) انظر : إبراهيم بركات : الجملة العربية ، القسم الأول : ١٦٨ : ١٨٨ .

حرف التأنيث ، وهو :

التاء الساكنة .

التنوين .

كل هذه الحروف إنما هي مبهمات ، حيث تنتقل من مسمى إلى آخر ، ومعناها يظهر في غيرها من المسميات : أسماء وأفعالاً . ولا تدل على محدود بمفردها بلفظها .

القسم الثالث
المبهم من الأساليب

يتضمن :

- أسلوب الجزاء .
- التعجب .
- الاستفهام .
- تمييز النسبة .
- العطف بـ (أو) .
- تركيب (إمّا) .

الجزاء

الجزاء والإبهام

يصرح سيبويه بإبهام حروف الجزاء [١] ، ويربط المبرد بين الإبهام الموجود في الجزاء والاستفهام والتعجب ، في قوله :

« وكذلك الجزاء ، إذا قلت : ما تصنعْ أصنعْ ، لأنك أبهمته ، ولم تقصدْ إلى شيء واحد بعينه ، فالمعنى من الإبهام الذي يكون في الجزاء . والاستفهام كذلك هو التعجب... »[٢] .

ويضطر النحاة إلى ذكر ما في الجزاء من إبهام حينما يعرضون قضية عدم الجزاء أو الجزم بإذا ، وقضية المجازاة بـ (حيث) و (إذْ) ، فهذا هوالصيمري ، وهو الذي لا يذكر مصطلح الإبهام إلا مضطرا ، يذكره في قوله :

« ولا يجازي بـ (حيث) و (إذْ) و (إذا) بغير (ما) لأنها ظروفٌ تضافُ إلى الجمل ، فجعلت (ما) ملازمة لها لتمنعها من حكم الإضافة ، وتنقلها إلى باب الجزاء،لأن الإضافةَ توضحها،والمجازاةُ بابها الإبهام»[٣] .

ويفصل ابنُ الخشاب ذلك في قوله :

---

(١) يرجع إلى : سيبويه ، الكتاب : ٣-٦٠ .
(٢) المقتضب : ٣-١٧٣.
(٣) التبصرة والتذكرة : ١-٤٠٨.

« لما أرادوا أن يجازوا بهما - أنهما ظرفان يضافان إلى الجمل بعدهما ، فتكون تلك الجمل في موضع جر بهما ، كقولك في (حيث) : حيث تكون أكون ، وفي (إذ) ، نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِىٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ﴾ [الأحزاب : ٣٧] ، والجزاء بهما يقتضي الانجزام بعدهما ، والإضافة تمنع ذاك ، لأنها توضحها وتخصصها ، والجزاء يقتضي الإبهام ، فإذا دخلت (ما) عليهما ، رُكِّبَتْ معهما في الجزاء ، فأبْطَلَتِ الإضافة ، وفَصَلَتْهما عن الجملتين بعدهما » [١] .

ثم يذكر أن (ما) أبهمتهما ، وهيأتهما لأن يُشْرَطَ بهما[٢] .

وإبهام حروف المجازاة ، والجزاء يأتي من مدلولها ، يفهم هذا من تعليل المبرد لعدم المجازاة بـ (إذا) ، حيث يذكر :

« وإنما منع (إذا) من أن يجازي بها لأنها موقتة،وحروف الجزاء مبهمة ، ألا ترى أنك إذا قلت:إن تأتني آتك ،فأنت لا تدري أيقع منه إتيان أم لا ؟ وكذلك : من أتاني أتيته ، إنما معناه : إن يأتني واحد من الناس آته ...... ثم يذكر : فإذا قلت : إذا أتيتني وجب أن يكون الإتيان معلوما » [٣] .

فحقيقةُ الإبهام في الجزاء - كما يذكر المبرد - أنه لا يكون فيه تأكيد لوقوع الحدث ، أو تأكيد لارتباطه بشخص معين ، وبالتالي : ارتباط الحدث بزمن معين ، أو شيء معين ، أو حال معينة ، أو مكان معين .

(١) المرتجل : ٢٧٣.
(٢) يرجع إلى : ابن الخشاب ، المرتجل : ٢٧٤.
(٣) المقتضب : ٢-٥٤ .

وحقيقةُ الجزاء أن المدلولَ الكامن فيه تتضح فيه كل خصائص الإبهام . فالتركيب الشرطي ارتباط بين معنيين ، وتعلقهما ببعضهما بواسطة أداة حرف أو اسم ، تؤدي مدلولا خاصا بها .

المعنيان المتعلقان ببعضهما يرتبطان بمراعاة دلالة أداة الشرط الرابطة . دون تخصيص أو تحديد أو تعيين ، فهو بمثابة العرف العام ، أو القانون الطبيعي ، أو غير ذلك مما يعطي صفة العمومية ، فلا يختصان بزمن دون زمن ، أو مكان دون مكان ، أو مسمى دون مسمى ، أو حال دون حال ، أو حدث دون حدث ، والإبهام يكمن في التنقل بأسلوب الشرط بين هذه الأنواع ، وبين كل الأجناس .

وكذلك الأداة الرابطة ، وإن كانت حرفا فهي مبهمة ، وإن كانت اسما فهو مبهم لا محالة ، حيث لا يكمن فيه معنى التخصيص ، وإنما فيه معنى العمومية التي تعطي معنى الإبهام .

وليس تعليلُ النحاة السابقُ لعدم الجزاء بالظروف دون (ما) بسبب الإبهام بمقنع ، إذ أن هذه الظروفَ مبهمة في الجزاء وغيره ، سواء أألحق بها (ما) أم لم تلحق بها .

ولكن المعقولَ والمقبولَ هو المعنى الكامن في الجزاء .

ولهذا فإن لنا أن نلحقَ بالجزاء ما دل على معناه ، نحو ما يفيد العموم كـ (كل) ، ففيها معنى الإبهام وسيوضح في موضعه ، و « الذي » وما يأتي منه ، وقد وضحناه في الأسماء الموصولة .

بل إن معنى الإبهام كامن في هذه الظروف (إذا ، وإذْ ، وحيث) إذا لم يجاز بها ، حيث تربط بين معنيين أو حدثين يتعلقان ببعضهما دون تحديد لزمنهما ، فعندما أقول ، إذا أتيتني آتيك ، فإن زمن إتياني يكون مرتبطا بزمن إتيانك ، وهو بالضرورة غير محدد ، فقد يتم في أي وقت ، لذا كان الإبهام في هذه الظروف .

لذا فإن الإبهامَ كامن في معنى الجزاء .

وألحق بإبهام الجزاء ما فيه معنى الجزاء ، وهو المعبر عن العموم أو الكل في أسلوب خبري باستخدام أسماء الصلات ، أو باستخدام ما يدل على العموم [١] .

نحو ، الذي يأتينا فمكرم ، كلٌّ يموت ـ حيث الانتقال من مسمى إلى آخر ، وعدم تخصيص الأسلوب بمسمى واحد ، كما أن الإبهامَ كامنٌ في مدلولِ الجملةِ بكاملها .

(١) يرجع إلى : سيبويه ، الكتاب : ١-١٣٩ ، ففيه علاقة مثل هذه الأسماء بالجزاء .

التعجب

التعجب والإبهام :

تبدو دلالةُ الإبهام في أسلوب التعجب فيما يحتاج إليه من تفسير وتوضيح لجهة التعجب ، فيذكر سيبويه :

« ومع هذا أيضًا أنك إذا قلت : وَيْحَهُ ، فقد تَعَجَّبْتَ وأبْهَمْت من أي أمور الرجل تَعَجَّبْتَ ، وأيِّ الأنواع تَعَجِّبْتَ منه ، فإذا قلت : فارسا وحافظا فقد اختصصت ، ولم تُبْهِم، وبَيَّنْت في أيِّ نوعٍ هو .... » [(١)] .

كما يربط سيبويه بين الإبهام في التعجب ، والإبهام في المدح والذم فيذكر :

« وما انتصب في هذا الباب فإنه ينتصب كانتصاب ما انتصب في باب حسبُك به وويحه، وذلك قولهم : نعم رجلًا عبد الله ، كأنك قلت : حسبُك به رجلا عبدُ الله ، لأن المعنى واحد » [(٢)] .

كما أن المبردَ يذكر الإبهام في أسلوب التعجب ، لكنه يحدده في فاعل التعجب ، فيذكر : « هذا باب الفعل الذي يتعدى إلى مفعول ، وفاعله مبهم ، ولا يتصرف تصرف غيره من الأفعال ، ويلزم طريقة واحدة ، لأن المعنى لزمه على ذلك ، وهو باب التعجب » [(٣)] .

---

(١) سيبويه ، الكتاب : ٢-١٧٤ .

(٢) الكتاب : ٢-١٧٥.

(٣) المبرد ، المقتضب : ٣-١٧٣.

وإن قصر المبرد في الفقرة السابقة الإبهام على فاعل التعجب فإنه يعود فيربط بين الإبهام في أسلوب التعجب والإبهام في أسلوبي الجزاء والاستفهام ، فيذكر : « فالمعنى من الإبهام الذي يكون في الجزاء والاستفهام كذلك هو التعجب ، لأنك إذا قلت : ما أحسن زيدا ، فقد أبهمت ذاك فيه ، ولم تخصصه » (١) .

فالإبهام واضح من قوله السابق في أسلوب التعجب جملة ، حيث يكون الحُسْنُ معنى عاما له جهات عديدة يحتاج إلى تخصيص وتفسير وتوضيح ، ولكنه طبيعة التعجب ، فهو باب إبهام وإخفاء (٢) .

وفي هذا المقام أو المعنى يذكر ابنُ الأنباري في علة زيادة (ما) في التعجب قوله :

« لأن (ما) في غاية الإبهام ، والشيء إذا كان مبهما كان أعظم في النفس لاحتماله أمورا كثيرة » (٣) .

وفي تقديرِ النحاة لمعناها واختلافِهم حوله دليلٌ على كونها مبهمة (٤) ، حيث يذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى أنها بمعنى شيء ، ويذهب بعضُ النحويين من البصريين إلى أنها بمعنى (الذي) (٥) .

---

(١) المقتضب : ٣-١٧٣ .

(٢) ينظر : ابن الخشاب ، المرتجل ١٤٦ .

(٣) ابن الأنباري : أسرار العربية : ١١٢ .

(٤) يرجع في ذلك إلى : سيبويه ، الكتاب : ١-٧٢ ، ٧٣ ، المبرد ، المقتضب : ٤-١٧٣ ، ابن الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٨١ ـ ٩٥ ، أسرار العربية : ١١٣ ـ ١٢٥ ، ابن يعيش ، شرح المفصل : ٧/ ١٤٨ .

(٥) ابن الأنباري ، أسرار العربية : ١١٢ ، وارجع إلى : سيبويه ، الكتاب : ١-٧٢ .

كما أنها عند سيبويه غير موصولة ولا موصوفة [١] .

ويعلل لذلك ابنُ الخشاب مستخدما العلاقةَ بين التعجب والإبهام في قوله : « وإنما حملها ـ أعني (ما) ـ على أنها غير موصولة ولا موصوفة ، لأن الصلةَ والصفةَ توضحان الاسم الذي تجيئان صلة له أو صفة ، وتبيِّنانه بيانا أيَّ بيان ، والتعجب باب إبهام وإخفاء، ولهذا عدلوا فيه عن لفظة (شيء) إلى لفظة (ما) ، وهي بمعناها في أنهما اسمان مبهمان منكوران ، لأن شيئا تصح تثنيته وجمعه وتصغيره وتعريفه ، وغير ذلك من خواص الأسماء ، و (ما) لا يصح ذلك فيها » [٢] .

فتعليلُ ابن الخشاب لاختيار (ما) ، والعدل عن (شيء) التي تفسر بها (ما) يبين مدى ما في أسلوب التعجب من إبهام وخفاء ، حيث تكون (ما) أشدَّ إبهاما من (شيء).

كما أنوه في باب التعجب إلى ما هو موجود من أساليب التعجب المختلفة في اللغة العربية ، إذ إنها تدخل في معنى الإبهام ، إذ الإبهام في باب التعجب فيما يدل عليه من معنى التعجب المبهم ، وليس الإبهام في اللفظ فقط .

وهناك تداخل بين تمييز النسبة والتعجب من حيث الإبهام في مثل القول : لله دره فارسا ، وكذلك تمييز المفرد في مثل القول : يا لها قصةً [٣] ،

---

(١) سيبويه ، الكتاب : ١-٧٣.

(٢) ابن الخشاب ، المرتجل : ١٤٦ ، ١٤٧ .

(٣) ارجع إلى : الأزهري ، شرح التصريح : ١-٣٩٧.

وقد عرضنا هذا في « التمييز وتمييز النسبة » .

والإبهام كامن في معنى التعجب ، وما فيه من خفاء .

الاستفهام

الاستفهام والإبهام :

ذكر النحاة الأوائل العلاقة بين الاستفهام والإبهام إما تلميحا وإما تصريحا ، ذلك إذا دعت حاجتُهم إلى ذكره من خلال أسماء الاستفهام ، كل اسم على حدة .

فهذا سيبويه يربط بين (كم) الاستفهامية والعدد (عشرين) [١] ، ومنه تكون (كم) مبهمةً إبهامَ العدد (عشرين) .

أما المبرد فإنه يصرح بأنها « لا تخص عددا دون عدد لإبهامها » [٢] كما أنه يقرنها في موضع آخر بعشرين وثلاثين وما معناه ذلك [٣] .

كما يصرح ابنُ يعيش بأنها « كناية عن العدد المبهم ، تقع على القليل منه والكثير والوسط » [٤] .

ويذكر المبردُ إبهامَ (مَنْ) في جميع معانيها [٥] ، وكذلك يصرح بإبهام (ما) [٦] ، ويذكر ابن يعيش :« (ما) ، وهو اسم واقع على جميع ما لا يعقل،

(١) سيبويه ، الكتاب : ٢-١٥٧ .
(٢) المبرد ، المقتضب : ٣-٦٦.
(٣) السابق : ٣-٥٥.
(٤) ابن يعيش ، شرح المفصل : ٤-١٢٥.
(٥) المبرد ، المقتضب : ١-٤١.
(٦) السابق : ١-٤٢.

وهي في وجوهها مبهمة تقع على كل شيء »[١] .

أما « أي » فإنها عامة عند المبرد[٢] ، فهذا الاسم في دلالته عام مبهم ، فهو صالح لأن يرادَ منه كلُّ أمر من الأمور الحسية والمعنوية ، ولكن هذا التعميم والإبهام يزول بالمضاف إليه ، فإنه يحدد المراد ويعينه »[٣] .

ولكننا نجد أن المبردَ يلمح بذكر معنى الإبهام مقرونا بأسماء الاستفهام في عدة مواضع:

فإلى جانب ما ذكرناه في (كم) ، نجد أنه يفسر « أين عبد الله ؟ » فمعناه : أفي موضع كذا ، أو في موضع كذا ؟ ، وتفسيره : « متى تخرج ؟ » إنما معناه : أوقت كذا ؟ أم وقت كذا ؟[٤] .

كما يفهم من قوله : « وتقول : كم يومًا لقيت زيدًا ؟ فتنصبها لأنها واقعة على عدد الأيام ، واللقاء العامل فيها ، فكذا كل مبهم »[٥] .

ثم يذكر أسماء الاستفهام : مَنْ ، وما ، وأين ، ومتى ، وكيف .

ونجد بعد ذلك أن ابن يعيش يصرح بأن : « الاستفهام يكون بالمبهم ليشرح ما يسأل عنه »[٦] .

هذا إلى جانب ما ذكر في الأسماء الموصولة وأسماء الشرط التي تشترك بين كل منهما وبين الاستفهام .

---

(١) ابن يعيش ، شرح المفصل : ٤-٥.

(٢) المبرد ، المقتضب : ٢-٣٠٤.

(٣) عباس حسن ، النحو الوافي : ٣-١٠٩ ، وانظر : ٣-١٠٤ ، ١٠٥ .

(٤) المبرد ، المقتضب : ٣-٥٥ .

(٥) السابق: ٣-٦٢.

(٦) ابن يعيش ، شرح المفصل : ٤-١٢٥.

ويجعل سيبويه حروف الاستفهام مضارعةً لحروف الجزاء[١]، والحروف لديه أدوات.

حقيقة الاستفهام أنه استخبار، فهو سؤال عن مجهول لدى المتحدث الأول، وهو ملقي السؤال، فالإجابة مجهولة لديه، وهو يتوقع أن تكونَ الإجابة شيئًا من عام مبهم لديه، لذا فعليه أن يستخدمَ أداة لاستخباره تفيد هذه العمومية والإبهام، فتكون أداة الاستفهام.

فالعام المبهم لديه يتمثل في أداة الاستفهام: اسما كانت أم حرفا، فعندما يتمثل الشاعر شخصا مبهما قام بحدث ما، وأراد تحديده، فعليه استخدام اسم الاستفهام (مَنْ)؟ .... وهكذا في سائر أسماء الاستفهام.

فالمسئول عنه مبهم لدى السائل، لذا فإنه يستخدم ما يفيد هذا الإبهام، وهو أداة الاستفهام المبهمة.

لكننا علينا أن نلحظ أن الإبهام في مثل هذا الاستفهام كامن في علاقة المعلوم بما هو مجهول في السؤال لدى السائل، ولذا فإن أسلوب الاستفهام أسلوب فيه إبهام عام.

أما الإبهامُ في الاستفهام المستخدم حرفا فإنه يتمثل في إبهام العلاقة بين ركني جملة الاستفهام، فعندما يقال: أمحمد كتب؟ فإن العلاقة بين الكتابة ومحمد مبهمة، ويتوقع السائل أن تكون لغيره أو له، كما يتوقع أن

(١) انظر، سيبويه، الكتاب: ١-١٤٤.

يكون منه حدث غير الكتابة، أو تنفي عنه، فالعلاقة مبهمة، يجوز تنقلها ، وعدم اختصاصها بهذا المسمى .

لذا فإن الإبهامَ في جملة الاستفهام يكمن في معناه في المقام الأول ، لأنه معنى لمجهول ، حيث يستخبر به عن مجهول .

وعلينا أن نلحظَ أن اختصاصَ أسماء الاستفهام لا يقدح في معنى إبهام الاستفهام ، إذ التخصيص يكون في مستوى عام ، كمستوى العاقل بما يحويه من ذكر وأنثى ، وما يتخيل تعقله ، ومستوى غير العاقل بما فيه من أجناس عديدة ، ومستوى الزمان بكل مقاييسه ، ثم المكان ، والحال ...... إلى غير ذلك .

وهذه المستويات التي تتضمنها أسماءُ الاستفهام ، لا جدال في أنها تتضمن معنى الإبهام .

فالاستفهام مبهم في معناه ومدلوله ، وهو استخبار المجهول ، ومبهم في لفظ أدواته : اسمية أو حرفية .ومبهم في العلاقة بين ركني جملته بنوعي أدواته .

ومن النحاة من يجعل الاستفهام ذاته على درجات في الإبهام ، حيث يذكر ابن يعيش :

« السؤال بالألف منفرد ، كقولك : أعندك شيء مما تحتاج إليه ، فيقول : نعم ، فتقول : ما هو ؟ فيقول : متاع ، فتقول : أي المتاع ؟ فيقول : بز ، فتقول : أكتان هو أم مروى ، فيكون الجواب ـ حينئذ ـ اليقين ، فالجواب مرتب على هذه المراتب المذكورة .

فأشدها إبهاما السؤال الأول ، لأنه ليس فيه ادعاء شيء عنده ، ثم الثاني لأن فيه ادعاء شيء عنده ، إذا قلت ما الشيء الـذي عنـدك ؟ ثـم السـؤال الثالث ، وهو بأي ، وهو لتفصيل ما أجملته ، ثم السؤال الرابع بالألف مع (أم) ، وهو لتفصيل ما أجملته (أي) ، فتقـول : أزيـد عنـدك أم عمـرو ، وأزيدا لقيت أم بشرا ، فمعناه :

أيهما عندك ؟ وأيهما لقيت ؟ ....» [1] .

ومنه يتبين لنا أن السؤالَ يكون على درجات في إبهامه ، ويقـترن بشـدة إبهامه عدمُ اتضاح جوابه أو اتضاحه ، فكلما احتـاج إلى استفسـار بسـؤال آخر كان ذلك دليلا على أنه أفرط في الإبهام عن مدلول هذا السؤال .

---

(١) ابن يعيش ، شرح المفصل : ٨-٩٧ .

التمييز

تمييز النسبة

مفهوم النسبة هو نسبة حدث ما إلى فاعله أو مفعوله ، أو نسبة خبر إلى مبتدأ ، لذا فإن العلاقة في النسبة علاقة بين طرفين أو أكثر .

لذا فإنني قد سللت هذا القسم من التمييز ، وألحقته بالقسم الذي يختص بالأساليب في المبهمات .

ذلك لأن الإبهامَ هنا يكمن في الأسلوب كله ، حيثُ العلاقةُ بين جزأي الجملة تحتاج إلى تحديد وتوضيح وتفسير ، ولهذا فإن المفسرَ لهما يكون تمييزا منصوبا،وقد ذكرنا أن التمييزُ إنما هو مفسر ومبين وتبيين وتفسير[(١)] .

والنسبة المبهمة صريحة فيما يذكره النحاة في قسم من أقسام التمييز [(٢)] ، لكننا يمكن أن ندرجَ تحت هذه النسبة المبهمة ما ذكر في باب التعجب ، حيث الجهة المتعجب منها تكون مبهمة .

وكذلك ما يذكر في اسم التفضيل ، والصفات المشتقة .

النسبة في التمييز

النسبة المبهمة في باب التمييز نوعان [(٣)] :

(١) يرجع إلى : ابن الخشاب ، المرتجل : ١٥٧ / السيوطي ، همع الهوامع : ١-٢٥٠ .
(٢) ينظر : الأزهري ، شرح التصريح : ١-٣٩٤ ، ٣٩٥.
(٣) الأزهري ، شرح التصريح : ١-٣٩٧ .

أولهما: نسبة الفعل للفاعل، نحو قوله تعالى: ﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾ [مريم : ٤] .

فإن نسبةَ (اشتعل) إلى (الرأس) مبهمة ، و (شيبا) مبين لذلك الإبهام ، وموضح للعلاقة بين الرأس والاشتعال ، فهي علاقة في جملة ، وبالتالي إبهام في جملة .

والآخر: نسبته للمفعول، كما هو في قوله ـ تعالى ـ : ﴿وَفَجَّرۡنَا ٱلۡأَرۡضَ عُيُونٗا﴾ [القمر:١٢].

فإن نسبة (فجرنا) إلى (الأرض) مبهمة ، و (عيونا) مبين لذلك الإبهام .

فهي نسبة بين طرفين في جملة ، ولذا فالإبهام في النسبة ، وهو إبهام في الأسلوب .

ويدخل ضمن النسبة المبهمة ثلاثةُ أقسام أخرى :

أولها : ما يفيد التعجب :

إما بصيغته الموضوعة له، نحو: أبو بكر أكْرِمْ به أبا ، وما أشجعه رجلا .

وإما بغير صيغته الموضوعة له ، نحو : لله دره فارسا[1] .

ويدخل في هذا القول : ويحه رجلا ، وحسبك رجلا [2] .

(١) يرجع إلى : الأزهري ، شرح التصريح : ١-٣٩٧ ، ٣٩٨ .
(٢) ينظر : سيبويه ، الكتاب : ٢-١٧٤ ، ١٧٥ / المبرد ، المقتضب : ٣-١٧٣ .

ويتضح فيها إبهامُ النسبة ، حيث نسبةُ الإكرام إلى أبي بكر ، والنسبة بين دره ولله ، والنسبة بين الويح وحسب ، وما بعدهما من ضمير ، ثم ميزت هذا النسبة ، أو فسرت واتضحت بما ذكر بعدها من مفسر ، وهو التمييز المنصوب الذي أزال إبهام هذه النسبة ، وقد ذكرنا أن أسلوب التعجب إنما هو باب إبهام وخفاء [١] .

ثانيها : اسم التفضيل :

نحو : إنك خير منه أبا .

يذكر المبرد في عرضه لإبهام الضمير في (نعم) قوله :

« فالمعنى في ذلك أن في (نعم) مضمرا يفسره ما بعده ، وهو هذا المذكور المنصوب ، لأن المبهمةَ من الأعداد وغيرها إنما يفسرها التبيين .... ثم يقول : لأنك إذا قلت هو خير منك ، لم يَدْرِ فيم فَضَّلَتْه عليه ؟ فإذا قلت أبا ، أو عبدا ، أو نحوه ، فإنما تفضله في ذلك النوع » [٢] .

فالعلاقة التي ذكرها المبرد بين الضمير الفاعل في (نعم) والأعداد المبهمة واسم التفضيل من جانب ، والإبهام والتفسير والتبيين من جانب آخر ، يوحى بتصريحه بأن اسم التفضيل مبهم يحتاج إلى مفسر ومبين ، يكون ذلك فيما يميزه ، أو يحدد جهته الدلالته .

وليس الإبهام في اسم التفضيل بمفرد معناه ، وإنما يكمن الإبهام في علاقة اسم التفضيل بما هو مخبر به عنه ، بل إن إزالة الإبهام تمتد إلى

(١) ينظر ، ابن الخشاب ، المرتجل : ١٤٦ .

(٢) المبرد ، المقتضب ، ٢-١٤٢ .

الطرف الثالث وهو المفضل عليه ، فعندما يقال ، هو خير منك ، فإن ما يحتاج إلى توضيح وتفسير الإبهامُ الذي يكمن في الخيرية المنسوبة إليه ومفضلٌ فيها عنك ، فتفسر هذه النسبة التي هي في معنى التفضيل بما يميزها من منصوب مزيل للإبهام .

ثالثها : الصفات المشتقة :

ثالثها ما يمكن أن يكمنَ في الصفات المشتقة المخبر بها عن اسم من إبهام ، حيث تتطلب تفسيرا مميزا لجهة هذه الصفة وتحديدها .

كأن يقال : زيد الحسن ، فالحسن صفة مشتقة عامة ، لها جهات عديدة من المعنى ، وتطلق على أفرع كثيرة ، فليست مختصة بجهة من المعنى لمسمى دون مسمى ، ولكنها عامة في الأشياء ، فاحتاجت إلى مفسر ومميز ، فيكون ذلك بما يذكر بعدها من منصوب مميز ، كأن يقال : زيد الحسن وجها ، أو : خطا ، أو : سلوكا ، أو غير ذلك من جهات الحسن .

ومثلها كل الصفات المشتقة .

كأن يقال : محمود الطالب علما ، أو : كتابا ، أو : قلما .... أو غير ذلك .

والإبهام في مثل هذه الأساليب أو الجمل التي تتضمن الصفات المشتقة إبهام في نسبة ، حيث نسبةُ الحسن إلى زيد ، أو : الطالبية إلى محمود ..... أو غير ذلك ، فالصفة بمثابة الحدث وفاعله ، وهي بذاتها بمثابة الجملة ، حيث تتضمن ضميرا مستترا يعود على ما هي مرتبطة به .

العطف بـ (أو)

تركيب (أو) :

يـذكر النحـاة أن (أو) تكـون لشـك ، أو تفريـق مجـرد ، أو إبهـام أو إضراب ، أو تخيير [(١)] .

ودلالتها على الإبهام كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى أَوۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ﴾ [سبأ : ٢٤] .

يذكر الأخفش : « فليس هذا لأنه شك ، ولكن هـذا في كـلام العـرب على أنه هو المهتدي ، وقد يقول الرجل لعبده : أحـدنا ضـاربٌ صـاحِبَهُ ، فلا يكون فيه إشكال على السامع أن المولى هو الضارب » [(٢)] .

أو أن هذا « كما تقول للرجل يكذِّبُك ويخالفـك : إن أحـدنا لكـاذب ، وأنت تعنيه ، فكذَّبْتَه من وجه هو أحسن من التصريح » [(٣)] .

كما يجعلون (أو) في قول توبة :

وقـد زَعَمَـتْ لـيلى بـأَنِّيَ فـاجرٌ لنفسي تُقَاهَا أَوْ عليها فجورُها

---

(١) ابن هشام ، مغنى اللبيب : ١-٦١ : ٦٣/ ابن عقيل ، المساعد : ٢-٤٥٧/ السلسيلي ، شفاء العليل : ٢-٧٨٦ .

(٢) الأخفش ، معاني القرآن : ٢-٤٤٥ .

(٣) ينظر : ابن قتيبة ، تأويل مشكل القرآن : ٢٦٩/ تفسير الطبري : ٢٢ ـ ٦٥ .

للإبهام [١] .

ويذكر عباس حسن أن يكون قبل (أو) جملة خبرية ، ويمثل لذلك بمَنْ يسأل : « متى تسافر لأشاركك ؟ فإذا كنت لا ترغب في مصاحبته أجبت : قد أسافر يوم الخميس أو الجمعة أو السبت ..... ، وإذا سألك : أين كنت يوم الأحد ـ مثلا ـ؟ أجبت:كنت في البيت أو المتجر أو الضَّيْعَة ، تقول هذا في إخفاء المكان عنه .... » [٢] .

وإذا أمعنا النظر في حقيقة مدلول هذا التركيب وجدنا أن الإبهام ليس في (أم) ذاتها ، وإنما يكمن الإبهام في مدلول التركيب نفسه ، ودخلت (أو) العاطفة لتتسق مع معنى الإبهام المراد من التركيب ، لهذا جعلته في المبهم من الأساليب .

وأنوه إلى أن الشك ما هو إلا إبهام لدى المتحدث ، كما أن التخييرَ إبهام لديه ، فيلجأ إلى أسلوب الشك ، وأسلوب تخيير مخاطبه . ويمكن أن نلمسَ الإبهامَ في معنى الإضراب ، فما أضرب إلا لأن المعنى أبهم عليه أولا .

---

(١) ابن هشام ، مغنى اللبيب : ١-٦٢ .
(٢) عباس حسن ، النحو الوافي : ٣-٦٠٥ .

تركيب (إمَّا)

مثل (أو) في إفادتها الإبهام والشك (إما) ، حيث يرون [١] أنها تعطي ذلك في قوله تعالى: ﴿ وَءَاخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ ٱللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ [التوبة : ١٠٦] .

ويفسر ذلك عباس حسن فيذكر :

« يرى بعض النحاة أن (إما) الثانية في مثل : امنح السائل إما درهما ، وإما درهمين ، حرف عطف بمعنى (أو) ، وأنها تشارك (أو) في خمسة من معانيها ، منها : الشك والإبهام .... » [٢] .

ولا جدال في أن الإبهام يبدو في التركيب الذي وجد فيه (إما) ، وإنما جيء بها لتناسب هذا المدلول الكامن فيه .

وأرى أن الإبهام يبدو في الجملتين معا ، لأن كلا من مدلول الجملتين المذكورتين بعد (إما) يقبل النفي والإثبات ، فإذا تلمسنا إبهاما فيه فإنه في الجملتين كل منهما على حدة .

كما أن (إمَّا) تشترك مع (أَوْ) في معاني : الشك ، والتخيير [٣] ، وقد ذكرنا أن فيهما معنى الإبهام .

---

(١) ابن هشام ، مغنى اللبيب : ١-٦٠ .
(٢) عباس حسن ، النحو الوافي : ٣-٦١٢.
(٣) ابن هشام ، مغنى اللبيب : ١-٦٠.

الخاتمة

هذا البحث في « الإبهام والمبهمات » .

حيث يتحدد معنى الإبهام معجميا ولدى النحاة ، فهو كل حرف وكل اسم أو تركيب يلزمه ما يوضح مدلوله ويفسره ويبينه ، حيث يمكن أن يتنقلَ لفظه بين أكثر من واحد ، فلا يختص بمسمى واحد ، قد يكون في نطاق الوقوع على الجنس ، وقد يتعدى الجنس الواحد ، وقد يتعدى العدد المفرد ، وقد يتعدى النوع . كما يكون الإبهام في المعنى ، حيث تحتاج العلاقة بين جزأي تركيب ما أو أجزائه إلى ما يحددها ، ويخصصها ، ويبين جهة معناها.

إذ إن حد الأسماء لزوم ما وضعت علامات عليه ، وما عدا هذا المفهوم فهو من المبهمات .

وهذا المدلول للمبهم يساير ما استنتجته من المعنى المعجمي ، حيث يتنقل اللفظ الواحد الموضوع بين مسميات كثيرة ، كل مسمى يجوز له أن يحمل اللفظ أو يطلق عليه ، كما وضح في : البُهْمى ، والبَهم ، والبُهمْة والبَهِيم :

وقد ربطت في هذا البحث بين لفظ الإبهام وما استخدمه النحاة من مصطلحات وتعبيرات أخرى تؤدي مدلول الإبهام ، أو تميز صفة من صفات المبهمات ، نحو : الحاجة إلى مفسر ، وعدم الاتضاح ، وملازمة الإضافة،وعدم التمكن،والنقصان في اللفظ نفسه،ونقص الدلالة والافتقار

إلى موضح أو مفسر أو مبين ، وعدم الاختصاص بمسمى ، والحاجة إلى الصفة ، أو الصلة ، والتنقل من شيء إلى شيء .

وقد بينت علاقة الإبهام بكل من التعريف والتنكير .

قسمت المبهمات إلى قسمين :

ـ أحدهما : المبهمات في الألفاظ ، وقد تضمن دراسة المبهمات :

ـ أسماء الإشارة ، وقد اتفق النحاة على إبهامها ، حيث تنقلها ، وعدم اختصاصها بمسمى دون مسمى ، ويزول إبهامها بما يصاحبها من إشارة ، وبينت أن الإشارة قد تكون حسية ، وقد تكون بالإشارة إلى ملفوظ به أو مذكور سابق، وقد تكون بالمقام أو الحال ، أو بالشيء المشار إليه ذاته ، وقد يستغنى عن الإشارة الحسية باللحظ ، أو بتحديد المتحدث عنه لمعلوميته أو وحدته فيما يخبر به عنه ، ثم ذكرت المشار به ، وألفاظه في التحقير .

ـ الأسماء الموصولة : من المبهمات لافتقارها إلى جملة الصلة لتوضيح وتفسير مدلولها ، ولتنقلها من مسمى إلى آخر ، فهي غير مختصة ، وهي معارف بصلاته ، وهي مبنية لعلةِ افتقارها ، ثم ذكرت ما يوصل به ، وأقسامها من حيث التركيب اللغوي ، ودلالتها على الإبهام .

ـ الضمائر : يمكن إبهامها في افتقارها إلى موضح أو مفسر ، ووقوعها على كل شيء وانتقالها من مسمى إلى آخر ، وعدم تخصيصها بمسمى ، وضمائر المتكلم والمخاطبة ضمائر مبهمة ، أما ضمائر الغيبة فهي ضمائر أشد إبهاما ، ثم ذكرت مراتب الضمائر من حيث رتبة ذكر المفسر .

ـ المنادى المبهم : يرتبط الإبهام بنوعين من ، المنادى :

أولهما : أي ، وأية .   والآخر : اسم الإشارة .

ويسميان بالمنادى المبهم ، لشدة احتياج كل منهما إلى الصفة بعده ، ثم ذكرت الفروق بينهما .

ـ ما يحتاج إلى تمييز : كل ما يحتاج إلى تمييز فهو مبهم ، لأن التمييزَ تبيين ومبين وتفسير ومفسر ، وهو بيان لإبهام اسم ، أو إبهام نسبة ، وإبهام ما يحتاج إلى تمييز يأتي من وقوعه على كل شيء،فهو لا يختص بمسمى واحد ، وتحدد جهته بمميزه ، وما يحتاج إلى تمييز وهو مبهم : العدد ، والمقادير ، وأشباه المقادير ، وما يدل على مماثلة ومغايرة وما يأتي في التعجب في مثل القول : يا لها قصة ، والنسبة ، وما يفيد التعجب ، واسم التفضيل ، وكنايات العدد ، والضمير المستتر في أسلوب المدح والذم .

ـ المصدر : المبهم من المصادر ما يساوي معنى عامله من غير زيادة ، وهو لمجرد التأكيد، وإبهامه يتأتى من عموميته التي دل عليها أنه اسم جنس ، فيجوز تنقله من مسمى إلى مسمى .

وبينت أن المصادرَ الحرفيةَ مبهمة من طريقين :

إما من طريق الحرفية التي تتصدرها .

وإما من طريق المصدرية المؤولة ، حيث ذكرنا أن جميعَ المصادر مبهمةٌ لعموميتها .

ـ الظروف : يستعمل النحاةُ مع الظروف تعبيراتٍ : الإبهام وفرط الإبهام وشدته،والتنقل،وعدم الاختصاص بزمن أو مكان،وغير محدودة ، والافتقار ، والإضافة ، وعدم التمكن ، والبناء ، وكلها ترتبط بالمبهمات

وأغلبها مفسر لمعنى الإبهام .

وقد قسم البحث الظروف إلى خمسة أقسام :

ظروف ليس لها هيئة ولا حدود ، وتبين بالمضاف إليه ، وظروف تدل على مقدر لكن هيئته وحدوده يمكن أن تتغير ، ظروف تدل على مقدر محدود ، لكن فيه صفة التنقل ، وليس وقته ثابتا في هيئته وقدره ، وظروف مشتقة على صيغتي : مفعَل ومفعل (بفتح العين وكسرها) ، أو على وزن اسم المفعول لغير الثلاثي وهذه الأنواع الأربعة مبهمة .

أما الخامس فظروف محدودة متمكنة ، تدل على محدود معين ، وقد تتكرر إلا أنها لا تنتقل ، وهذه غير مبهمة .

ـ فاعل المدح والذم : يجعل النحاة الفاعل في المدح والذم دالا على الجنس فهو لفظ عام، يخصص بالمخصوص ، لذا فإن الإبهامَ في المدح والذم يكمن في فاعل فعليهما .

ـ أسماء أخرى مبهمة : حاولت ثبت علاقة بعض الأسماء الأخرى بالإبهام من مثل : مثل ، وغير ، وشبه ، وسوى ، وبيد ، و (ما) في غير الجزاء والاستفهام ، وأخرى تلزم الإضافة .

ـ الحروف : كلها مبهمة ، ويأتي إبهامها من كونها تؤدي معناها في غيرها ، وهي مفتقرة إلى ما بعدها ، كما أنها تتنقل من مسمى إلى آخر ، فليست مختصة باسم واحد ، وقد ذكرت الحروف تبعا لما تؤديه من دلالة ، وقد يكون حسب لفظها كما هو في (اللام والتنوين) .

والآخر : المبهم من الأساليب :

حيث يكون الإبهامُ في أساليب الجزاء ، والتعجب ، والاستفهام ، وتمييز النسبة .

فأسلوب الجزاء : ارتباط بين معنيين ، وتعلقهما ببعضهما بواسطة أداة دون تخصيص أو تحديد أو تعيين ، فهو بمثابة العرف العام ، أو القانون الطبيعي ، أو غير ذلك مما يعطي صفة العمومية ، فلا يختصان بزمن دون زمن ، أو مكان دون مكان ، أو مسمى دون مسمى ، أو حال دون حال ، أو حدث دون حدث ، والإبهام يكمن في التنقل بأسلوب الشرط بين هذه الأنواع وبين كل الأجناس . وكذلك الأداة الرابطة إن كانت حرفا فهي مبهمة ، وإن كانت اسما فهي مبهمة .

التعجب : يكون الإبهام فيه فيما يحتاج إليه من تفسير وتوضيح لجهة التعجب ، فالتعجب باب إبهام وخفاء ، ولذلك استخدم فيه (ما) التي هي أشد إبهاما ، وكذلك أساليب التعجب المتباينة مبهمة في معناها وهو التعجب .

الاستفهام : وهو استخبار ، وملقى السؤال يسأل عن مجهول لديه ، فالإجابة مجهولة لديه ، وهو يتوقع أن تكونَ شيئا في عام مبهم لديه ، والإبهام كامن في العلاقة بين معلوم ومجهول مسئول عنه ، أو أنه كامن في علاقة مبهمين بين طرفين ، لهذا فإن أسلوب الاستفهام كله فيه إبهام عام .

تمييز النسبة : مفهوم النسبة نسبة حدث ما إلى فاعله أو مفعوله ، أو نسبة معنى إلى اسم مبتدأ ، والإبهام الذي يكون في هذا القسم إبهام في علاقة ، فهو إبهام في أسلوب أو جملة . والنسبة المبهم في باب التمييز نوعان : نسبة الفعل للفاعل ، أو للمفعول .

ويلحق بهذا النوع من إبهام الأساليب الإبهامُ في التعجب ، والإبهام باستخدام التفضيل .

وكذلك الإبهام الذي يكمن في الصفات المشتقة المسندة إلى اسم والإبهام الكامن في التراكيب التي يكون فيها أداة الربط الحرف (أو) والحرف (إمَّا) .

ولي عدةُ ملحوظات أدعها ـ في إيجاز ـ في خاتمة هذا البحث .

ـ تنقسم المبهمات باحتساب دلالتها عليه إلى قسمين رئيسين :

أولهما : مبهمات .　　　　والآخر : شديدة الإبهام .

وكل منهما مبهم ، إلا أن الثاني لا يثني ولا يجمع .

ـ تنقسم المبهمات باحتساب مفسرها إلى :

أ ـ ما يبين ما تعود إليه : أسماء الإشارة ، والضمائر .

ب ـ ما يبين بصلته : أسماء الصلات .

جـ ـ ما يبين بالمنصوب بعدها أو بما تضاف إليه : المميزات ، وما يلحق بها ، والتعجب.

د ـ ما يبين بالإضافة : غير وشبه .... وغيرها ، والظروف ، والمصادر .

هـ ـ ما يبين بالصفة : المنادى المبهم ، والمصادر .

و ـ ما يبين بمخصوصه : فاعل المدح والذم .

ز ـ ما يبين بالجواب : الاستفهام .

ما لا يحتاج إلى إبانة : الجزاء ، والتعجب قد يظل على إبهامه ،

والموصول إذا كان فيه معنى الجزاء .

ـ تنقسم المبهمات باحتساب رتبة مفسرها إلى قسمين :

ـ أولهما : ما يكون مفسره سابقا له ، كالضمائر ، وأسماء الإشارة في بعض التراكيب اللغوية .

ـ ثانيهما : ما يكون مفسره لاحقا ، وهو أسماء الإشارة في أصل تركيبها اللغوي ، والصلات، وما يحتاج إلى مميز،وما هو مبين بالإضافة أو الصفة .

ـ يختص الإبهام بالدلالات الآتية في اللغة العربية :

ـ الكنايات :

وتتمثل في الضمائر ، والإشارة ، والأسماء الموصولة ، والمعلوم أن الضمائر كنايات يكنى بها ، أما الإشارة فهي كنايات عما يشار به إليه ، أما الأسماء الموصولة فهي كنايات عما تصفه ، وتبدو الكناية بالإشارة بالحس أو ما ينوب عنه ، ولكن الكناية بالأسماء الموصولة تكون بالصفة المتمثلة في تركيبها اللغوي .

ـ ما يحتمل جهات متعددة من المعنى :

من مثل : التمييز ، وتمييز النسبة .

حيث يحتمل التمييز عن المفرد بأنواعه المختلفة ، وتمييز النسبة أنواعا مختلفة وعديدة من احتمالات الجهة الدالة على المميَّز .

ـ الزمان والمكان :

فكل من مكان وزمان الحدث أو وجود الاسم يتعدد بتعدد الأمكنة

والأزمنة ، وكل منها إنما هو في دائرة المكان أو دائرة الزمان ، ولذا فكل منها مبهم .

ـ دلالة الحدث :

فالحدث الدائر مبهم ، لأنه جنس عام ، ويحتاج إلى ما يخصصه أو يفسره أو يبينه .

ـ ثم دلالات بعض الأساليب ، من :

ـ أسلوب الاستفهام .

ـ أسلوب التعجب .

ـ أسلوب الجزاء .

ـ أسلوب المدح والذم .

فالأول استخبار عن مجهول ، فهو مبهم لدى المتحدث السائل .

والثاني معنى فيه تهويل وتعظيم وتفخيم للشأن .

والثالث بمثابة العرف والقانون في ربط وتعليق حدثين أو معنيين ببعضهما .

والرابع معنى فيه تعظيم ، إما بالحسن ، وإما بالقبح .

وكلها معان ودلالاتٌ يلزمها الإبهامُ لأداء الدلالة الموضوعةِ لها أساسا في اللغة .

المراجع والمصادر

ـ **الأخفش** : أبو الحسن سعيد بن سعدة (الأخفش الأوسط) .

معاني القرآن ، تحقيق د / فائز فارس : ١٩٧٩م .

ـ **الأزهري** : خالد بن عبد الله .

شرح التصريح على التوضيح ، المطبعة الأزهرية ، ط ٣ ، ١٣٤٤ هـ ـ ١٩٢٥م .

ـ **الأمير** : حاشيته على المغنى ، القاهرة ١٣٢٨هـ .

ـ **ابن الأنباري** : أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري .

أسرار العربية تحقيق محمد بهجة البيطار ، دمشق ١٣٧٧ ـ ١٩٥٧ .

ـ **بركات** : د / إبراهيم إبراهيم .

اسم الجمع واسم الجنس في اللغة العربية ، بحث بمجلة آداب المنصورة ، ١٩٨٦ .

الجملة العربية ، القسم الأول ، الخانجى : ١٩٨٢م .

ـ **البغدادي** : عبد القاهر ، خزانة الأدب ، بولاق ١٢٩٩م .

ـ **الجرجاني** : عبد القاهر .

الجمل ملحق بالمرتجل لابن الخشاب، تحقيق علي حيدر، دمشق ١٣٩٢ هـ.

ـ **ابن جنى** : أبو الفتح عثمان.

الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، القاهرة ١٩٥٢م.

ـ **أبو حيان الأندلسي** : البحر المحيط، السعادة : ١٣٢٨.

ـ **ابن الخشاب** : أبو محمد عبد الله بن أحمد ..... بن الخشاب.

المرتجل، تحقيق على حيدر، دمشق ١٣٩٢ ـ ١٩٧٢.

ـ **الخضري** : الشيخ محمد الدمياطي.

حاشيته على ابن عقيل، القاهرة. ١٣٢هـ.

ـ **ابن أبي الربيع** : عبد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الأشبيلي.

البسيط في شرح جمل الزجاجي. تحقيق د / عياد الثبيتي، بيروت، دار الغرب الإسلامي ١٤٠٧ ـ ١٩٨٦.

ـ **الرماني** : معاني الحروف، تحقيق د / عبد الفتاح شلبي، مطبعة دار العالم العربي، القاهرة ١٩٧٣م.

ـ **الزمخشري** : جار الله أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد. المفصل في علم العربية، ط٢، دار الجيل، بيروت.

ـ **ابن السراج** : الأصول في النحو، تحقيق د / عبد الحسن الفتلي، بغداد ١٩٧٣م.

ـ **السلسيلي** : أبو عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي.

شفاء العليل في إيضاح التسهيل ، تحقيق د / عبد الله الحسيني ، الفيصلية ، مكة المكرمة ١٩٨٦م .

ـ **السهيلي** : أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي .

نتائج الفكر في النحو، تحقيق د/ محمد إبراهيم البنا ، دار الرياض ط ٢ ، ١٩٨٤ .

ـ **سيبويه** : أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر .

الكتاب ، تحقيق عبد السلام هارون ، القاهرة ٦٦ ـ ١٩٧٥م .

ـ **السيوطي** : جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر الشافعي .

همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، بيروت .

ـ **الصبان** :

حاشيته على الأشموني ، عيسى الحلبي ١٣٦٦هـ .

ـ **الصيمري** : أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري .

التبصرة والتذكرة . تحقيق د / فتحي على الدين .

مطبوعات جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ١٤٠٢هـ .

ـ **عباس حسن** : النحو الوافي ، دار المعارف ، ط ٤ ، ١٩٧٦ .

ـ **أبو عبيدة** : معمر بن المثنى .

مجاز القرآن ، تحقيق د / محمد فؤاد سزكين الخانجي ، مصر .

ـ **ابن عصفور** : علي بن مؤمن .

شرح جمل الزجاجي ، تحقيق د / صاحب أبو جناح ، بغداد ١٤٠٠ ـ ١٩٨٠ .

المقرب : تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وآخر ، بغداد ١٩٧١ـ ١٩٧٢م .

ـ **ابن عقيل** : بهاء الدين عبد الله بن عقيل المصري .

المساعد على تسهيل الفوائد ، تحقيق د / محمد كامل بركات ، مطبوعات جامعة أم القرى بمكة المكرمة ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محيي الدين ، القاهرة ١٤٠٠ ـ ١٩٨٠ .

ـ **العليمي** : يس بن زين الدين العليمي .

حاشيته على شرح الأزهري للتصريح ، ١٩٢٥ المطبعة الأزهرية .

ـ **ابن فارس** : أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا .

معجم مقاييس اللغة ، تحقيق عبد السلام هارون ط ٣ ، ١٤٠٢ ـ ١٩٨١م الخانجى بمصر .

ـ **الفراء** : أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء .

معاني القرآن ، ١٩٥٥ .

ـ **الفيروزابادي** : القاموس المحيط .

ـ **ابن قتيبة** : أبو محمد عبد الله مسلم .

تأويل مشكل القرآن ، تحقيق السيد أحمد صقر ، ط ثانية ١٩٧٣م .

ـ **القرطبي** : الجامع لأحكام القرآن ، دار الكتب ١٩٣٤ ـ ١٩٥٠ .

ـ **المالقي** : أحمد بن عبد النور .

رصف المباني في شرح حروف المعاني .تحقيق أحمد الخراط دمشق : ١٩٧٥ م .

ـ **ابن مالك** : أبو عبد الله محمد جمال الدين بن مالك الطائي الأندلسي الجياني .

تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، تحقيق محمد كامل بركات ، القاهرة ١٩٦٧.

ـ **المبرد** : أبو العباس محمد بن يزيد .

المقتضب ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة : ١٣٨٤هـ .

ـ **المرادي** : الحسن بن قاسم .

الجنى الداني في حروف المعاني ، تحقيق فخر الدين قباوة وآخر ، دمشق ١٩٧٣م .

ـ **ابن منظور** : جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري .

لسان العرب ، بولاق ١٣٠٠ ـ ١٣٠٧هـ .

ـ **ابن هشام** : أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد ابن هشام الأنصاري المصري .

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب،تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة المدني ١٣٨٧هـ .

التصريح على التوضيح ، بحاشية يس العليمي ، عيسى البابي الحلبي ـ مصر .

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ط٥ بيروت لبنان .

الجامع الصغير في النحو ، تحقيق د / أحمد الهرميل ، القاهرة ١٩٨٠م .

ـ **ابن يعيش** : موفق الدين بن يعيش .

شرح مفصل الزمخشري ، القاهرة وبيروت .

الفهرس